الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان:

آليات تمويل الخزينة العمومية في ظل تراجع مداخيل الجباية البترولية
دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2014- 2016

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبتين:

- أميرة بن مخلوف
- أمال قرنوتي

إشراف الدكتور:

- رشيد علاب

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ:	جامعة جيجل	رئيسا
الدكتور: رشيد علاب	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
الأستاذ:	جامعة جيجل	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان:

آليات تمويل الخزينة العمومية في ظل تراجع مداخيل الجباية البترولية
دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2014- 2016

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبتين:

- أميرة بن مخلوف
- أمال قرنوتي

إشراف الدكتور:

- رشيد علاب

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ:	جامعة جيجل	رئيسا
الدكتور: رشيد علاب	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
الأستاذ:	جامعة جيجل	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

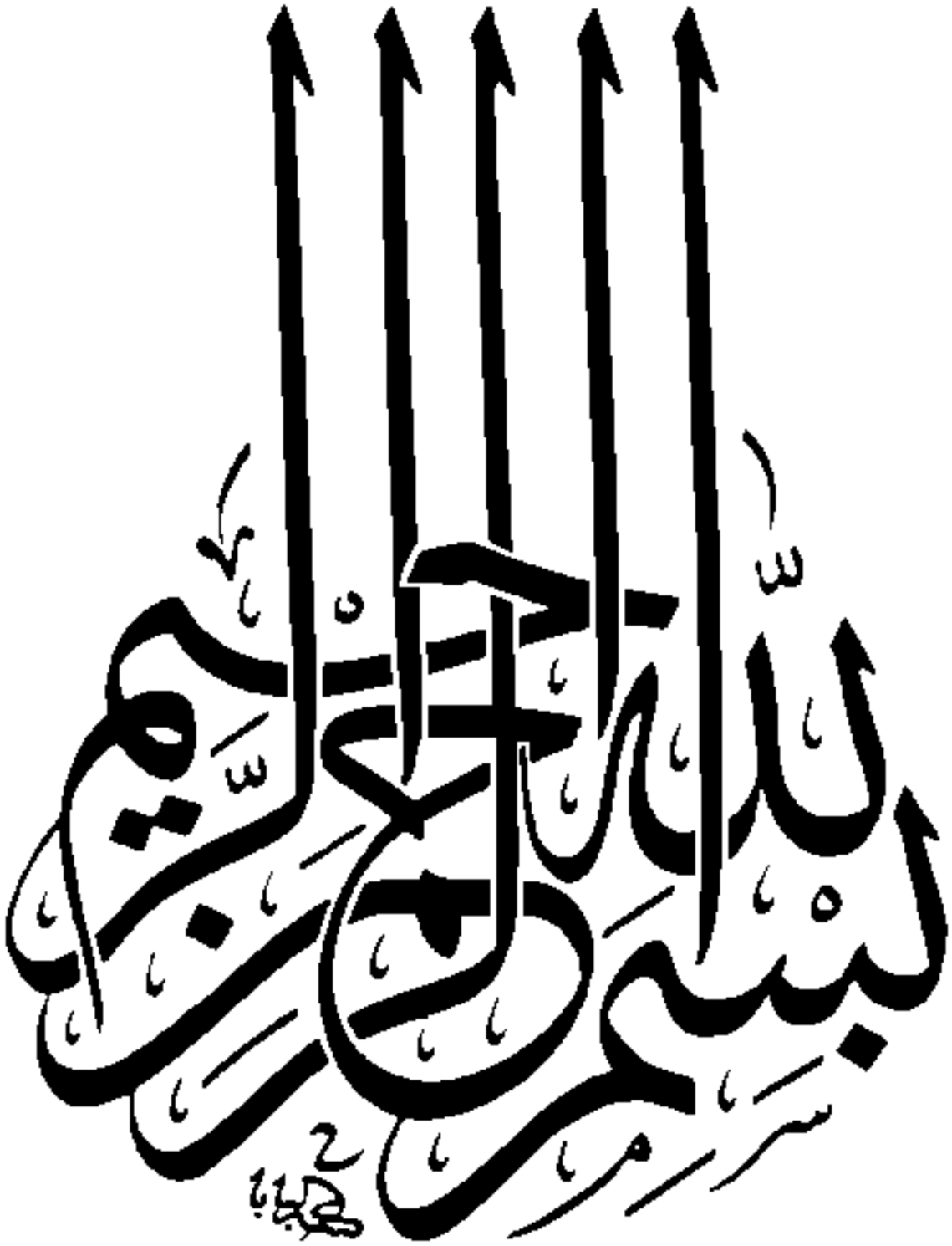
بسم الله الرحمن الرحيم

** شكرو عرفان **

أحمد الله عز وجل الذي أعانني على إتمام هذا العمل، كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأستاذي الفاضل الدكتور "**رشيد علاب**" الذي تفضل مشكورا بقبوله الإشراف على هذا العمل، على ما قدمه لي من إرشادات وتوجيهات قيمة كانت نبراسا ليعرف هذا البحث النور.

كما أتوجه بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة، ولا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بكل الشكر والتقدير إلى جميع الأساتذة في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الذين لم يبخلوا علينا بتوجيهاتهم ونصائحهم.

إهـــــــداء

بدأنا بأكثر من هم وعانينا الكثير وها نحن اليوم والحمد لله نطوي سهر الليالي وتعب الأيام وخلاصة مشوارنا عملنا المتواضع.

إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار «**والدي**»

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي «**والدتي**».

إلى من زرعوا بين جوارحي إرادة العمل وحب المثابرة إلى من حبهم يجري في عروقي إخوتي « **رانية، ندى، يسرى، آية، ياسر**»

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والإبداع إلى من تكاتفنا يدا بيد ونحن نقطف زهرة تعلمنا صديقاتي

أقول إلى سندي في الحياة شكرا لك وتحية من القلب إلى القلب

حقيقة عجزت أن أحصي كل شخص يستحق الشكر فالمقام لم يتسع وهم أكثر من أن تحملهم هاته الصفحة .

أهدي عملي إلى كل من أحببتهم وأحبوني.

أميرة

إهــداء

بعد طول الصبر والعناء وفقنا الله إلى العطاء ولم يبق لنا الحق سوى في الإهداء إلى أخلص وأعز الناس...

إلى من لا تكفيها كلمات الشكر ولا قصائد الشعر...

إلى نبض الحياة ومنبع الحنان وروضة الأمل ...

"**أمي**"

إلى روح "**أبي**" الطاهرة...

إلى إخواني وزوجاتهم وإسلام...

إلى من عشت معهم أجمل الأيام وتقاسمت معهم متاعب الحياة الجامعية

"**صديقاتي**"

أمــال

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
قائمة الجداول	ا
قائمة الأشكال	اا
المقدمة العامة	أ- ح
الفصل الأول: مدخل إلى الخزينة العمومية في الجزائر	
تمهيد	08
المبحث الأول: ماهية الخزينة العمومية	09
تمهيد	09
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن الخزينة العمومية في الجزائر ومراحل تطورها	09
أولا: لمحة تاريخية عن الخزينة العمومية في الجزائر	09
ثانيا: مراحل تطور الخزينة العمومية في الجزائر	10
المطلب الثاني: مفهوم الخزينة العمومية	11
أولا: تعريف الخزينة العمومية	11
ثانيا: خصائص الخزينة العمومية	12
ثالثا: أهمية الخزينة العمومية	12
المطلب الثالث: عمليات وحسابات الخزينة العمومية	13
أولا: حسابات الخزينة العمومية	13
ثانيا: عمليات الخزينة العمومية	14
المطلب الرابع: وظائف ومهام الخزينة العمومية	14
لمبحث الثاني: مو ارد واستخدامات الخزينة العمومية	16
تمهيد	16
المطلب الأول: موارد الخزينة العمومية واستخداماتها	16
أولا: موارد الخزينة العمومية	16
ثانيا: استخدامات الخزينة العمومية	21
المطلب الثاني: مفهوم الميزانية العامة	26
أولا: تعريف الميزانية العامة	26
ثانيا: خصائص الميزانية العامة	27
ثالثا: أهمية الميزانية العامة	28
المطلب الثالث: مبادئ الميزانية العامة	29

أولا: مبدأ السنوية	29
ثانيا: مبدأ التوازن	29
ثالثا: مبدأ الوحدة	29
رابعا: مبدأ العمومية	29
خامسا: مبدأ الشمولية	30
المطلب الرابع: أنواع الميزانية العامة	31
أولا: الميزانية التقليدية	31
ثانيا: ميزانية البرامج والأداء	32
ثالثا: ميزانية التخطيط والبرمجة	32
رابعا: الميزانية الصفرية	32
خلاصة الفصل	33
الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول المحروقات والجباية البترولية في الجزائر	
تمهيد	35
المبحث الأول: قطاع المحروقات في الجزائر	36
تمهيد	36
المطلب الأول: الخلفية التاريخية لتطور قطاع المحروقات	36
أولا: فترة ما قبل الاستقلال	36
ثانيا: بعد الاستقلال	37
ثالثا: المحروقات الجزائرية بعد التأميم	39
المطلب الثاني: مساهمة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري	41
أولا: أهمية قطاع المحروقات ومميزاته في الاقتصاد الجزائري	41
ثانيا: مساهمة قطاع المحروقات في حجم الصادرات	42
ثالثا: مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام	43
رابعا: لمحروقات كمصدر لإيرادات الموازنة العامة في ميزانية الدولة	44
المطلب الثالث: إصلاحات قطاع المحروقات الجزائري	46
أولا: قانون المحروقات 86- 14	46
ثانيا: قانون المحروقات 91- 21 لسنة 1991	47
ثالثا: قانون المحروقات 05-07	48
رابعا: تعديل القانون 05-07	49

المطلب الرابع: عموميات حول النفط	49
أولا: تعريف النفط وأصله	50
ثانيا: همية النفط في الاقتصاد الجزائري ومميزاته	51
ثالثا: لإمكانيات النفطية للجزائر	52
المبحث الثاني: مدخل إلى الجباية البترولية في الجزائر	56
تمهيد	56
المطلب الأول: مفهوم الجباية البترولية	56
أولا: تعريف الجباية البترولية	56
ثانيا: مميزات الجباية البترولية	58
المطلب الثاني: مكونات الجباية البترولية في الجزائر	58
أولا: الرسم المساحي	58
ثانيا: الإتاوة	59
ثالثا: الرسم على الدخل البترولي	60
رابعا: الضريبة التكميلية على الناتج	62
خامسا: الرسم على حرق الغاز	62
سادسا: رسم خاص بالمياه	63
سابعا: الضريبة على أرباح الشركات	63
المطلب الثالث: الاطار القانوني للجباية البترولية في الجزائر	63
أولا: الجباية البترولية خلال الفترة 1958-1971	63
ثانيا: المرحلة الثانية 1971- 1985	64
ثالثا: الجباية البترولية من 1986- 2005	65
رابعا: الجباية البترولية من خلال قانون 05-07	65
المطلب الرابع: مساهمة الجباية البترولية في ميزانية الدولة	66
أولا: مساهمة إيرادات الجباية البترولية في تمويل الميزانية	66
ثانيا: الجباية البترولية والنفقات العمومية	68
خلاصة الفصل	70
الفصل الثالث: آفاق تمويل الخزينة العمومية في الجزائر في ظل تراجع مداخيل النفط	
تمهيد	72
المبحث الأول: تداعيات الأزمة البترولية (2014-2016) على الاقتصاد الجزائري	73

تمهيد	73
المطلب الأول: أسباب انهيار أسعار البترول	73
أولا: أسباب اقتصادية	73
ثانيا: أسباب سياسية	74
المطلب الثاني: أثر انهيار أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر	75
أولا: ثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري في الجزائر	75
ثانيا: أثر تقلبات أسعار البترول على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر	76
المطلب الثالث: نتائج تراجع أسعار البترول على اقتصاد الجزائري وا يرادات الميزانية	77
أولا: لتأثيرات السلبية لتراجع أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري عموما	77
ثانيا: تأثير راجع أسعار البترول على إيرادات الميزانية	78
ثالثا: تأثير تقلبات أسعار البترول على الميزانية العامة في الجزائر	78
المبحث الثاني: بدائل مقترحة لتمويل الخزينة العمومية في الجزائر للفترة 2014-2016	80
تمهيد	80
المطلب الأول: القطاع السياحي كبديل لتمويل الخزينة العمومية في الجزائر	80
أولا: واقع القطاع السياحي في الجزائر	80
ثانيا: احلول المقترحة لتنمية إيرادات القطاع السياحي في الجزائر	83
ثالثا: تجربة تونس في قطاع السياحة	84
المطلب الثاني: القطاع الزراعي كبديل لتمويل الخزينة العمومية في الجزائر	88
أولا: واقع القطاع لزراعي في الجزائر	88
ثانيا: الآفاق لمستقبلية للقطاع الزراعي في الجزائر	89
المطلب الثالث: الصناعة كقطاع بديل لتمويل عجز الخزينة العمومية	90
أولا: واقع القطاع الصناعي في الجزائر	90
ثانيا: السبل المقترحة لتطوير القطاع الصناعي الجزائري	91
ثالثا: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	91
المبحث الثالث: آليات دعم الخزينة العمومية في ظل تراجع أسعار المحروقات (2014- 2016)	94
تمهيد	94
المطلب الأول: تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	94

أولا: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	94
ثانيا: الحلول المقترحة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	96
المطلب الثاني: تمويل صندوق ضبط الموارد في الجزائر	96
أولا: تطور وضعية صندوق ضبط الموارد في الجزائر	97
ثانيا: أثر صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الخزينة العمومية	98
المطلب الثاني: ضبط أوضاع المالية العامة	99
المطلب الثالث: ترشيد الواردات وتشجيع الاقتراض الداخلي	100
أولا: ترشيد الواردات	100
ثانيا: لاقتراض الداخلي	100
المطلب الرابع: تسعير النفط وتنويع هياكل الاقتصاد الجزائري	101
أولا: تسعير النفط	101
ثانيا: تنويع هياكل الاقتصاد الجزائري	101
خلاصة الفصل	102
الخاتمة العامة	104
قائمة المراجع	108

قائمة الجداول

قائـــمـــة الجـــداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور إيرادات الجباية العادية بالنسبة للإيرادات الكلية للفترة (2000-2015) في الجزائر.	19
02	نسبة تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز إلى النفقات الإجمالية (2000-2015).	25
03	نشاط سوناطراك في الاستثمار والإنتاج النفطي.	38
04	مراحل تأميم قطاع المحروقات الجزائري.	39
05	مساهمة قطاع المحروقات في الصادرات الجزائرية.	43
06	مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام.	44
07	قيمة الرسم المساحي.	59
08	معدلات الإتاوة على أساس المعدل الشهري للإنتاج.	60
09	نسب الرسم على الدخل البترولي.	61
10	مساهمة الجباية البترولية في حصيلة الجباية الكلية خلال الفترة (2000- 2015)	66
11	تطور نسبة مساهمة الجباية البترولية في إجمالي النفقات للفترة (2000-2013).	68
12	أثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري خلال الفترة (2012-2016).	75
13	أثر تقلبات أسعار البترول على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2012-2015).	76
14	حصيلة الجباية البترولية خلال الفترة (2010- 2016).	78
15	أثر تقلبات أسعار البترول على الميزانية العامة خلال الفترة (2012-2016).	79
16	تطور الإيرادات السياحية في الجزائر للفترة (2000- 2014).	81
17	مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري للفترة (2000-2009).	82
18	تطور الإيرادات السياحية لتونس للفترة (2000- 2011).	84
19	مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي لتونس (2000-2008).	86
20	ملخص للمؤشرات السياحية للبلدين خلال الفترة(2000- 2005).	87
21	تطور الناتج الزراعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (2012-2015).	89
22	مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الإجمالي للجزائر (2012-2015).	90
23	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2010- 2015).	92

24	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر (2009- 2013).	93
25	عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2010- 2014).	94
26	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر إلى الجزائر خلال الفترة (2009- 2014).	95
27	تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2011- 2014).	97
28	تمويل صندوق ضبط الموارد لعجز الخزينة العمومية خلال الفترة (2006- 2011).	98

قائمة الأشكال

قائـمــة الأشكـــال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور ايرادات الجباية العادية بالنسبة لإيرادات الجباية الكلية من (2000- 2015).	20
02	أنواع الميزانية العامة.	30
03	نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الصادرات وفي الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2005- 2013).	45
04	تطور الاحتياطي النفطي في الجزائر (2000- 2015).	53
05	تطور الطاقة الإنتاجية من النفط في الجزائر(2000- 2015).	54
06	تطور إجمالي ايرادات النفط الخام في الجزائر لسنوات (2000- 2015).	55
07	تطور ايرادات الجباية البترولية بالنسبة لحصيلة الإيرادات الكلية للفترة (2000- 2015).	67
08	تطور إجمالي الجباية البترولية بالنسبة لإجمالي النفقات (2000- 2013).	69
09	تطور الإيرادات السياحية في الجزائر للفترة (2000- 2014).	81
10	تطور الإيرادات السياحية التونسية للفترة (2000- 2011).	85
11	الإيرادات السياحية لكل من تونس والجزائر ومدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2001- 2005).	87
12	رصيد الميزانية العامة للجزائر (2012- 2016).	99

المقدمة العامة

مقدمة عامة:

تختلف أهمية النفط حسب نظرة الدول إليه فهناك من تعتبره موردا ارتبطت اقتصادياتها به ارتباطا وثيقا، ومصدرا للدخل وحصولها على العملة الصعبة، في حين تعتبره الدول الصناعية سلعة وسيطة تشكل مصدرا هاما وركيزة لتقدمها الصناعي.

وبالنظر لما توفره الجباية البترولية للخزينة العمومية في الجزائر كونها تمثل أهم مصادر الايرادات العامة للدولة، وكون صادرات الجزائر هي صادرات ذات اتجاه واحد فإن حدوث أي خلل فيها قد ينعكس سلبا على مداخيلها وبالتالي على أدائها الاقتصادي. وبما أن قطاع المحروقات يشكل الحلقة الأقوى للاقتصاد الجزائري، فوضعية هذا الأخير تتوقف على حركة التقلبات السعرية لبرميل للنفط، حيث تتأثر قيمة هذا المورد بتذبذب أسعاره في الأسواق الدولية.

وقد عرفت الأسواق الدولية منذ النصف الثاني من سنة 2014، انخفاضا حادا في أسعار النفط، مما أثر سلبا على إيرادات الجباية البترولية ومختلف المتغيرات الاقتصادية للدولة الجزائرية. ولتحسين الوضعية الراهنة للاقتصاد الوطني، والتخفيف من حدة الآثار السلبية الناتجة عن هذه الأزمة والمتمثلة أهمها في عجز الميزانية العامة، وتدهور حجم الاستثمار العمومي، وتراجع الناتج الداخلي الخام، لهذا أصبح من الضروري صياغة البدائل الكفيلة لتنويع مداخيل الاقتصاد الوطني بما يسمح بتوفير بدائل تمويلية للخزينة العمومية لتغطية مختلف نفقاتها، وتحقيق الاقلاع الاقتصادي اللازم لمواجهة هذه الأزمة.

إشكالية الدراسة:

إن ارتباط الاقتصاد الوطني بمورد واحد ناضب وغير مستقر، أدى إلى وضعية غير مستقرة للخزينة العمومية، وجعلها مرتبطة بعوامل خارجية، مما يرهق الاقتصاد الوطني ويجعله عرضة لأزمات محتملة ومتعددة. والمشكل المطروح في كل ذلك، لماذا لم تتمكن الجزائر لحد الساعة من تنويع مصادر دخلها مادام المشكل بهذه الحدة وهذه الخطورة ؟

ومن خلال كل ما سبق تبرز لنا إشكالية البحث على النحو التالي:

ما هي وضعية الخزينة العمومية في الجزائر؟ وما هي آليات تمويلها في ظل تراجع مداخيل الجباية البترولية؟

وللإحاطة بموضوع البحث قمنا بطرح التساؤلات الفرعية للوصول إلى إجابات موضوعية لإشكالية الدراسة:

- كيف أثر انخفاض مداخيل الجباية البترولية على الخزينة العمومية وعلى الاقتصاد الجزائري؟
- كيف انعكستغير الإيرادات النفطية على نفقات وا يرادات الميزانية العامة؟
- ما هي أهمية العوائد النفطية في تكوين ميزانية الدولة؟
- ما هي أهم قطاعات تحقيق الإقلاع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر؟
- ماهي بدائل تمويل الخزينة العمومية جراء انخفاض العوائد النفطية؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية نقدم الفرضيات التالية:

- تعتمد إيرادات الخزينة العمومية في الجزائر بشكل كبير على الجباية البترولية؛
- لا تساهم القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات في تمويل الخزينة العمومية في الجزائر بشكل يعكس أهميتها؛
- هناك إمكانية لتفعيل دور القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات في الجزائر كزيادة إيراداتها للخزينة العمومية.

مبررات اختيار الموضوع:

قمنا باختيار هذا الموضوع للعديد من الأسباب أبرزها:

- محاولةمعرفة وضع الاقتصاد الجزائري نظرا لاستمرار تداعيات الأزمة النفطية ل 2014 إلى يومنا هذا؛
- ارتباطه بمجال تخصصنا؛
- إثراء المكتبة الجامعية بمراجع يمكن أن تفيد الطلبة الباحثين مستقبلا.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من:

- كون الدراسة تأتي في ظرف يتميز بأزمة نفطية شديدة ستؤثر بدون شك على الاقتصاد الجزائري بالنظر إلى ارتباط مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بإيرادات قطاع المحروقات؛
- كون العائدات النفطية من أهم المواضيع التي تؤرق الاقتصاديين وكذا الباحثين وذلك بسبب ما تتعرض له من تذبذبات لها تأثيرات على مستقبل الاقتصاد الجزائري؛
- أهمية قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري وتأثره بأسعاره ولما لذلك من انعكاس على الموارد المتأتية من هذا المورد؛
- في ظل أزمة الموارد المالية التي تعيشها الجزائر، أصبح من الضرورة تقليل العبء الملقى على الخزينة العمومية وايجاد قنوات لتمويلها.

أهداف الدراسة:

بالإضافة إلى محاولة الإجابة عن السؤال الرئيسي لهذه الدراسة والسعي لاختبار الفرضيات المتبناة فإن الدراسة تهدف إلى:

- إبرازا الأهمية المتعاظمة للعائدات النفطية، وإظهار مدى هشاشة الاقتصاد الوطني أمام التغيرات الدولية في أسعار البترول؛
- بيان أهمية مداخيل الجباية البترولية في تمويل الخزينة العموميةو الميزانية العامة للدولة؛
- التعرف على تأثير التغيرات السعرية للنفط على بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني؛
- محاولة إبراز أهم أسباب تقلبات أسعار البترول وتداعياتها على الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2014- 2016؛
- معرفة أهم بدائل تمويل الخزينة العمومية خارج قطاع المحروقات الجزائري.

منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع محل الدراسة، فقد تم الاعتماد في دراستنا على المنهج الوصفي مع تدعيم الدراسة بمجموعة من الإحصائيات والجداول والأشكال.

حدود الدراسة: تم إنجاز هذا البحث ضمن الحدود التالية:

الحد الزماني: سيتم دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على الايرادات التمويلية للخزينة العمومية والبدائل المقترحة لتمويلها ما بين (2014- 2016).

الحد المكاني: دراسة تطبيقية على الجزائر.

صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول على المعلومات والاحصائيات الحديثة الخاصة بموضوع الدراسة ونذرتها، خاصة فيما يتعلق بالعائدات الجبائية القطاعية؛
- قلة مصادر الحصول على الإحصائيات والتضارب القائم بينهما، واختلاف الوحدات عند لجوئنا إلى أكثر من مرجع في تجميع الإحصائيات.

تقسيمات الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع وا ٍثرائه والوصول إلى إجابة عن الإشكالية المطروحة تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول:

- الفصل الأول تحت عنوان: "مدخل إلى الخزينة العمومية في الجزائر"، حيث شمل مبحثين، نعالج في المبحث الأول الخزينة العمومية، أما المبحث الثاني سيتم عرض موارد الخزينة العمومية واستخداماتها.
- الفصل الثاني سيكون تحت عنوان: "مفاهيم عامة حول المحروقات والجباية البترولية في الجزائر"، وقد قسم إلى مبحثين، الأول تطرق إلى قطاع المحروقات في الجزائر، أما فيما يخص المبحث الثاني فقد تناول مدخل إلى الجباية البترولية في الجزائر.

- أما الفصل الثالث فقد ورد تحت عنوان: "آفاق تمويل الخزينة العمومية في الجزائر في ظل تراجع مداخيل النفط، من خلال التطرق إلى ثلاث مباحث، حيث تضمن المبحث الأول على تداعيات الأزمة البترولية (2014- 2016) على الاقتصاد الجزائري، أما الثاني فعرج على بدائل تمويل

الخزينة العمومية في الجزائر للفترة (2014- 2016)، وقد عني المبحث الثالث بالتطرق لآليات دعم الخزينة العمومية في ظل تراجع أسعار المحروقات 2014- 2016.

الدراسات السابقة

فيما يلي عرض لأهم الدراسات التي لها علاقة بموضوع البحث:

أولا: مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة، سنة 2013، للطالب وحيد خير الدين والتي كانت تحت عنوان" أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات –دراسة حالة الجزائر– "، بمحاولة الإجابة عن الإشكالية التالية: إلى أي حد تساهم الثروة النفطية في تفعيل الاقتصاد الدولي وما هي أهم الاستراتيجيات البديلة لها، وقد تناول الباحث أهمية الثروة في الاقتصاد الدولي عامة والجزائر خاصة، وتطرق إلى أهم الاستراتيجيات البديلة للثروة النفطية وخص بالذكر حالة الجزائر، وقد خلص إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن الثروة النفطية أساس الاقتصاد الجزائري، حيث أن الريع البترولي يساهم بنسبة 97% من صادرات الدولة الجزائرية، كما توصل إلى أن الطاقات المتجددة تبقى بعيدة كل البعد بأن تكون مصدر بديل كلي للثروة النفطية نظرا لعدم كفاءتها وارتفاع تكاليفها، كما طرح الباحث ضرورة تفكير الجزائر في تفعيل استراتيجيات تنموية بديلة لقطاع المحروقات إذ توصل أن القطاع السياحي سيكون خيارا استراتيجيا إلى جانب القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة في الجزائر.

ثانيا: دراسة نور الهدى عمارة، السعيد بريكة، تحت عنوان: "الصناعة خيارستراتيجي لتنويع وا ٍخراج الاقتصاد الوطني من التبعية للمحروقات" ، بمحاولة الإجابة عن الإشكالية التالية: كيف يمكن تطوير القطاع الصناعي في الجزائر حتى يكون بديلا حقيقيا لقطاع النفط، وقد عالجت هذه الدراسة واقع قطاع النفط في الجزائر من خلال الإمكانيات النفطية ومدى تأثرها بانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، وكيف يمكن لقطاع الصناعة أن يكون بديلا حقيقيا لتعويض النضوب المحتمل للثروة النفطية، وقد تمثلت أهم نتائجها في كون العوائد النفطية هي أهم مورد اقتصادي في الجزائر، لكن بالرغم من هذه

الأهمية يستوجب التفكير في بدائل لتعويض الزوال المحتمل لهذا المورد، كما أن التوجهات المعلنة بشأن تنويع القاعدة الإنتاجية المحلية لم تغير في الوضع الاقتصادي الجزائري بل بقي ضمن قطاع المحروقات في تكوين الثروة.

ثالثا: دراسة حنان بن علي، نعوم فؤاد، تحت عنوان: "أهم القطاعات البديلة لدعم اقتصاديات الدول النفطية (القطاع السياحي والقطاع الفلاحي)، بمحاولة الإجابة عن الإشكالية التالية: ماهي أهم القطاعات البديلة الرائدة التي يمكن استغلالها لدعم اقتصاديات الدول النفطية، وقد عالجت الدراسة أهم القطاعات التي تكون منفذا وحلا مباشر للأزمات الاقتصادية لأي دولة تعتمد على القطاع الريعي فقط، من خلال إبراز أهمية القطاع السياحي والفلاحي كقطاعين بديلين للاقتصاد الريعي في مختلف الدول المعتمدة عليه بالدرجة الأولى، وقد تمثلت أهم نتائج هذه الدراسة في ضرورة الاعتماد على القطاعين السياحي والفلاحي والاستثمار الأمثل فيهما من أجل الخروج من الأزمات النفطية وتطوير مختلف الموارد لتحقيق التنمية الشاملة.

الفصل الأول

مدخل إلى الخزينة العمومية في الجزائر

- المبحث الأول: ماهية الخزينة العمومية
- المبحث الثاني: موارد واستخدامات الخزينة العمومية

تمهيد:

تعتبر الخزينة أهم منشأة مالية مكلفة بتسيير مالية الدولة، ولهذا يقع على عاتقها عبء تسجيل العمليات المالية، وكذا تحصيل مواردها المالية لإنفاقها في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية ودفع مستحقاتها، إلى جانب قيامها بعدة مهام وعمليات سواء تعلقت بالدولة أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية.

وبناء على ما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين تطرقنا في المبحث الأول إلى مدخل عام حول الخزينة العمومية في الجزائر من خلال معرفة أهم مراحل تطورهاو أهميتها إلى جانب عملياتها، أما المبحث الثاني فقد عالج موارد واستخدامات الخزينة العمومية إلى جانب التطرق إلى الميزانية العامة ومبادئها وأنواعها.

المبحث الأول: ماهية الخزينة العمومية

إن أي نظام اقتصادي في العالم يعتمد في مراحل تهيئة مقومات الموازنة العامة على إنشاء صندوق عام للدولة يطلق عليه اسم الخزينة العمومية، هذه الأخيرة تعتبر المنفذ الأول والأخير لتغطية النفقات العمومية، المتمثلة في مجموع الخدمات والمنافع المقدمة لصالح الأفراد، مما يستلزم توفير موارد مالية كافية لتغطيتها.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن الخزينة العمومية في الجزائر ومراحل تطورها

أو لا: لمحة تاريخية عن الخزينة العمومية في الجزائر

ترجع نشأة الخزينة العمومية في الجزائر إلى سنة 1943، ونظرا للظروف التي شهدتها الدولة الجزائرية خلال المرحلة الاستعمارية عادت الخزينة العمومية كقسم تابع للخزينة الفرنسية، لتنفصل عن فرنسا سنة 1962.

وقد أضاف الإصلاح المالي لسنة 1971 رؤية جديدة لعلاقات التمويل وطرق محددة للاستثمارات العمومية. لكن تم إلغاءه بداية من سنة 1978، لتحل الخزينة العمومية محل النظام البنكي في تمويل الاستثمارات العمومية المخططة بواسطة القروض طويلة الأجل. وكنتيجة لإلغاء هذا الإصلاح أصبحت البنوك التجارية مهمشة بسبب تعاظم دور الدولة، وبموجب القانون رقم 06/12 الصادر في 1986/08/19 تم تقليص دور الخزينة في نظام التمويل وأصبح بإمكانها الاقتراض من الجمهور على المدى الطويل وطلب ديون خارجية. وبعد صدور قانون 1990 في 1990/04/14 تم تقليص صلاحية الخزينة من جانب الإصدار النقدي كما أبعدها عن تمويل الاستثمارات المخططة وأسندها إلى البنوك التجارية[1].

[1]: آمنة قادري، **الخزينة العمومية ودورها المالي والاقتصادي في الاقتصاد الوطني، دراسة حالة – خزينة ولاية الوادي–**، مذكرة ماستر(غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، 2015، ص: 3.

ثانيا: مراحل تطور الخزينة العمومية في الجزائر

لقد مرت الخزينة العمومية بخمسة مراحل تمثلت فيما يلي:

1- **الخزينة صندوق ودائع 1962- 1966:** عرفت هذه المرحلة نظاما موسعا وشاملا فقد شملت معظم الوكلاء الاقتصاديين والماليين وغير الماليين باستثناء البنوك الخاصة الأجنبية وكل التعاونيات العامة، ويعتبر تسيير الخزينة بصندوق ودائع لحساب مراسلين ذوي صيغة بنكية أمرا واجبا وليس اختياريا[1].

2- **مرحلة تكوين النظام المصرفي الجزائري وتخفيف الضغط المالي عليها 1966- 1970:** أدى ظهور أول بنك وطني وهو البنك الجزائري BNA سنة 1966، إلى تقليص عمل الخزينة العمومية لترجع إلى شكلها الأصلي لسنة 1963، في حين أصبح البنك الجزائري ملزم بتوفير التمويل قصير الأجل للقطاع الزراعي الصناعي والتجاري، الذي كان يقع سابقا على عاتق الخزينة العمومية[2].

3- **مرحلة سيطرة الخزينة العمومية على الدائرتين البنكية ودائرتها العامة 1971- 1987:** تزامنت هذه المرحلة مع المخطط الرباعي الأول الذي شمل أهم إصلاحات تمويل الاستثمارات لسنة 1971، ومع ضرورة تحديد التمويل النقدي أنشأت الخزينة العمومية نظام تداول الادخار يسمح لها بتجميع مصادر مالية ضروريةلمراحل التراكم، ومن جهة أخرى تداول ادخار المؤسسات يسمح بتطبيق المبدأ الخاص بتحويل الاستثمارات المنتجة بمصادر طويلة الأجل، إذن هذه التحويلات التي ستعرفها الخزينة من نظام بسيط لمجموع الودائع تحت الطلب ستحول إلى نظام تجميع وتداول الادخار[3].

4- **مرحلة انفصال دائرة الخزينة العمومية عن الدائرة البنكية 1987- 1990:** أهم ما يميز هذه المرحلة هو بروز تداعيات الأزمة الاقتصادية محليا، بتدني أسعار البترول، وأحداث أمنية (أكتوبر1988). ووافق هذه التحولات إصدار قانون 12/86 بتاريخ 1986/08/19 المتعلق بنظام النقد والقرض، الذي يؤكد على إشراف كل القطاع المصرفي والمالي في تعبئة الادخار، حيث أصبحت القروض الممنوحة للاستثمارات لا تمليها الخزينة العمومية، وبهذا استعاد البنك المركزي نسبيا صلاحياته[4].

---

[1]: بخراز يعدل فريدة، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجلمعية، بن عكنون، الجزائر، 2008، ص: 87.

[2]: نفس المرجع السابق، ص: 89.

[3]: نفس المرجع السابق، ص: 92.

[4]: عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2012، ص ص: 50، 51.

5- مرحلة استقلالية البنك المركزي وتقلص دور الخزينة إلى تسيير ميزانية الدولة 1990- إلى يومنا هذا:

أهم ما يميزها،قانون النقد والقرض 10/90 الذي أعطى مهمة تدقيق الإيرادات والنفقات للخزينة العمومية، وهنا أصبحت الخزينة العمومية نظاما قائما بذاته لديه قوانين ومراسيم تحكمه[1].

المطلب الثاني: مفهوم الخزينة العمومية

أولا: تعريف الخزينة العمومية

تعددت التعاريف التي تطرقت إلى مفهوم الخزينة العمومية نذكر منها ما يلي:

- "الخزينة العمومية هي مصلحة حكومية تسير ميزانية الدولة، أي واردات الحكومة ونفقاتها"[2].
- كما تم تعريفها على أنها "وحدة مالية أو عون مالي، تكمن وظيفتها في ميزانية العمليات المالية، وتعتبر الخزينة رفقة البنك المركزي مؤسستان لتوجيه السياسة النقدية وهي منشأة عمومية تتكفل بتسيير ميزانية الدولة ويرتبط تطورها بتطور الدولة. والخزينة لا تتعامل بالنقد بصفة أساسية بل بالنقود الكتابية"[3].
- أو هي: "اصطلاح يقصد به حسابات الدولة التي تسجل وارداتها، كالضرائب وغيرها ومصروفاتها كالرواتب وغيرها، ويطلق الاسم على الجهة المكلفة بمسك تللك الحسابات، إذن هي الهوية المالية للدولة ومن الطبيعي أن يرتبط تطورها بتطور الدولة"[4].

من خلال ما سبق نقول أن الخزينة العمومية صراف وممول للدولة، فهي عبارة عن هيئة مالية عمومية تابعة لوزارة المالية، وهي أداة لتطبيق الميزانية التي تغطي مجمل التصريحات التي تبين المداخيل العامة للدولة وتبين التزامات الانفاق العام بالإضافة إلى تحصيلها للموارد العامة، كما أنها ليست لها شخصية معنوية.

[1]: نفس المرجع السابق، ص: 51.

[2]: هني أحمد، **العملة والنقود**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008، ص: 80.

[3]: عبد القادر خليل، مرجع سبق ذكره، ص: 37.

[4]: شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، وهران، الجزائر، 2000، ص: 144.

ثانيا: خصائص الخزينة العمومية

من التعاريف السابقة للخزينة العمومية نستخلص الخصائص التالية[1]:

- هي مصلحة تابعة للدولة ليست لها الشخصية المعنوية تقوم بالتشخيص المالي للدولة؛
- هي منشأة عامة مكلفة بتسيير ميزانية الدولة؛
- هي شخص إداري يعتبر بمثابة بنك صغير.

ثالثا: أهمية الخزينة العمومية

للخزينة العمومية أهمية كبيرة تتمثل فيما يلي[2]:

1- **الأهمية الاجتماعية:** تقدم الخزينة العمومية مبالغ مالية موجهة للمصلحة الاجتماعية من أجل تمويل المشاريع التي تساهم في زيادة العمالة وبالتالي الزيادة في القدرة الشرائية أي الزيادة في الدخل.

2- **الأهمية المالية:** ترمي إلى هدف لا يتغير عن الهدف الاقتصادي، من خلال ضمان القدرة على مواجهة احتياجات الصرف أي البحث الدائم عن التوازن بين الإيرادات والنفقات.

3- **الأهمية الاقتصادية:** تعتبر الخزينة العمومية أداة هامة في السياسة الاقتصادية وهذا نظرا لقدرتها الضخمة ولتأثيرها في الدورة المالية والتوازن العام، فبإمكانها التدخل لدعم السياسة النقدية التقشفية أو التوسعية.

4- **الأهمية السياسية:** نظرا للاستقلال الاقتصادي الذي تحقق بتشجيع وتنشيط المشروعات وتدعيمها، مما يؤدي إلى زيادة الانتاج فهي بذلك تحقق الاستقلال الذاتي للاقتصاد الوطني.

[1]: آمنة قادري، مرجع سبق ذكره، ص: 6.

[2]: نفس المرجع السابق، ص: 8.

المطلب الثالث: عمليات وحسابات الخزينة العمومية

أولا: حسابات الخزينة العمومية

يتم فتح أو غلق الحسابات الخاصة بالخزينة عن طريق قانون المالية، حيث يتم تسجيل الإيرادات المحصلة عن طريق هذه الحسابات في الجانب الدائن والنفقات في الجانب المدين.

و الحسابات الخاصة المفتوحة في كتابات الخزينة العمومية في الجزائر تضم الأصناف التالية حسب المادة 48 من قانون 17/84 الصادر في 1984/07/17 "لا يجوز فتح الحسابات الخاصة للخزينة إلا بموجب قانون المالية ولا يحتوي إلا على الأصناف الآتية: الحسابات التجارية، حسابات التخصيص الخاص، حسابات القروض، حسابات التسبيقات، حسابات التسوية مع الحكومات الأجنبية، ويمكن أن تفتح حسابات المساهمة والسندات بواسطة تعليمة من الوزير المكلف بالمالية"[1].

1- **الحسابات التجارية:** نصت المادة 54 من قانون 17/84 الصادر في 1984/07/17على أن تدرج في الحسابات التجارية من حيث الإيرادات والنفقات، المبالغ المخصصة لتنفيذ عمليات ذات طابع صناعي أو تجاري تقوم بها المصالح العمومية التابعة للدولة بصفة استثنائية، ويحدد قانون المالية سنويا المبلغ الذي يمكن ضمن حدوده دفع النفقات المتعلقة بالعمليات المناسبة لما تتجاوز هذه النفقات المبالغ المحصلة فعلا بالنسبة لمجمل الحسابات التجارية[2].
2- **حسابات التخصيص الخاص:** تقوم هذه الحسابات بتصوير العمليات الممولة من خلال موارد خاصة. وتكون العمليات المنجزة من خلال حسابات التخصيص الخاص مقررة ومرخص بها كعمليات في إطار الميزانية[3].
3- **حسابات التسبيقات:** حسب المادة 58 من قانون 17/84 تبين حسابات التسبيقات عمليات منح التسبيقات أو تسديدها التي يرخص للخزينة العمومية بمنحها في حدود الاعتمادات لهذا الغرض، وتعفى التسبيقات الممنوحة من طرف الخزينة للهيئات العمومية من الفوائد ما لم ينص حكم من قانون المالية على خلاف ذلك، ويجب تسديدها ضمن أجل أقصاه سنتان[4].

---

[1]: لعمارة جمال، **علاقة الحسابات الخاصة للخزينة بالميزانية العامة للدولة**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بسكرة، العدد04، 2005، ص: 99.

[2]: الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، القانون رقم 17/84 المؤرخ في 1984/07/17 المتعلق بقوانين المالية، المادة 54.

[3]: محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008، ص: 334.

[4]: محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003، ص: 135.

4- **حسابات المشاركة أو المساهمة:** لقد تم إنشاء هذه الحسابات بمناسبة عمليات تطهير المؤسسات العمومية الاقتصادية، وقد ورد ذكرها في مدونة حسابات الخزينة. ولم تشر إليها قوانين المالية السنوية. وهي حسابات مخصصة للإيواء من جهة، الأسهم التي تصدرها المؤسسات العمومية لصالح الدولة، وعمليات الاكتتاب التعويض عن التنازل وا عادة شراء سندات المساهمة من جهة أخرى[1].

5- **حسابات القروض:** تدرج في حسابات القروض، القروض الممنوحة من طرف الدولة في حدود الاعتمادات المفتوحة لهذا الغرض، إما في إطار عمليات جديدة أو في إطار تدعيم التسبيق. وتكون القروض من طرف الخزينة منتجة للفوائد ما لم تنص أحكام قانون المالية على خلاف ذلك[2].

6- **حسابات التسوية مع الحكومات الأجنبية:** تقيد العمليات المنجزة تطبيقا للاتفاقيات دولية مصادق عليها قانونا، في حسابات التسوية مع الحكومات الأجنبية. ويكتسي المكشوف المرخص به سنويا لكل حساب طابع حصريا[3].

ثانيا: عمليات الخزينة العمومية

حسب المادة 62 من القانون 17/84 فإن عمليات الخزينة العمومية تتمثل في:

1- إصدار وتسديد الاقتراض المنفذ وفقا للترخيصات الممنوحة بمقتضى قانون المالية.

2- عمليات الإيداع بأمر ولحساب الهيئات المكتبية لدى الخزينة[4].

المطلب الرابع: وظائف ومهام الخزينة العمومية

يمكن تقسيم وظائف الخزينة إلى وظائف اقتصادية وأخرى مالية[5]:

1- وظيفة اقتصادية: وتنقسم إلى وظيفتين:

[1]: لعمارة جمال، مرجع سبق ذكره، ص: 105.

[2]: القانون رقم 17/84، المادة 59.

[3]: لعمارة جمال، مرجع سبق ذكره، ص: 104.

[4]: القانون رقم 17/84، المادة 62.

[5]: عبد القادر خليل، مرجع سبق ذكره، ص ص: 38، 39.

1-1- دورها في السياسة الاقتصادية: نظرا للقدرات المالية الضخمة للخزينة العمومية، وتحكمها في الدورة النقدية، فإن للخزينة دور هام في السياسة الاقتصادية والتوازن الاقتصادي العام، رفقة البنك المركزي وذلك عن طريق إتباع سياسة نقدية توسعية أو انكماشية.

1-2- أهميتها في الدورة النقدية: تشكل الخزينة العمومية طرفا مهما في الدورة النقدية، وتلعب دورا أساسيا في تسيير السيولة النقدية العامة.

2- وظيفة مالية: وتنحصر وظيفة الخزينة العمومية في تطبيق قانون المالية للدولة، وعمليات الخزينة المتمثلة في إيداعات لآمر، وعمليات الدين العام.

وقد حدد التشريع الجزائري في المادة 06 من قانون المالية لسنة 1996 وظائف الخزينة العمومية في الجزائر في أربع وظائف وتتضمن هذه الوظائف ما يلي:

- العمليات ذات الطابع النهائي، والمدرجة في الميزانية العامة، والميزانية الملحقة، والحسابات الخاصة؛
- العمليات ذات الطابع المؤقت، والمدرجة في الحسابات الخاصة؛
- العمليات المنفذة برأس المال، والخاصة بالدين العمومي؛
- عمليات الخزينة تتضمن إصدار واستهلاك القروض على المدى القصير.

وتتولى الخزينة العمومية جميع مهام عمليات القبض والدفع التي تحتاجهلتنفيذ ميزانية الدولة، وا إدارة الحسابات المفتوحة خارج الميزانية سواء كانت هذه الحسابات المفتوحة لصالحها أو لصالح الغير من أفراد، أو هيئات، كما تتكفل بإقرار التوازن المحاسبي المستمر في الخز ينة، إلى جانب معالجة العجز المؤقت الناتج عن اختلال في الخزينة نتيجة عدم التوازن بين الإيرادات والنفقات في الدولة[1].

[1]: عبد الرؤوف قطيش، حسين عواضة، **المالية العامة (الموازنة- نفقاتها-و ارداتها- ضرائب، رسوم، القروض- الإصدار النقدي- الخزينة)**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2013، ص: 1055.

المبحث الثاني: مو ارد واستخدامات الخزينة العمومية

تمهيد:

تعد الخزينة العمومية ذات أهمية كبيرة وهذا من جراء العمليات التي تقوم بها، وتتضمن الخزينة العمومية ميزانية تقدر فيها إيراداتها ونفقاتها من أجل ضمان توازنها، وبهذا تكون الخزينة قد أدت وظائفها ومهامها في تسيير أموالها، وفي عملية تخصيص مواردها التي تحصل عليها من عدة مصادر والموجهة لتمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى موارد واستخدامات الخزينة بالإضافة إلى مفهوم الميزانية العامة من خلال معرفة مبادئها وأنواعها.

المطلب الأول: موارد الخزينة العموميةو استخداماتها

أولا: موارد الخزينة العمومية

تتمثل موارد الخزينة العمومية في الإيرادات العامة للدولة بالإضافة إلى موارد أخرى:

1-الإيرادات العامة: هي المصادر التي تستمد الدولة منها الأموال اللازمة لتغطية نفقاتها العامة، وتصنف هذه الإيراداتإلى إيرادات عادية وا يرادات غير عادية[1].

1-1- الإيرادات العادية: وتنقسم بدورها إلى[2]:

1-1-1- الدومين: يطلق لفظ الدومين على ممتلكات الدولة أيا كانت طبيعتها، عقارية أو منقولة، وأيا كان نوع ملكية الدولة لها عامة أو خاصة. وينقسم دومين الدولة إلى قسمين أساسيين:

1-1-1-1- الدومين العام: المقصود به كل ما تملك الدولة (أو الأشخاص العامة الأخرى) والتي تخضع لأحكام القانون العام، وتخصص لتلبية الحاجات العامة، ومن أمثلة ذلك الحدائق العامة، الطرق، وعادة لا تقبض الدولة ثمنا من الأفراد مقابل استعمالهم لها، وفي حالات معينة تفرض الدولة رسوما على الانتفاع بها.

[1]: أبو منصف، **مدخل للتنظيم الاداري والمالية العامة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، ص: 105.

[2]: عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1992، ص ص: 129، 130.

1-1-1-2- الدومين الخاص: ويراد به الأموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة، والتي تخضع لقواعد القانون الخاص، وبالتالي يمكن للدولة التصرف فيه بالبيع وغيره، وعلى عكس الدومين العام فإن الدومين الخاص يعتبر مصدر من مصادر الإيرادات العامة.

1-1-2- الرسوم: تعتبر الرسوم من الإيرادات العامة التي تدخل خزينة الدولة بصفة تكاد تكون دورية ومنتظمة ويمكن تعريف الرسم بأنه: "عبارة عن مبلغ من النقود يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة مقابل نفع خاص يحصل عليه من جانب إحدى الهيئات المالية"[1].

1-1-3- الضرائب: تعرف الضريبة بأنها "فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة، أو إحدى الهيئات العامة المحلية، بصورة نهائية، مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة"[2].

1-2- الإيرادات غير العادية:

1-2-1- القروض العامة: يعرف القرض العام بأنه "عقد دين مالي تستدينه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة من الجمهور أو المصارف المحلية أو الدولية، مع الالتزام برد قيمته ودفع فوائد عنه طيلة فترة القرض في التاريخ المحدد، وفقا لشروط العقد"[3].

1-2-2- الإصدار النقدي: قد تلجأ الدولة لتمويل نفقاتها عن طريق طبع ما تحتاج إليه من أوراق نقدية، فالدولة بما لها من لطة السيادة تستطيع إصدار الأوراق النقدية وا عطائها قوة إبراء الديون، ولما كان لهذه الطريقة التمويلية أخطارها الفادحة فإن الحكومات عادة ما تحاول تجنب استخدامها[4].

1-2- 3- الإعانات والهبات والهدايا: تشكل الإعانات عموما أحد المصادر التي تغذي خزينة الدولة بالمال وقد تكون الإعانات داخلية مستوفاة من مواطني الدولة من إيمانهم بدعم حكومتهم ماليا، وقد تكون الإعانات متأتية من

[1]: نفس المرجع السابق، ص: 136.

[2]: سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة (النفقات العامة – الإيرادات العامة- الميزانية العامة)**، الطبعة الاولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2006، ص: 115.

[3]: قنادزة جميلة، **الحماية البترولية في الجزائر**، رسالة ماجستير (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011، ص: 33.

[4]: يونس أحمد بطريق و آخرون، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص: 308.

أفراد أو منظمات أو دول أجنبية، وتظهر أهمية هذا المصدر في حالات معينة مثل الحروب، حيث يقدم أفراد المجتمع الهدايا والهبات في صورة نقدية أو عينية وتعتبر موارد مؤقتة ترتبط بظروف معينة[1].

2- موارد أخرى: وتتمثل في[2]:

2-1- الودائع: وتشمل كل من:

- النقود المحصل عليها من البنك المركزي لقاء بيع السندات؛
- تسيير ودائع تحت الطلب، عن طريق شبابيكها وبواسطة مركز الصكوك البريدية.

2-2- الادخار السائل: ناجم عن بيع سندات الخزينة للأفراد وغيرهم، قصد الحصول على الادخار.

2-3- طرح سندات في السوق المالي: يمكن أن تحصل الخزينة العمومية على قروض وطنية أو دولية بحوافز مختلفة ببيعها لسندات في السوق المالي.

2-4- تسبيقات وقروض من المؤسسات المالية والبنكية: تلجأ الخزينة للبنك المركزي أو مؤسسات مالية أخرى، لمعالجة الاختلالات أو لتغطية العجز.

والجدول التالي يوضح تطور إيرادات الجباية العادية بالنسبة للإيرادات الكلية في الجزائر للفترة (2000-2015):

[1]: قنادزة جميلة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 35، 36.

[2]: عبد القادر خليل، مرجع سبق ذكره، ص: 41، 42.

الجدول رقم (01): تطور إيرادات الجباية العادية بالنسبة للإيرادات الكلية للفترة (2000-2015) في الجزائر

الوحدة: (مليار دج)

السنوات	إيرادات الجباية العادية	إيرادات الجباية الكلية	نسبة الجباية العادية على الجباية الكلية
2000	349.5	1587.1	%22
2001	398.2	1505.5	%26.44
2002	482.9	1603.2	%30.12
2003	524.9	1974.4	% 26.58
2004	580.4	2229.7	%26.04
2005	640.4	3082.6	%20.77
2006	720.8	3639.8	%19.80
2007	766.7	3688.5	%20.78
2008	965.2	5111.0	%18.88
2009	1146.6	3676.0	%31.19
2010	1298.0	4379.6	%29.63
2011	1527.1	5790.1	%26.37
2012	1908.6	6339.3	%30.10
2013	2031.0	5957.5	%34.09
2014	2078.7	5738.4	%36.22
2015	2354.6	5103.1	%46.14

Source: Le rapport de la banque d 'Algérie , année,1998, 2005, 2010, 2015.

ولكي يتضح لنا المعالم الرئيسية أكثر لهذا الجدول نقوم برسم المخطط التالي:

الشكل رقم (01): تطور ايرادات الجباية العادية بالنسبة لإيرادات الجباية الكلية من (2000- 2015)

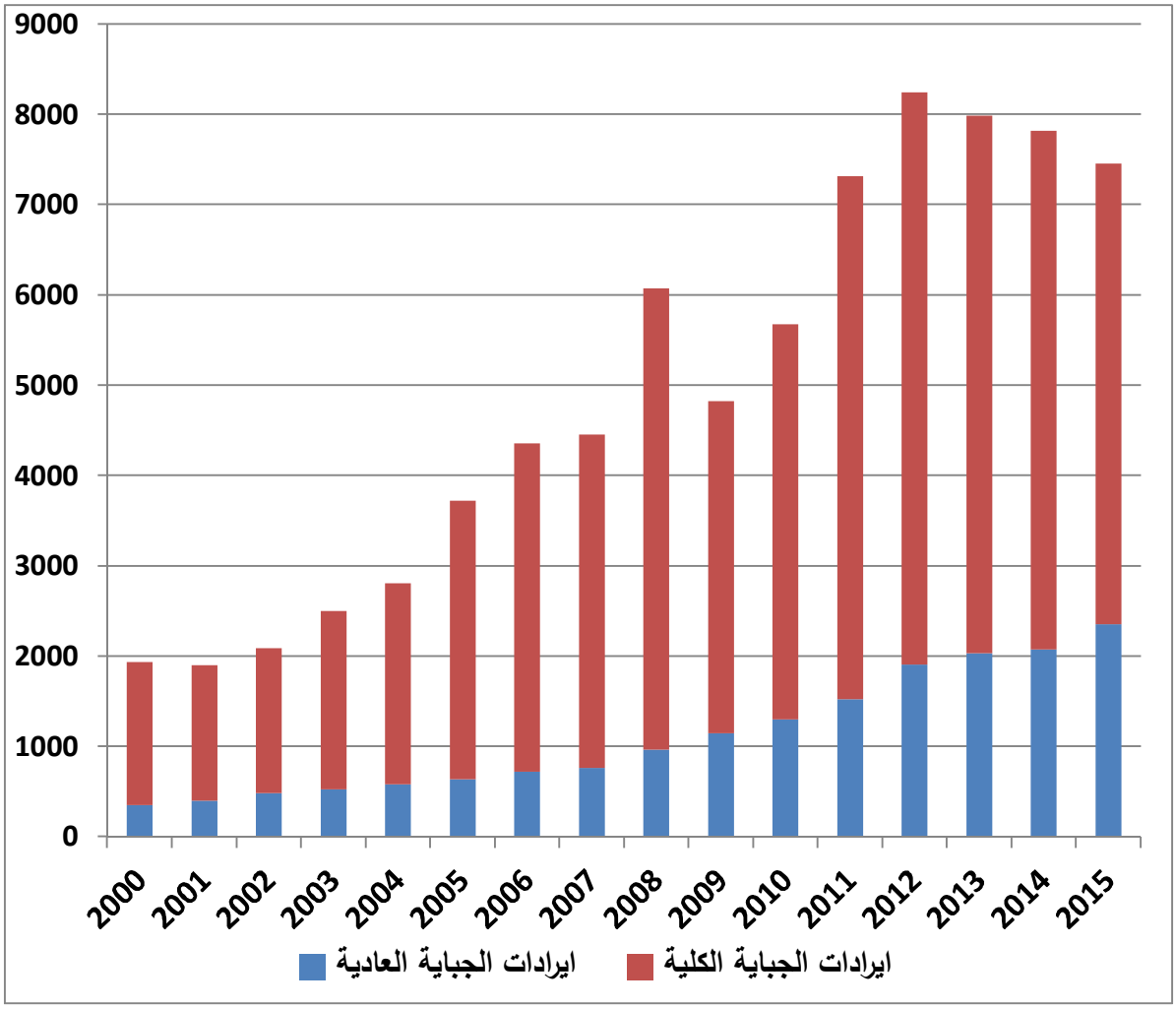

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (01).

من خلال الجدول(01) والشكل (01) نلاحظ أن حصيلة الجباية العادية في إيرادات الجباية الكلية تراوحت نسبة مساهمتها ما بين 18.88% سنة 2008 وهي أسوء مساهمة لها، ويرجع سببه إما ضعف الإدارة الجبائية في إيجاد الأوعية الضريبية ذات المردودية الملائمة، وتوسع الاقتصاد الموازي الذي شمل الكثير من الأنشطة الاقتصادية بعيدة عن رقابة الحكومة، إلى جانب ضعف المراجعة الجبائية الجزائرية، في حين أن أحسن مساهمة للجباية العادية كانت سنة 2015 بحوالي 46.14%. ومن الملاحظ أن إيرادات الجباية العادية في حالة تطور طفيف منذ سنة 2000 وهذا من خلال جهود الدولة الرامية للرفع من حصيلتها من خلال الاصلاحات الضريبية والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب زيادة أنماط

الاستهلاك، واهتمام الدولة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن مساهمتها في إيرادات الجباية الكلية بقيت متواضعة.

ثانيا: استخدامات الخزينة العمومية

هي كل الاستخدامات والنفقات التي تتعلق بتنفيذ قانون المالية، والعقوبات التي تتعلق بتسيير المديونية سواء بدفع تسبيقات أو دفع عوائد على النفقات وتوجد إما جارية أو برأس مال، بالإضافة إلى منح قروض للمؤسسات والخواص وكذلك مساعدات للمؤسسات العمومية[1].

1- تعريف النفقات العامة:هي مجمو ع ما تنفقه الدولة بمختلف هيئاتها بقصد الحصول على الموارد اللازمة للقيام بالخدمات المشبعة للحاجات العامة، وفقا للقانون والحدود التي تضعها. أو هي مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام[2].

ووفقا لهذا التعريف يمكن اعتبار النفقة العامة ذات أركان وأسس ثلاثة أساسية:

1-1- الشكل النقدي للنفقة العامة: تتخذ النفقة العامة طابعا نقديا، أي تتم في صورة تدفقات نقدية وذلك للأسباب التالية[3]:

- تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع في تقييم جهودهم وتقدير أجورهم؛
- عدم وجود صعوبات إدارية في تحقيق هذا الأسلوب بالإضافة إلى سهولة مراقبته؛
- تحقيق العدالة في توزيع الأعباء المالية بين أفراد المجتمع لتغطية النفقات العامة.

1-2- مصدر النفقة العامة: يشترط لكي تعد من النفقات العامة أن يكون الآمر بصرفها شخص معنوي عام، والمقصود به أن تنظم قواعد القانون العام علاقاته بغيره من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين. وبالتالي تعد النفقة عمومية عندما تصدر عن الدولة وأقسامها السياسية وجماعاتها المحلية وكل المؤسسات والهيئات العمومية التابعة لها[4].

---

[1]: آمنة قادري، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

[2]:**www. Cba. Edu. Kw**, le 25/03/2017.

[3]: رحاب عبد الرحمن الساير بكرين، **دور الإنفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان (2000- 2013)**، رسالة ماجستير (غير منشورة) في الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان، 2015، ص: 15.

[4]: مفتاح فاطمة، **تحديث النظام الميزاني في الجزائر**، رسالة ماجستير (غير منشورة) في علوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011، ص: 27.

1-3- النفقة العامة موجهة لتحقيق حاجة عامة: لا يمكن أن يتحقق مفهوم النفقة العامة إلا إذا سعت لتحقيق منفعة عامة، فلا تعتبر نفقات عامة تلك النفقات التي تهدف إلى إشباع حاجة خاصة، لذلك فجميع الأفراد متساوون في تحمل النفقات العامة[1].

2- قواعد النفقات العامة

للنفقة العامة قواعد وضوابط أساسية تحكمها وهي[2]:

2-1- قاعدة المنفعة: يقصد بقاعدة المنفعة أن يكون الغرض من النفقات العامة هو تحقيق أكبر منفعة ممكنة بأقل تكلفة ممكنة، ويتحقق ذلك عندما تتساوى المنفعة الحدية للمنفعة العامة مع المنفعة الحدية للدخول المتبقية للأفراد بعد فرض الضريبة، أي عندما تتساوى المنفعة الحدية مع التكلفة الكلية.

2-2- قاعدة الاقتصاد: إذ يجب على القائمين بالإنفاق العام تجنب أي تبذير أو إسراف، لأن في ذلك ضياعا لمبالغ كبيرة دون أن يترتب عليها أي منفعة، وتعددت مظاهر التبذير والإسراف المالي في العالم وعلى وجه الخصوص في الدول النامية بسبب انخفاض كفاءة الرقابة المالية والسياسية ولهذا فإن الحاجة تدعو إلى ضبط النفقات في شتى القطاعات، بحيث لا تتحمل الدولة النفقات العامة إلا إذا كانت ضرورية وبالقدر اللازم فقط لتحقيق المنفعة العامة.

2-3- قاعدة الترخيص والتقنين: الترخيص هو ما يميز النفقة العامة عن النفقة الخاصة، ويعني ذلك أن أي مبلغ من الأموال لا يصرف إلا إذا سبقت موافقة الجهة المتخصصة بالتشريع، أما تقنين النشاط الإنفاقي للدولة فالمقصود به أن يتم تنفيذ النفقات العامة وفقا للإجراءات التي حددتها الميزانية والقوانين المالية.

3- تقسيمات النفقات العامة:

1-الإنفاق الحقيقي والإنفاق التحويلي: يعتمد هذا التصنيف على معيار تأثير النفقات الحكومية في الثروة العامة، وكذا على مدى قيام الدولة فعلا بصرف أموال عامة[3].

---

[1]: ماصمي أسماء، **أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية لحالة الجزائر – (1971– 2011)**، رسالة ماجستير (غير منشورة) في علوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014، ص: 15.

[2]: بيطام ريمة، **أسعار النفط وانعكاسها على الميزانية العامة للدولة – دراسة حالة الجزائر – (2000– 2014)**، مذكرة ماستر (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015، ص ص: 45، 46.

[3]: هاجر سلاطني، **سياسة الانفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة – دراسة مقارنة: الجزائر – الإمارات العربية المتحدة**، رسالة ماجستير (غير منشورة) في علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، ص ص: 24– 26.

3-1-1- النفقات الحقيقية: وهي مبالغ تدفعها الدولة لأصحاب عناصر الانتاج مقابل الحصول منهم على السلع والخدمات. وسميت بالحقيقية لكونها بالفعل تؤدي إلى زيادة الدخل القومي، فالدولة تحصل من خلال هذه النفقات على السلع أو الخدمات أو رؤوس الأموال اللازمة لسير المرفق العامة وا ٍشباع الحاجات العامة.

3-1-2- النفقات التحويلية: هي النفقات التي تتم في اتجاه واحد فقط حيث تكون من جانب الحكومة إلى بقية قطاعات الاقتصاد الوطني، وذلك دون حصول الدولة على أي مقابل نقدي أو عيني.

فالنفقات التحويلية أو كما تسمى أيضا "النفقات الناقلة" تمثل تحويل جزء من الدخل القومي عن طريق الدولة من بعض الفئات الاجتماعية كبيرة الدخل إلى بعض الفئات الأخرى محدودة الدخل كالإعانات والمساعدات الاجتماعية المختلفة، مثل الضمان الاجتماعي والإعانات ضد البطالة وغيرها، إلى جانب بعض الإعانات التي تمنحها الدولة لبعض المشروعات الخاصة قصد حثها على تخفيض أسعار منتجاتها.

استنادا إلى القانون رقم 17/84 المؤرخ في 7 جويلية 1984 الخاص بقانون المالية يمكن تقسيم النفقات العامة في الجزائر إلى:

1- الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري: هذا التصنيف يرتكز على طبيعة النفقات وبصفة أدق على الجهة الموجه لها الإنفاق، ويعتمد على هذا النوع من التصنيف بصفة كبيرة في ميزانية الدولة السنوية وذلك للخصائص التي تنفرد بها كل من النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية.

1-1- النفقات الجارية: وتسمى أيضا "النفقات التسييرية" تعرف بأنها ذلك الإنفاق المخصص لسير النشاط العادي والطبيعي للدولة وتهدف هذه الأخيرة من خلال الإنفاق الجاري إلى ضمان السير الحسن للمرافق العامة[1].

كما تجمع نفقات التسيير في أربعة أبواب وهي[2]:

- **أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات:** يشمل هذا الباب مختلف الأعباء الممنوحة لتغطية أعباء الدين المالي وكذلك مختلف الأعباء المحسوبة من الإيرادات؛

[1]: وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي**، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2010، ص ص:251، 252.

[2]: ماصمي أسماء، مرجع سبق ذكره، ص ص: 53، 54.

- **تخصيصات السلطة العمومية:** تمثل الاعتمادات الموجهة لتسيير المؤسسات الإدارية ذات الطبيعة السيادية مثل المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري...الخ؛
- **النفقات الخاصة بوسائل المصالح:** تشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح ووسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات؛
- **التدخلات العمومية:** تتعلق بنفقات التحويل وتشمل على التدخلات العمومية أو الإدارية مثل إعانات المجموعات المحلية إلى جانب الأنشطة الدولية كالمساعدات التي تمنح للهيئات الدولية؛

1-2- النفقات الاستثمارية: وتسمى أيضا "بنفقات التجهيز" وكذلك "النفقات الرأسمالية" وتختلف عن طبيعة نفقات التسيير حيث تؤدي الأولى إلى تنمية الثروة القومية وتحسين تجهيز الجماعات العمومية[1]. ويعنى بهذا النوع من الإنفاق تكوين وتحصيل رأس المال الثابت من المخزون، أراضي وكذا أصول غير مادية، فهو بذلك يشمل الانفاق على البنية الأساسية والمشروعات العامة وكذا كل ما تدفعه الحكومة في شكل إعانات للاستثمار الخاص[2].

إن التصنيف التي تعتمد عليه نفقات التجهيز هو التصنيف الوظيفي الذي يسمح لها بإعطاء وضوح أكثر تأثير لنشاط الدولة الاستثماري، وعليه تدون نفقات التجهيز وفق ما يلي[3]:

1-2-1- العناوين: تقسم نفقات التجهيز إلى ثلاث عناوين وتتمثل في:

- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة (نفقات أملاك الدولة أو المنظمات العمومية)؛
- إعانات الاستثمار الممنوحة من طرف الدولة؛
- النفقات الأخرى برأس المال.

1-2-2- القطاعات: تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات وهي: المحروقات، الصناعة التحويلية و الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، التربية والتكوين....إلخ، مع الإشارة إلى أن القطاع يضم عدد معين من الوزارات.

---

[1]: بصلي صلاح الدين، ذوادي نجم الدين، **الآثار الجبائية لتغيرات أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة (1999- 2014)**، مذكرة ماستر (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، جامعة تبسة، الجزائر، 2016، ص: 10.

[2]: هاجر سلاطني، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

[3]: لطرش فاطمة، مبروك خديجة، **أثر تقلبات أسعار النفط على الانفاق العام – دراسة تحليلية لحالة الجزائر – خلال الفترة (1980-2015)**، مذكرة ماستر (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، 2016، ص ص: 85، 86.

1-2-3- الفصول والموارد: تنقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد، حيث تنظم بطريقة أكثر وضوح ودقة.

ويمكن إبراز تطور كل من نفقات التسيير والتجهيز إلى إجمالي النفقات في الجزائر 2000- 2015 في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): نسبة تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز إلى النفقات الإجمالية (2000-2015)

الوحدة: (مليار دج)

السنوات	إجمالي النفقات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	نفقات التسيير/إجمالي النفقات %	نفقات التجهيز/إجمالي النفقات %
2000	1178.1	838.9	339.2	71.21	28.79
2001	1321.0	798.6	522.4	60.45	39.55
2002	1550.6	975.6	575.0	62.92	37.08
2003	1690.2	1122.8	567.4	66.43	33.56
2004	1891.8	1251.1	640.7	66.13	33.87
2005	2052.0	1245.1	806.9	60.67	39.32
2006	2453.0	1437.9	1015.1	58.62	41.38
2007	3092.7	1672.6	1420.1	54.08	45.92
2008	4191.1	2217.8	1973.3	52.29	47.08
2009	4246.3	2300.0	1946.3	54.16	45.83
2010	4466.9	2659.0	1807.9	59.53	40.47
2011	5853.6	3879.2	1974.4	66.27	33.73
2012	7058.1	4782.6	2275.5	67.76	32.23
2013	6024.2	4131.6	1892.6	68.59	31.41
2014	6980.2	4486.3	2493.9	64.28	35.72
2015	7656.3	4617.0	3039.3	60.30	39.70

Source : le rapport de la banque d'Algérie, année (2000 -2015) .

نلاحظ من الجدول أن نسبة نفقات التسيير مثلت ومازالت تمثل النسبة الأكبر في إجمالي النفقات، حيث مثلت نفقات التسيير سنة 2000 ضعف نفقات التجهيز وصلت إلى نسبة 71.2% من النفقات الإجمالية التي بلغت 1178.1 مليار دج، ولكن مع بداية تطبيق برامج التنمية الاقتصادية والتوسع في الاستثمار العمومي ارتفعت ميزانية التجهيز من 640.7 مليار دج سنة 2004، حيث وصلت سنة 2006 إلى 1015.1 مليار دج أي ما نسبته 41.38% من إجمالي النفقات التي بلغت 2453.0 مليار دج، ورغم ذلك بقيت نفقات التسيير تمثل القسم الأكبر من النفقات الإجمالية.

أما سنوات 2007- 2008- 2009 كادت نفقات التجهيز تتساوى مع نفقات التسيير، فكان نصيب نفقات التسيير 2217.8 مليار دج من أجمالي النفقات سنة 2008، في حين وصلت نفقات التجهيز إلى 1973.3 مليار دج

بداية من 2010زادت نفقات التسيير والتجهيز لكن وتيرة الزيادة في ميزانية التسيير كانت أكبر من وتيرة الزيادة في ميزانية التجهيز، حيث ارتفعت من 3879.2 مليار دج سنة 2011 إلى 4617.0 مليار دج سنة 2015 وهذا بسبب زيادة أجور موظفي الوظيف العمومي.

المطلب الثاني: مفهوم الميزانية العامة

أولا: تعريف الميزانية العامة

يرتبط مفهوم الميزانية العامة بجملة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعلاقتها بالمجال التشريعي، وقد حددت التشريعات المالية المتعاقبة في الجزائر عدة تعاريف للميزانية العامة للدولة نتناولها في العناصر التالية:

حسب مرسوم 19 جوان 1956 "تقدر ميزانية الدولة كما، وترخص بشكل تشريعي أعباء وموارد الدولة، وهي تقرر من قبل السلطة التشر يعية بقانون المالية الذي يترجم الأهداف الاقتصادية والمالية للحكومة"[1].

في حين عرفتها المادة 6 من القانون 84-17 "تتشكل الميزانية العامة للدولة من النفقات والإيرادات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها"[2].

[1]: لعمارة جمال، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، الطبعة الأولى، دار الفجر، القاهرة، مصر، 2004، ص: 33.

[2]: القانون 17/84، المادة 6.

وحسب المادة 3 من القانون 90-21فإن "الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات برأسمال وترخص بها"[1].

فالميزانية العامة هي وثيقة هامة مصادق عليها من طرف البرلمان تتضمن جداول تقيد فيها أرقام تقديرية للنفقات الضرورية لإشباع الحاجات العامة،والإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات ومصادر الحصول عليها لسنة مقبلة.

ثانيا: خصائص الميزانية العامة

من أهم خصائص الميزانية العامة ما يلي:

1- **الميزانية العامة برنامج لنشاط الحكومة المالي:** تمتاز الميزانية العامة بأنها خطة مالية تبين النشاط المالي للحكومة. وذلك من خلال ما تتضمنه من نفقات وا يرادات بمعنى أنها توضح الأهداف التي تسعى الحكومة لتحقيقها من خلال الميزانية، إذ يمكن القول أن البرنامج المالي الذي تضعه الحكومة يعكس مدى كفاءتها في إدارة الموارد المالية[2].

2- **الميزانية العامة برنامج مالي معد لسنة واحدة مقبلة:** تعد الحكومة مشروع الميزانية العامة للدولة لمدة سنة واحدة مقبلة، وذلك لاعتبارات أهمها أن عملية تهيئة مشروع الميزانية ومناقشتها والتصويت عليها يتطلب جهدا ويستغرق وقتا طويلا، مما لا يصح تكراره لأكثر من مرة خلال السنة[3].

3- **الصفة التقديرية للميزانية**للميزانية صك تقدر فيه نفقات الدولة وا يراداتها، وهي تعد لمدة آنية لسنة مقبلة، ولا يمكن تهيئة مشروع الميزانية في أواسط السنة السابقة، فمن خلالها يمكن للدولة معرفة ما سيدخل عليها من واردات وما تحتاج إليه من نفقات خلال فترة معينة[4].

4 - **الموازنة تعبير عن أهداف الدولة المالية والاقتصادية:** لا يقتصر النظر إلى الموازنة أنها تقدير للنفقات والواردات بل لابد من الإشارة إلى ما تحدثه محتوياتها من آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية. فهي الإطار الذي يعكس اختيار الحكومة لأهدافها فيه[5].

---

[1]:الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، القانون 21/90 المؤرخ في 1990/8/15 المتعلق بقانون المحاسبة العمومية، المادة 3.

[2]: زينب كريم الداودي، **دور الإدارة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة**، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان، الأردن، 2013، ص: 37.

[3]: نفس المرجع السابق، ص: 38.

[4]: حسين عواضة، عبد الرؤوف قطيش، **المالية العامة (الموازنة- نفقاتها- وارداتها- القروض- الإصدار النقدي- الخزينة)**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2013، ص: 42.

[5]: نفس المرجع السابق، ص: 47.

5- **الميزانية العامة إجازة من السلطة التشريعية:** تعد هذه الإجازة أو التصديق لمشروع الميزانية الذي تتقدم به الحكومة شرطا أساسيا إذ يصبح المشروع بهذه الإجازة قانونا يسمح لها بإنفاق المصروفات وتحصيل الإيرادات[1].

ثالثا: أهمية الميزانية العامة

تحقق الميزانية العامة من خلال وظائفها أهمية كبرى في مجالات متعددة وهذا ما سنعرضه فيما يلي[2]:

1- **الأهمية الاقتصادية:** لقد أصبح الهدف وراء الموازنة العامة هو السعي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ففي حالة التضخم يستخدم الفائض لسحب القوى الشرائية للحد من الطلب الفعلي المتزايد، أما في حالة الكساد فيستخدم العجز المنظم لرفع القدرة الشرائية وذلك في محاولة لرفع الدخل القومي.

2- **الأهمية المالية:** تعد الموازنة المرآة العاكسة للوضع المالي للدولة لأنها وثيقة مالية تفصل وتعد كل المصادر التي تدر الإيرادات العامة خلال السنة المالية. كما أنها تضع الجداول المفصلة للنفقات العامة و الأغراض التي اعتمدت لأجلها لذلك فهي تكشف حقيقة الوضع المالي للدولة.

3- **الأهمية السياسية**لم تعد الموازنة العامة مجرد وثيقة محاسبية لنفقات الدولة وا ٍيراداتها، بل أصبحت لها أهمية سياسية كبيرة في الدول التي يشترط لتنفيذ بنود الموازنة العامة أن يعتمد مشروعها من طرف البرلمان، حيث توجد علاقة وثيقة بين هذا الأخير والموازنة العامة.

4- **الأهمية الاجتماعية:** الميزانية هي أهم وسيلة لتحقيق إصلاحات هيكلية ذات انعكاسات اجتماعية، ذلك بالحديث عن الوظيفة التوزيعية للميزانية العامة التي تهدف إلى تصحيح التفاوتات الاجتماعية وضمان الترابط الاجتماعي.

[1]: زينب كريم الداودي، مرجع سبق ذكره، ص: 41.

[2]: مفتاح فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 43، 44.

المطلب الثالث: مبادئ الميزانية العامة

تتطلب عمليات تحضير وتنفيذ الميزانية العامة احترام بعض الضوابط من أجل ضمان السير السليم للميزانية العامة، تتلخص أهم هذه القواعد في خمسة مبادئ أهمها:

أولا: مبدأ السنوية: يقصد به أن يتم تقدير الإيرادات والنفقات بصورة دورية لمدة سنة واحدة مما يؤدي إلى ميزانية مستقلة بنفقاتها وا يراداتها عن ميزانية السنة السابقة واللاحقة[1].

وحسب المادة 3 من القانون 84-17 فإنه "يقر ويرخص قانون المالية للسنة بالنسبة لكل سنة مدنية، بمجمل موارد الدولة وأعبائها".

ثانيا: مبدأ التوازن: معناه أن تتساوى إجمالي الإيرادات العامة مع إجمالي النفقات العامة، فلا تعتبر الميزانية محققة لمبدأ التوازن إذا زاد إجمالي النفقات العامة عن إجمالي الإيرادات العامة فهذا يعبر عن وجود عجز في الميزانية، أما إذا زاد إجمالي الإيرادات العامة عن إجمالي النفقات العامة فهذا يعبر عن وجود فائض[2].

ثالثا: مبدأ الوحدة: يقتضي الالتزام بهذه القاعدة أن تدرج الحكومة تقديرات النفقات والإيرادات العامة في وثيقة واحدة. وهذا من أجل تسهيل عملية الاطلاع والتعرف على كميات وأنواع النفقات والإيرادات الواردة في مشروع الميزانية. وا ن مثل هذه القاعدة قد تجنب الحسابات الحكومية عبء الازدواج الحسابي الذي قد ينتج من تعدد الميزانيات. وبالتالي يسهل معرفة الموقف المالي للحكومة بمجرد نظر الدولة إلى الميزانية[3].

رابعا: مبدأ العمومية: يعني أن تظهر في وثيقة الميزانية كافة تقديرات النفقات والإيرادات، دون أي مقاصة بين الاثنين،وهذا المبدأ يكمل مبدأ وحدة الميزانية. فإذا كان هذا الأخير يهدف إلى إعداد وثيقة واحدة لميزانية الدولة ويمثل الإطار الخارجي للميزانية، فإن مبدأ العمومية يهدف إلى ملء هذا الإطار عن طريق التسجيل التفصيلي لكل تقدير بنفقة ولكل إيراد دون إجراء مقاصة بين التقديرين[4].

[1]: خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص: 282.

[2]: حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، الطبعة الثالثة، دار النشرديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجز ائر، 1992، ص: 80.

[3]: عبد الله الشيخ محمود الطاهر، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، 1988، ص: 412.

[4]: محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص ص: 338- 340.

ويحتوي في مجمله على قاعدتين أساسيتين[1]:

1-قاعدة عدم تخصيص الإيرادات: لا يمكن تخصيص أي إيراد لتغطية نفقة خاصة، إذ تستعمل الدولة مواردها لتغطية نفقات الميزانية بلا تمييز، ويمكن أن تستثني من هذه القاعدة:

- الميزانيات الملحقة؛
- الحسابات الخاصة للخزينة؛
- أو الإجراءات الحسابية الخاصة ضمن الميزانية العامة، التي تسري على الأموال المخصصة للمساهمات أو استعادة الاعتمادات.

2- قاعدة تخصيص الاعتمادات: تعني هذه القاعدة أن اعتماد السلطة التشريعية للنفقات لا يجوز أن يكون إجماليا بل يجب تخصيص مبلغ معين لكل وجه من أوجه الانفاق العام.

خامسا: مبدأ الشمولية: يقصد بشمول الميزانية أو الميزانية الإجمالية أن تشمل ميزانية الدولة جميع نفقاتها، وجميع إيراداتها دون إخفاء أو سهو، ودون إجراء أي خصم أو نقص بين أي إيراد من إيرادات الدولة ونفقاتها[2].

[1]: مفتاح فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 71، 72.

[2]: خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص: 281.

المطلب الرابع: أنواع الميزانية العامة

يمكن إبراز أنواع الميزانية العامة في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): أنواع الميزانية العامة

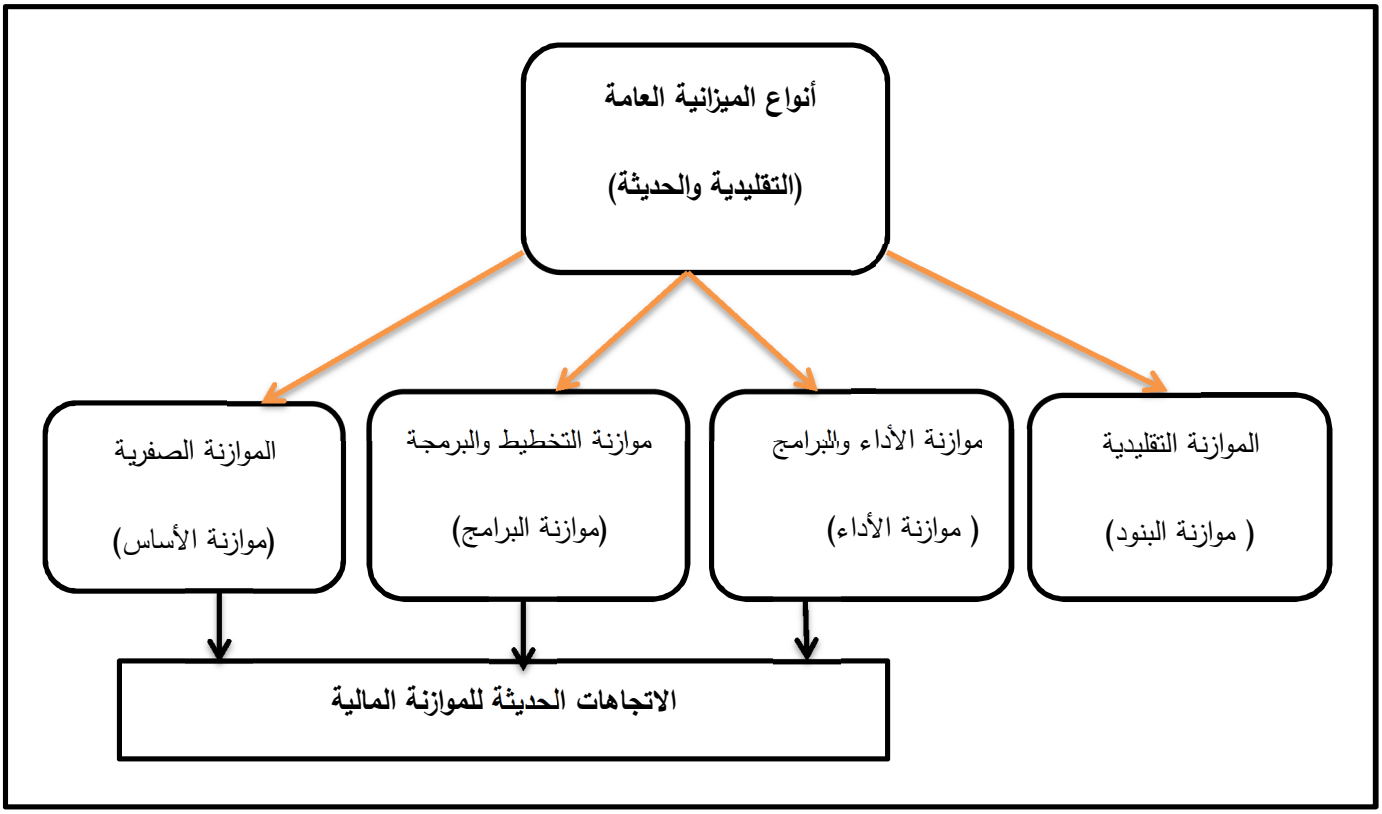

المصدر: مفتاح فاطمة، **تحديث لنظام الميزاني في الجزائر**، رسالة ماجستير (غير منشورة) في علوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011، ص: 31.

أولا: الميزانية التقليدية (ميزانية البنود)

تعتبر الميزانية التقليدية أقدم أنواع الموازنات الحكومية المعروفة، وأكثرها انتشارا في دول العالم. وهي ميزانية تنفيذية شاملة بتصنيف وظيفي على شكل برامج ووظائف وبتصنيف اقتصادي للتمييز بين النفقات الرأسمالية والجارية، وبموجبها يتم تصنيف النفقة تبعا لنوعيتها وليس وفقا للغرض منها[1].

[1]: محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص: 198.

ثانيا: ميزانية البرامج والأداء

في ظل موازنة الأداء ينتقل التركيز من الاهتمام بوسائل تنفيذ النشاط إلى الاهتمام بالنشاط المنجز نفسه، حيث تركز على المخرجات وليس مدخلات الأنشطة. والموازنة بهذا المفهوم تبين الأهداف التي تطلب لها الاعتمادات المالية، وتكاليف البرامج المقترحة للوصول إلى تلك الأهداف[1].

ثالثا: ميزانية التخطيط والبرمجة

لقد ظهر نظام التخطيط والبرامج لعلاج عجز موازنة البرامج والأداء، وهو أداة للتخطيط ووسيلة لاتخاذ القرارات التي تتعلق بالمفاضلة بين البرامج البديلة للازمة لتحقيق أهداف معينة، أو تعديل تلك الأهداف، وتهدف إلى محاولة تبرير قرارات المخطط وتنظر إلى البرامج والأنشطة الحكومية على أنها وسائل تهدف إلى تحويل الموارد العامة أو عوامل الإنتاج إلى منتجات نهائية[2].

رابعا: الميزانية الصفرية

هي الميزانية التي تتطلب إجراء تقييم شامل، ومنتظم، لجميع البرامج والمشاريع التي تتضمنها وثيقة الميزانية العامة ولا تعطي أولوية للبرامج والمشاريع تحت التنفيذ على المشاريع الجديدة، عند توزيع الاعتمادات. ولا يعني أنه عند إعداد الموازنة نبدأ من الصفر إنما يقصد أن كل عمل إداري منظم يتطلب التخطيط الدقيق، وذلك يتطلب إعادة النظر سنويا في البرامج والمشروعات التي تنفذ، لاستبعاد أو إضافة أي منها للعام الجديد[3].

[1]: عاطف وليد أندراوس، **الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، السنة، ص: 591.

[2]: مفتاح فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص: 38.

[3]: محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص: 237.

خلاصة الفصل:

من خلال التطرق في هذا الفصل إلى موضوع الخزينة العمومية تم التوصل إلى أن هذه الأخيرة، هي هيئة مالية وطنية تتمثل أهميتها في البحث على التوازن بين الإيرادات والنفقات بحيث تسعى جاهدة للحصول على أكبر قدر من الإيرادات المالية لتغطية مختلف نفقاتها.

وحتى يكتمل دور الخزينة العمومية كأداة لتطبيق الميزانية العامة تسعى إلى تسييرها وتنفيذها من خلال تحصيل إراداتها والتأكد من التزام الدولة لتنفيذ النفقات تحقيقا للميزانية العامة، هذه الأخيرة مهما تعددت المفاهيم والتعاريف فهي تتفق في مجملها على أنها بيان مالي لمختلف العمليات المالية للدولة من خلال رصد الإيرادات وبيان مجالات صرفها من أجل تحقيق الأهداف المالية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة في سبيل سد الحاجة العامة.

الفصل الثانـي

مفاهيم عامة حول المحروقات والجباية البترولية في الجزائر

- المبحث الأول: قطاع المحروقات في الجزائر
- المبحث الثاني: مدخل إلى الجباية البترولية في الجزائر

تمهيد:

يعتبر قطاع المحروقات القلب النابض للاقتصاد الجزائري لما يدره من موارد مالية معتبرة للخزينة العمومية حيث تولي الحكومة أهمية خاصة له، إذ تعتمد عليه السلطات العمومية في دفع عجلة التنمية باعتبار أن العائدات النفطية هي الممول الرئيسي لمختلف المشاريع التنموية، ولمجابهة مشاكل التنمية الاقتصادية في البلد.

ويمتلك البترول خصوصيات ومميزات، بدءا من طبيعته مرورا بتركيبته وانتهاء بسوق تداوله، مما جعل الجباية النفطية تشكل موردا هاما لتغطية النفقات العامة في أغلب الدول المصدرة للنفط.

نحاول من كل ما ذكر، التطرق في هذا الفصل إلى نقاط أساسية نعالجها في مبحثين:

المبحث الأول: قطاع المحروقات في الجزائر

المبحث الثاني: مدخل إلى الجباية البترولية في الجزائر

المبحث الأول: قطاع المحروقات في الجزائر

تمهيد:

يلعب قطاع المحروقات دورا مهما في بناء وا ٍرساء قواعد الاقتصاد الوطني، خاصة وأن الجزائر تمتلك ثروات طبيعية هامة، مما جعل هذا القطاع محتكرا من طرف شركات بترولية أجنبية، ونظرا لأهميته سعت الجزائر لاسترجاعه عن طريق التأميم واستغلاله لصالح الاقتصاد الوطني. من خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى تطور قطاع المحروقات في الجزائر وأهم إصلاحاته.

المطلب الأول: الخلفية التاريخية لتطور قطاع المحروقات

كانت أولى خطوات بداية اكتشاف البترول في الجزائر كانت سنة 1949 في الجنوب الغربي من البلاد، حيث شرعت الحكومة الفرنسية بإجراء أعمال الحفر والتنقيب في صحراء الجزائر وركزت اهتمامها حول ما يمكن أن يتضمنه باطن الصحراء من ثروات بترولية وغازية.

أولا: فترة ما قبل الاستقلال

بعد الحرب العالمية الثانية بادرت فرنسا في استغلال بعض الآبار التي تم اكتشافها من قبل، وابتداء من سنة 1952 تم وضع أول رخصة للتنقيب من قبل الهيئة المشتركة بين "الشركة الفرنسية للبترول- الجزائر-" (C.F.P.A) و"الشركة الوطنية للبحث واستغلال البترول في الجزائر" (S.N.Repal)[1].

ويعد اكتشاف أول بئر بترولي في الجزائر سنة 1956 حقل "عجيلة" خطوة هامة، تلاها بعد ذلك اكتشاف أكبر الحقول النفطية في الجزائر وهو حقل "حاسي مسعود" في جوان 1956. وبعدما تأكدت الإمكانات الباطنية للصحراء الجزائرية، تجلت سلسلة من المشاكل القانونية، وسعيا من المشرع لتجاوزها كانت مجمل النصوص المعتمدة عن طريق الأمر الصادر بتاريخ 1958/11/22 والمتمم من حيث الشروط التنفيذية من خلال المرسوم 1959/11/22 تمثل في ما سمي آنذاك بـ "قانون البترول الصحراوي" وهذا من أجل تسهيل عمليات منح رخص الامتياز البترولي. حيث يمكن حصر أهم ما جاء به القانون فيما يلي:

[1]: حاج قويدر عبد الهادي، **الاصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري 1986- 2009، - دراسة تحليلية -**،ر سالة ماجستير (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2012، ص: 30.

- وضع نظام للامتيازات، مع وضع حد أدنى للإنتاج يتوافق مع تحقيق أكبر قدر من سلب الثروات البترولية؛
- تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات البترولية؛
- خصم 25.7 % من إنتاج البترول تحت بند "صندوق تجديد المخزون" دون أن يدخل في حساب الضرائب أو الأرباح.

وقد تم تعديل هذا القانون مرتين من طرف السلطات الفرنسية، حيث كان الهدف من التعديل الأول لسنة 1959هو دعم المصالح الاستعمارية وتوسيع صلاحيات الدولة الفرنسية أما التعديل الثاني سنة 1961 فقد كان من أجل تقليص صلاحيات الدولة الجزائرية[1].

تم التوقيع على اتفاقيات إيفيان في 18 مارس 1962، التي نصت على وقف إطلاق النار ومهدت لاستقلال الجزائر، كما تضمنت أحكاما وبنودا تتعلق بالمسائل البترولية تضمن للجزائر جميع الحقوق البترولية إلى جانب تعهد الجزائر وفرنسا ضمن إطار السيادة الجزائرية بالتعاون في استثمار ثروات الصحراء الجزائرية، وأن يتم الفصل في المنازعات التي تنشأ بين السلطة العمومية الجزائرية وأصحاب الحقول البترولية عن طريق محكمة تحكيم دولية. وبالرغم من أن هذه الاتفاقيات اعترفت بحق السيادة الجزائرية إلا أنها فرضت على الحكومة الجزائرية استمرار العمل بقانون البترول الصحراوي.

ثانيا: بعد الاستقلال

بالرغم من استقلال الجزائر سنة 1962 إلا أنها بقيت في تبعية خارجية لفرنسا، وأول ما قامت به الحكومة الجزائرية من أجل السيطرة على قطاع المحروقات لاستعادة ثروات البلاد، إنشاء شركة "سوناطراك" في 1963/12/31[2]. وفي جويلية 1965 تم التوصل مع فرنسا إلى اتفاقيات، والتي على إثرها أنشأت "الجمعية التعاونية"، فمنحت الحكومة الجزائرية كل السلطة لسوناطراك سنة 1966، من أجل التحكم في كل النشاطات الغازية والبترولية ولها كل الصلاحيات في التفاوض في مجال الجمعية التعاونية، لذا أصبحت تعرف ب "الشركة الوطنية للبحث والانتاج والنقل وتحويل وتسويق المحروقات". وفي ما يلي توضيح لتطور نشاط سوناطراك في الاستثمار والإنتاج النفطي:

[1]: نفس المرجع السابق، ص: 31.

[2]: لطرش فاطمة، مبروك خديجة، مرجع سبق ذكره، ص: 77.

الجدول رقم (03): نشاط سوناطراك في الاستثمار والإنتاج النفطي

السنوات	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972
مناطق الاستثمار	12	21	51	65	92	100	100
انتاج النفط (%)	11.5	11.8	13.7	17.7	35	56	77
احتياط الغاز(%)	18	19.5	19.5	19.5	23.5	29	100
النقل بالأنابيب(%)	38	38	39	40	50	98	100
التوزيع في الجزائر(%)	0	48.6	100	100	100	100	100

المصدر: أحمد شبيني، محمد المكي طيار، **آثار تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر "دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2012)"**، مذكرة ماستر(غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، 2014، ص: 25.

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة بداية سيطرة سوناطراك على القطاع النفطي، حيث ازدادت نسبة إنتاج سوناطراك بشكل مستمر من11.5% خلال سنة 1966 إلى77% سنة 1973، إلى جانب توسع مناطق الاستثمار من سنة إلى أخرى بشكل متسارع.

ومع بداية عام 1969 طالبت الجزائر بإعادة النظر في السعر المرجعي المحدد في 1965، والتي تم فيها اعتبار البترول الليبي كمرجع لتحديد سعر البترول الجزائري، إلا أن المفاوضات باءت بالفشل، مما استوجب على الجزائر تحديد السعر الضريبي للبترول الجزائري ب 2.85 دولار للبرميل. وقد جوبه هذا الإجراء بالرفض من الجانب الفرنسي، مما أدى إلى إجراء مفاوضات جديدة في 28 أوت 1970، إلا أنها باءت بالفشل نتيجة التباين بين أهداف الطرفين[1].

في 1971/02/24 قامت الجزائر بإصدار قرارات تأميم المحروقات، حيث تم الإعلان عنها في خطاب الرئيس الجزائري الراحل "هواري بومدين" الذي صرح قائلا: "أود أن أعلن رسميا، وبالنيابة عن مجلس الثورة والحكومة تطبيق القرارات التالية ابتداء من اليوم"[2].

[1]: نفس المرجع السابق، ص: 25.

[2]: حاج قويدر عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص: 40.

- أخذ حصة 51% من الشركات الفرنسية العاملة في الجزائر مما يحقق الرقابة الفعلية على المحروقات، وهذا ما يسمح بمراقبة 56٪ من مجمل الانتاج البترولي؛
- التأميم الكامل لحقول الغاز الطبيعي؛
- تأميم النقل البري للبترول والغاز أي لجميع الأنابيب الموجودة على التراب الوطني.

ومقابل استرجاع السيادة الوطنية على الغاز والنفط وإلغاء امتيازات الشركات الفرنسية، منحت الجزائر مقابل هذه القرارات ضمانات تمثلت في تمويل السوق الفرنسي بالبترول الجزائري مضمونا بسعر السوق إلى جانب تقديم تعويضات للشركات الأجنبية نقدا باستثناء شركة "جيتي" التي يدفع لها التعويض بالنفط الخام. وقد مرت عملية التأميم بعدة مراحل يمكن تلخيصها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (04): مراحل تأميم قطاع المحروقات الجزائري

1967	تأميم شركة البيع التابعة لشركة بريتيش بتروليوم وفرض الرقابة على شركتين أمريكيتين للتوزيع والتكرير.
19 أكتوبر 1968	أبرمت اتفاقية جيتي، نتج عنها قيام سوناطراك بدور المتعهد الرئيسي للأعمال وملكية الدولة للغاز الطبيعي.
1970	صدرت قرارات تقضي بتأميم الشركات الأجنبية العاملة في مجال إنتاج البترول بالاستثناء شركة جيتي التي وافقت على شروط الجزائر.
24 فيفري 1971	صدور قرار بالتأميم الشامل للصناعة البترولية، تأميم منابع الغز الطبيعي وإلغاء عقود الامتياز، منح شركة سوناطراك دور المنفذ الرئيسي لجميع العمليات البترولية ورفع نسبة مشاركتها إلى 51 على الأقل.
13 ماي 1986	صدور أمر يقضي بالتأميم الشامل للشركات الأجنبية العاملة في مجال التسويق التخزين والنقل.

المصدر: عصماني مختار، **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014)**، رسالة ماجستير (غير منشورة) في علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2014، ص: 92.

ثالثا: المحروقات الجزائرية بعد التأميم

ارتبط مفهوم استعادة السيادة على الثروات الطبيعية في الجزائر بمفهوم التحرير والاستقلال، ومن هنا كانت الموضوعات الأساسية المتعلقة بالبترول ذات طابع سياسي، فكان التأكيد على مبدأ السيادة الكاملة

على الثروات الوطنية وا ٍعادة تقييمها مبدأ دستوريا أقرته الجزائر في كل دساتيرها: من دستور 1976 في المادة 25 منه التي تنص على: "حق الدولة في ممارسة سيادتها على مجموع التراب الوطني والمجال الجوي والإقليم البحري ويشمل ذلك الموارد الطبيعية في باطن الأرض" وأكدها الميثاق الوطني ثم دستور 1989[1].

ومن مجمل هذه النصوص المتعلقة بسيادة الدولة على ثرواتها الطبيعية يمكن أن نستخلص نتيجتين رئيسيتين:

- السيادة الكاملة على قطاع المحروقات تؤول للدولة مباشرة أو عبر شركتها الوطنية الوحيدة سوناطراك المخول لها الحصول على السندات النفطية ويمنع لأي شخص معنوي أو طبيعي أجنبي ممارسة النشاط إلا بالاشتراك مع الشركة بنسبة لا تقل عن 51 % في مجال البترول دون الغاز الذي يبقى ملكية تامة للدولة؛
- فتح مجال المحروقات للاستثمار للقطاع الخاص (المحلي أو الأجنبي)، إذا لم تكن الدولة مالكة عبر شركتها الوطنية للأغلبية في النشاط البترولي.

أما في الثمانينات فقد فرضت السوق البترولية العالمية على الجزائر سياسة تتعلق بالبترول الخام والغاز الطبيعي وهذا راجع لضعف مخططات الخماسي الأول[2].

لكن فترة (1986– 1989) فقد شهدت أحداث صعبة، تمثلت في الصدمة البترولية الأولى التي كان لها الأثر السلبي على الاقتصاد.

أما عن فترة (2000– 2012) فقد كان نشاط المحروقات مكثف (البحث، التنقيب، نقل المحروقات) إلى جانب إبرام العديد من المشاريع مثل "مصفاة تكرير" أولى للنفط والتكثيف بسكيكدة، إلى جانب ارتفاع العوائد البترولية نتيجة الارتفاع المتزايد للأسعار الذي بلغ في هذه الفترة [90 إلى 100] دولار، مما مكن الجزائر من التسديد وخفض مديونيتها.

[1]: عيسى مقليد، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، رسالة ماجستير (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2008، ص ص: 33، 34.

[2]: أحمد شبيني، محمد المكي طيار، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

المطلب الثاني: مساهمة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري

بالرغم من إجراءات الدعم وتشجيع الصادرات خارج المحروقات التي شرع في تطبيقها بداية من 1996، ظلت كل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتنموية في الاقتصاد الجزائري تعتمد اعتمادا كليا على عائدات تصدير المحروقات.

أولا: أهمية قطاع المحروقات ومميزاته في الاقتصاد الجزائري

1- **أهمية قطاع المحروقات بالنسبة للجزائر:** يحتل قطاع المحروقات أهمية كبرى في الاقتصاد الجزائري باعتبار أن كل من النفط والغاز مادتين استراتيجيتين تحققان عوائد مالية ضخمة للجزائر، وتشكلان المصدر الأساسي لتوفير العملة الصعبة، فبرامج التنمية في الجزائر تعتمد أكثر على عاملي تطور الكميات المنتجة من المحروقات وعلى ارتفاع أسعارها دوليا. وبالتالي يمثل قطاع المحروقات المصدر الفعال الذي تعتمد عليه التنمية في شتى المجالات فهو يمثل نسبة 40% من الناتج الوطني المحلي، وأكثر من 60%من الميزانية العامة تمول عن طريق الجباية البترولية، كما أن صادرات المحروقات تحول دون تسجيل عجز عميق في ميزان المدفوعات الجزائري الذي تمثل أكثر من 97 % من هيكل صادراته[1].

وما يمكن استنتاجه من كل هذا ببساطة هو أن مصير التوازن الاقتصادي الهش في الجزائر مرتبط ارتباطا وثيقا بمصير قطاع المحروقات وحركة أسعار كل من النفط و الغاز في الأسواق العالمية التي لم ولن تستطيع الجزائر التحكم فيها أو توجيهها[2].

2- **مميزات المحروقات الجزائرية:** إن المحروقات الجزائرية لها القدرة على المنافسة في السوق العالمية، وهي تملك خصائص معينة تجعلها بمنأى عن أخطار الإزاحة في السوق، وا ن قيمة كل منتوج معد أساسا للسوق في ظل المنافسة الكاملة يرتكز على مكونات أساسية تتمثل في جودة المحروقات وشبكة النقل التي تؤمن وصول المنتوجات إلى جانب ميزة قرب الموقع الجغرافي، هي كلها عوامل تلعب الدور الأساسي في تجارة النفط في سوق دولية تتسم بالتغير السريع والمنافسة بين المنتجين.

---

[1]: زغبي نبيل، **أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوربي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري**، رسالة ماجستير (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2012، ص: 46.

[2]: بوجمعة صادو، محي الدين بوتاعة**تأثير تغيرات سعر النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية في الاقتصاديات النفطية " دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990- 2013 "**، مذكرة ماستر (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، 2015، ص: 85.

ومن خلال هذه المحددات يمكن أن نلاحظ في المحروقات الجزائرية خصائص ومميزات جعلت منها مورد مهم وأساسي، ويمكن إبراز تلك المميزات في ما يلي:

2-1- ميزة الموقع الجغرافي (القرب من أسواق الاستهلاك): إن قرب الجزائر من الأسواق الأوربية يعطيها أفضلية كبيرة، حيث تقرب مو انئها التصديرية من موانئ الاستقبال الأوربية وكذلك الأمريكية مقارنة بالدول المصدرة من الشرق الأوسط وآسيا، الأمر الذي لا يطرح إشكالية الآجال، زيادة على ذلك فإن الجزائر لها الأفضلية في نقل منتجاتها النفطية عبر شبكة الأنابيب إلى القارة الأوربية لا سيما إلى إسبانيا، البرتغال، إيطاليا، بلجيكا، فرنسا، انطلاقا من ستة موانئ (أرزيو، بجاية وسكيكدة، الجزائر، عنابة، وهران)[1].

2-2- ميزة نوعية النفط الجزائري: يمتاز النفط الجزائري بنوعية جيدة مقارنة مع الكثير من أنواع النفط المصدرة من قبل دول الأوبك، كما أن أهم المنتجات البترولية المعروفة في الجزائر هي المكثفات (condensat) المصاحبة لاستخراج الغاز الطبيعي وتعد من أجود أنواع النفط، ويمتاز بأنه أقل اشتمالا على الشوائب[2].

ثانيا: مساهمة قطاع المحروقات في حجم الصادرات

احتلت المحروقات مكانة هامة في الصادرات الجزائرية منذ الاستقلال إلى مرحلة المخططات وخلال مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق وا لى يومنا هذا، فطالما كانت الصادرات المصدر الأول من العملة الصعبة للجزائر.

وعبر كل المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري فقد كانت صادرات المحروقات تمثل ما لا يقل عن 97% من حجم الصادرات الجزائرية ورغم كل النداءات بضرورة تطوير صادرات أخرى من غير المحروقات.

وحتى تتضح أكثر الصورة فإن الجدول التالي يوضح اعتماد الميزان التجاري في تحقيق الفوائض المالية على صادرات المحروقات، وذلك على الأقل خلال الفترة (2005- 2013):

[1]: زغبي نبيل، مرجع سبق ذكره، ص ص: 52، 53.

[2]: قريشي العيد، **واقع أداء قطاع المحروقات الجزائري في ظل الشراكة الأجنبية**، رسالة ماجستير (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2011، ص: 117.

الجدول رقم (05): مساهمة قطاع المحروقات في الصادرات الجزائرية

الوحدة: (مليار دولار)

السنوات	إجمالي الصادرات	صادرات المحروقات	الصادرات خارج المحروقات	الميزان التجاري	نسبة المحروقات من الصادرات%
2005	46.38	45.59	0.79	26.81	98.29
2006	54.74	53.61	1.13	34.06	97.93
2007	60.59	59.61	0.98	34.42	98.38
2008	78.59	77.19	1.40	40.60	98.21
2009	45.18	44.41	0.77	7.78	98.29
2010	57.09	56.12	0.97	18.20	98.30
2011	72.89	71.66	1.23	25.96	98.31
2012	71.74	70.58	1.45	20.17	98.38
2013	64.43	63.33	1.1	9.14	98.29

المصدر: بنك الجزائر على الموقع: www.Bank-of-Algeria.dz، شوهد يوم 2017/03/12.

من خلال الجدول نلاحظ أن هيكل الصادرات الجزائرية يرتكز على سلعة واحدة تتمثل في صادرات المحروقات، حيث عرفت مستويات قياسية سنة 2008 قدرت ب 77.19 مليار دولار وهذا راجع إلى الارتفاع المتواصل لأسعار البترول، غير أن انخفاض وتقلبات أسعار البترول التي شهدتها سنة 2009 والتي انخفض على إثرها متوسط سعر البترول 80.72 دولار للبرميل، مما أدى هذا الانخفاض إلى تراجع قيمة صادرات المحروقات إلى 44.41 مليار دولار.

ثالثا: مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام

بما أن قطاع المحروقات كانت له أهمية بالغة نظرا لطبيعته الخاصة ودوره الأساسي في تحقيق التراكم الوطني باعتباره قاطرة النمو الاقتصادي، ويمكن تتبع مدى مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الإجمالي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (06): مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام

الوحدة: (مليار دينار جزائري)

السنة	المحروقات	القطاعات الأخرى	الناتج الداخلي الخام	نسبة المحروقات من PIB%
2005	3352.9	3716.7	7563.6	44.3
2006	3882.2	4146.3	8520.6	45.6
2007	4089.3	4686.1	9306.2	43.9
2008	5000.1	5397.2	10993.8	45.5
2009	3109.1	6209.4	10034.3	31
2010	4180.4	7063.5	12049.5	34.7
2011	5242.5	8423.1	14519.8	36.1
2012	5208.4	9502.8	15843.0	32.9
2013	4968.0	10365.4	16569.3	30.0

المصدر: بنك الجزائر على الموقع: www.Bank-of-Algeria.dz، شوهد يوم 2017/03/14.

من خلال الجدول أعلاه يمكن القول أن الناتج الداخلي الخام قد عرف تطورا مستمرا، حيث انتقل من 7563.6 مليار دينار جزائري سنة 2005 إلى ما قيمته 15843 مليار دينار جزائري سنة 2012 ويعود هذا الارتفاع إلى قطاع المحروقات الذي يمثل النسبة الأكبر من الناتج الداخلي الخام، بينما سجلت سنة 2009 انخفاضا في حجم الناتج الداخلي الإجمالي من 10993.8 مليار دينار سنة 2008 إلى 10034.3 مليار دينار وهذا راجع إلى تراجع أسعار البترول وبالتالي انخفاض ناتج المحروقات.

رابعا: المحروقات كمصدر لإيرادات الموازنة العامة في ميزانية الدولة

تتمثل مساهمة قطاع المحروقات في ميزانية الدولة من خلال الجباية البترولية والتي تعتبر من أهم مصادر تمويل الميزانية العامة للدولة، إذ تعتمد الإيرادات العامة في الجزائر بشكل كبير على عائدات البترول من الجباية البترولية المدرجة ضمن الجباية غير العادية في الموازنة العامة للدولة، ومع تحليل الإيرادات العامة المدرجة في ميزانية الدولة للفترة (2005- 2013)، نجد أن الجباية البترولية تغطي أكثر من 55% وأكثر من الإيرادات العامة للدولة. وفيما يلي عرض لنسبة تغطية الجباية البترولية لإيرادات الدولة العامة خلال الفترة (2000- 2013) والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (03): نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الصادرات وفي الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2005 -2013)

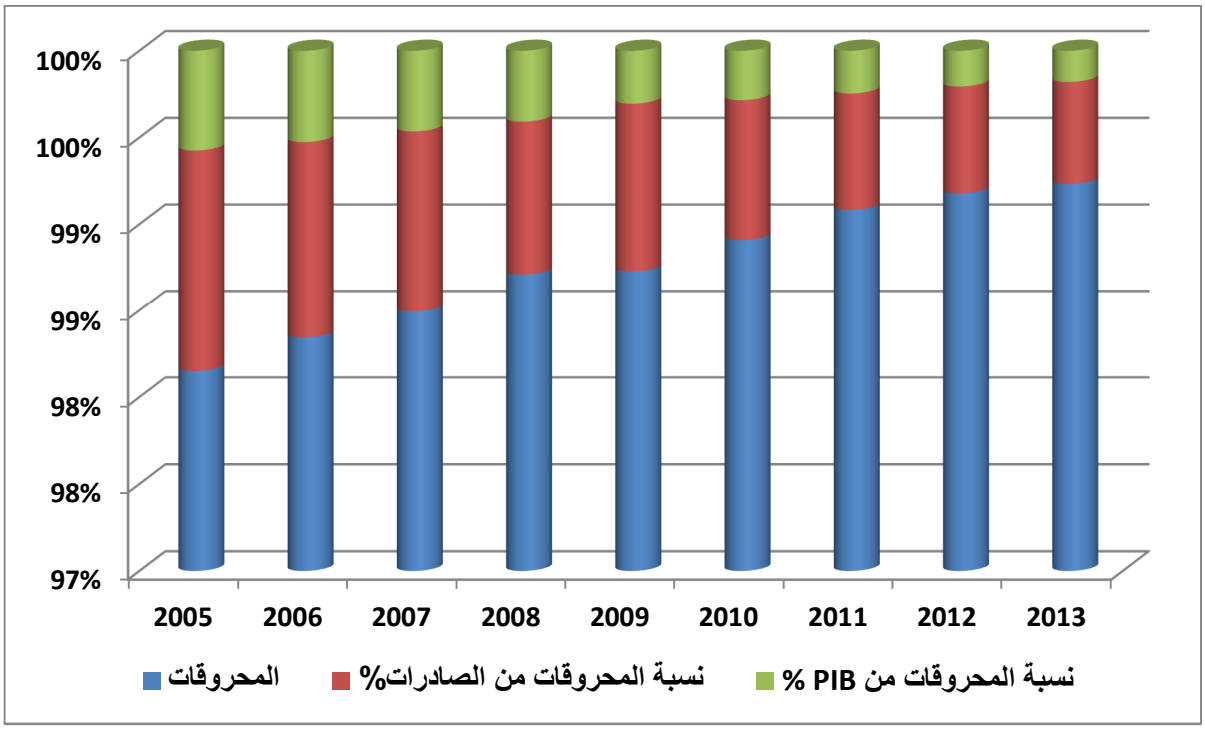

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الجدولين 5 و6.

من خلال الشكل أعلاه، نلاحظ مدى مساهمة قطاع المحروقات الجزائري في الصادرات من جهة، ومن جهة أخرى في الناتج الداخلي الخام، وهو ما يعكس أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، إذ مثلت صادرات المحروقات نسبة لا تقل عن 97% من حجم الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2005- 2013، إضافة إلى أن قطاع المحروقات في الجزائر يمثل الحصة الأكبر في الناتج الداخلي الخام لنفس الفترة.

المطلب الثالث: إصلاحات قطاع المحروقات الجزائري

تعد الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الجزائر بعد انهيار أسعار المحروقات سنة 1986 وما سببته من نقص في العوائد المالية الدافع إلى إجراء إصلاحات في العديد من القطاعات، ولعل أهم هذه الإصلاحات ما مس قطاع المحروقات الجزائري. وفي هذا الإطار يمكن تعيين أهم مراحل تطور قطاع المحروقات الجزائري منذ الاستقلال.

أولا: قانون المحروقات 86- 14

يعتبر قانون 68-14 المؤرخ في 19 أوت 1986 والمتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، من أهم قوانين إصلاح قطاع المحروقات في الجزائر وتضمن أهم البنود الخاصة بفتح القطاع أمام الاستثمار الأجنبي المباشر وحدد إطار الشراكة ما بين الشركة الوطنية "سوناطراك" والشركات النفطية الأجنبية[1].

وأهم أسباب سن قانون إصلاح قطاع المحروقات، هو الاتجاه نحو تغيير السياسة الاقتصادية المنتهجة في قطاع المحروقات بالجزائر، إلى جانب دواع اجتماعية واقتصادية عديدة أهمها:

1- **تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية:** أفرز التراجع الحاد في أسعار النفط في الأسواق النفطية الدولية، والذي بلغ ذروته عام 1986 انخفاض أسعار النفط إلى ما دون 10 دولارات للبرميل، مما أدى إلى تراجع كبير في مداخيل الجزائر من العملة الصعبة باعتبار أن 98% من الموارد المحصل عليها مصدرها الصادرات البترولية، إلى جانب خلق متاعب كبيرة في تسديد خدمات الدين الخارجي، وارتفاع حجم القروض القصيرة الأجل من 5% إلى 10% سنة 1980 لتصل إلى 46% من إجمالي الديون الخارجية لسنة 1989.
2- **الضغوط المالية والاستثمارية:** عانى قطاع المحروقات من شح الموارد المالية الضرورية للاستثمار وتنمية القطاع، الشيء الذي تسبب في تراجع الإنتاج المحلي، وعليه يتضح أن إحدى الغايات الرئيسية لقوانين الإصلاح التي فتحت باب الشراكة أمام المستثمرين الأجانب هي العمل على وقف تراجع مستويات الإنتاج والاحتياطي، وتخفيف أعباء الصيانة على شركة سوناطراك.

[1]: حاج قويدر عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 89- 91.

3- **عدم تنافسية القانون السابق:** أثبتت التجربة أن قانون 1971 غير تنافسي ولا يمنح للشركات الأجنبية الامتيازات والحوافز الضرورية من أج استقطابها للاستثمار في الجزائر، فعلى طول الفترة بين 1971 و1985 لم تبرم الجزائر مع الشركات الأجنبية سوى 25 عقدا.

4- **التطور التكنولوجي في القطاع:** لم تستطع شركة سوناطراك أن تجدد أدواتها وتواكب الثورة التكنولوجية الحاصلة في ميادين الاستكشاف والاستغلال، بل استمرت في العمل بنفس الأساليب والأدوات المستخدمة في فترة التأميم، الأمر الذي جعل النتائج المحققة في تلك الفترة جد متواضعة، وبالتالي أصبحت الشراكة في ظل التطور التكنولوجي ضرورة حتمية.

ثانيا: قانون المحروقات 91- 21 لسنة 1991

الملاحظ أنه بالرغم من الإصلاحات التي جاء بها قانون 86-14 في مجال المحروقات، إلا أن الاستثمار ظل بعيدا عن الطموحات، الأمر الذي أجبر السلطات الجزائرية على البحث عن طرق جديدة من شأنها تطوير الاستثمار في مختلف المجالات لاسيما قطاع المحروقات. وفي هذا الإطار تم إصدار قانون 91-21 المؤرخ في 1991/12/04 والمتعلق بالمحروقات وأهم محتوياته تمثلت في[1]:

- توسيع مجال الشراكة مع الأجانب بالنسبة للآبار الموجودة غير المستغلة في نشاطات البحث والتنقيب نظرا لارتفاع تكاليفها من جهة، وجلب تقنيات متطورة وبتكاليف أقل من جهة أخرى؛
- تقديم مزايا جد محفزة تحدد أشكال انتفاع الشريك الأجنبي كحصوله على جزء من الإنتاج يوافق نسبة مساهمته، أو تقديم تعويضات تتعلق بالخدمات سواء نقدا أو عينيا حسب شروط العقد؛
- تحدد عقود الشراكة الشروط التي يخضع لها الشركاء خصوصا فيما يتعلق بالاستثمارات وبرامج العمل.

وفي سياق الحوافز والضمانات التي قدمتها الدولة الجزائرية، لم تتردد العديد من الشركات النفطية ومنها الأمريكية كشركة أناداركو (Anadarko) وأركو (Arco) وأموكو (Amoco) في انتهاز فرصة انفتاح الجزائر على الاستثمار الأجنبي المباشر في بداية التسعينيات لاقتحام السوق الجزائرية وتوسيع نشاطها.

[1]: زغبي نبيل، مرجع سبق ذكره، ص ص: 37- 39.

لكن بالرغم من إيجابيات القانون لم يسلم من أن توجه له انتقادات مآلها أن زمن عقود تقاسم الإنتاج لم تصبح مجدية في العهد الجديد المتميز باحتدام المنافسة بين الدول المنتجة في مضاعفة استقطاب رؤوس الأموال والتكنولوجيا لفائدة القطاع.

ثالثا: قانون المحروقات 05-07

يعتبر القانون 05-07 المؤرخ في 28 أفريل 2005من أكثر القوانين الجزائرية جدلا في مجال المحروقات، بين المؤيدين والمعارضين لما جاء فيه، لما له من انعكاسات ايجابية على التنمية والاستثمار، وكذا التأثيرات السلبية على ثروات الجزائر البترولية.

إن القانون رقم 05-07 الذي تم إقراره ثم تعديل بعض مواده لاحقا، رغم أنه ينص في المادة الثالثة منه "أن المواد وموارد المحروقات المكتشفة أو غير المكتشفة على التراب الوطني وفي باطنه وفي المجال البحري الذي هو جزء من السيادة الوطنية وتعد ملك الجماعات الوطنية التي تجسدها الدولة".

غير أنه خلال الاستغلال يعطي للشركاء الأجانب حق التملك لحقول النفط إلى نسبة 70% على الأقل ولشركة سوناطراك 30% على الأكثر، وبشرط أن تمارس حق الشفعة في هذه النسبة وتدخل الشراكة في أجل 30 يوم، وفي حالة تعثر الشركة في استعمال حقها في الشفعة فإن الشريك الأجنبي يمكن له الاستلاء على كامل الحصص حتى تصل نسبته إلى 80% بدلا من 49%، فينخفض بذلك نصيب سوناطراك إلى 20% بدلا من 51%.

ومن أهم ما جاء به القانون نذكر ما يلي[1]:

- التركيز على إصلاحات تمس القطاع استجابة للتحولات على الساحة الطاقوية العالمية؛
- يضع هذا القانون شركة سوناطراك فيما يخص الاستغلال والبحث على قدم المساواة مع الشركات الأجنبية، وبصفتها شركة مساهمة يمكنها للجوء إلى المؤسسات المالية للحصول على قروض لتمويل مشاريعها دون ضمان من الدولة، على غرار الشركات الأجنبية؛
- التحرير التدريجي لأسعار المحروقات، سيكون لصالح سوناطراك، لأنه يترك إمكانية الدعم للدولة، على أن يوجه هذا الدعم للقطاعات الحيوية والمواطنين والمناطق المحرومة؛

[1]: قريشي العيد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 95، 96.

- إنشاء وكالتين وطنيتين مستقلتين، تتمتعان بالشخصية المعنوية، تعرف باسم وكالات المحروقات، وكالة وطنية لمراقبة وضبط النشاطات في مجال المحروقات، ووكالة وطنية لتقييم موارد المحروقات.

رابعا: تعديل القانون 05-07

بعد المعارضة الشديدة التي واجهت قانون 05-07، تم إصدار الأمر رقم 06-10 المؤرخ في 29 يوليو 2006 ليعدل ويتمم قانون المحروقات 05-07 المؤرخ في 2005/04/28 ويدخل قانون المحروقات السريان الفعلي، وأهم ما يتضمنه هذا الأمر ما يلي[1]:

- العودة إلى نظام تقلسم الأرباح بين سوناطراك وشركائها بنسبة 51% لسوناطراك على الأقل مقابل 49% لشركائها على الأكثر، بمعنى التأكيد على احتكار الدولة للنشاط البترولي بأغلبية الأسهم؛
- التأكيد على تطبيق رسم غير قابل للحسم على الأرباح الاستثنائية التي يحققها الشركاء الأجانب على حصتهم من الإنتاج عندما يتجاوز الوسط الشهري لأسعار البترول 30 دولار للبرميل الواحد، وتتراوح هذه الإتاوة بين 5% كحد أدنى إلى 50% كحد أقصى، وقد تم إقرار هذا الرسم بعد الارتفاع الكبير لأسعار البترول في الأسواق العالمية؛
- التأكيد على أن سوناطراك مؤسسة وطنية، والطرف الذي يستحوذ على الأغلبية في جميع العقود، سواء تعلق الأمر بالبحث أو الاستغلال أو النقل والتكرير، واعتبار أن كل شركة تنشأ تخضع للقانون الجزائري وتصبح سوناطراك مساهمة بقوة القانون في هذه الشركة المنشأة بنسبة لا تقل عن 51% وهذا قبل الإعلان عن أي مناقصة.

المطلب الرابع: عموميات حول النفط

بالرغم من بداية تطور موارد الطاقة البديلة إلا أن النفط مازال من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان، وتأتي الأهمية الاستراتيجية للنفط باعتباره عصب الاقتصاد العالمي والمصدر الأول والأساسي في التنمية الاقتصادية، مصدرا رئيسيا للطاقة ومادة أساسية في العديد من فروع الصناعات التحويلية، وبالتالي ظهر على خريطة الطاقة وزادت نسبة مساهمته في ميزان الطاقة العالمي.

[1]: حاج قويدر عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 110، 111.

أولا: تعريف النفط وأصله

يختلف استخدام مصطلح النفط في الأوساط العالمية، فالنفط والبترول يرمزان لنفس المادة، حيث البترول مصطلح لاتيني في حين النفط مصطلح فارسي.

1- تعريف النفط: "هي كلمة من أصل لاتيني ومعناها زيت الصخر، ويوجد عادة عند سطح الأرض أو في باطنها، وقد يتخذ النفط شكل سائل وحينئذ يسمى بالزيت الخام أو يأخذ شكل غازي وحينئذ يسمى الغاز الطبيعي"[1].

كما يعرف النفط بأنه "سائل يتكون بالأساس من خلائط معقدة وغير متجانسة، من مركبات عضوية هيدروكربونية، ذات تركيبات جزئية متنوعة وخواص طبيعية وكيمياوية مختلفة، كما يحتوي على بعض الشوائب كالكبريت والأكسجين والنيتروجين والماء والأملاح، وكذلك بعض المعادن مثل الحديد والصوديوم"[2].

"النفط هو مادة بسيطة من حيث أنه يتكون كيميائيا من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون، ومركب من حيث اختلاف خصائص مشتقاته وذلك تبعا للاختلاف الجزئي لكل منهما، وباعتباره خليطا من المواد الهيدروكربونية، والنفط له رائحة خاصة تميزه وتختلف ألوانه بين الأسود، الأخضر، البني والأصفر"[3].

2- أصل النفط: تباينت الآراء حول أصل النفط وكيفية تكون هذه المادة، وفي ما يلي عرض موجز لهاتين النظريتين[4]:

2-1- النظرية العضوية: تؤكد هذه النظرية بأن النفط تكون نتيجة تحليل النباتات والحيوانات البحرية ضمن المواد المترسبة بمعزل عن الهواء وبتأثير الحرارة المتزايدة في الأعماق عبر آلاف السنين، وتعتبر هذه النظرية الأكثر شيوعا وقبولا لدى الباحثين.

---

[1]: محروق سميرة، قدور سعاد، **أثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1980-2014)**، مذكرة ماستر (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، 2016، ص: 43.

[2]: أمينة خلفي، **أسس اقتصاد النفط** محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي (الجزء 01)، جامعة ورقلة، الجزائر، 2014، ص: 6.

[3]: سعاد بولسان، نادية بولحة، **دراسة تحليلية وتنبؤية لمحددات أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال الفترة 1973- 2015**، مذكرة ماستر (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، 2016، ص ص: 9، 10.

[4]: رحمان أمال، **النفط والتنمية المستدامة** مجلة أبحاث اقتصادية وا إدارية، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد الرابع، ديسمبر 2008، ص: 179.

2-2- النظرية اللا عضوية: هي من أولى أقدم النظريات التي تفسر أصل تكون النفط وتقول أن الكربون والهيدروجين تفاعلا ضمن سلسلة من التفاعلات الكيماوية المعقدة، في ظل ظروف الضغط والحرارة، وما يدعم صحة آراء أصحاب النظرية هو التوصل إلى تحضير بعض المنتجات الهيدروكربونية كالبنزين والميثان.

ثانيا: أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري ومميزاته

لا يخفى على العام والخاص أن الاقتصاد الجزائري مازال رهين قطاع المحروقات أو بالأحرى برميل النفط الذي أضحى العماد الوحيد الذي يرتكز عليه اقتصاد البلاد في جل قطاعاته.

1- أهمية النفط: لعل أهمية النفط ومكانته المتميزة التي يحظى نابعة من أهميته كسلعة ضرورية في تطور الحياة الإنسانية، وتنعكس أهمية النفط في جوانب رئيسية متعددة يمكن إيجازها في ما يلي[1]:

- من الناحية الصناعية يمكن القول أن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون النفط فهو مصدر للحرارة، وهو أساس الصناعة البتروكيميائية، وكذلك فهو مصدر لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة؛
- أهميته تجاريا تكمن في كون النفط ومنتجاته يشكلان سلعة تجار ية دولية لها قيمة مالية ضخمة، فالعامل الاقتصادي يبقى السبب وراء الحروب من بينها محاولة السيطرة على المناطق الغنية بالمواد الأولية التي يأتي النفط في مقدمتها؛
- أصبح النفط في قطاع المواصلات بمثابة شريان النقل الحديث، وتقدر الكميات المستخدمة منه أكثر من 35% من مجموع البترول المستهلك في العالم.

وتتلخص أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري في حقيقتين[2]:

- تتمثل أولهما في كونه أهم مصدر للطاقة على الإطلاق، إذ أنه يتفوق على جميع مصادر الطاقة، لعدة أسباب تتمثل في كونه مادة أولية تدخل في العديد من الصناعات، سهولة نقله وتخزينه وانخفاض تكاليف إنتاجه وارتفاع نطاق استخدامه؛

[1]: موري سمية، **آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية "دراسة حالة الجزائر"**، رسالة ماجستير (غير منشورة) في علوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010، ص ص: 60، 61.

[2]: بوجمعة صادو، محي الدين بوتاعة، مرجع سبق ذكره، ص: 85.

- أما ثانيهما فتتمثل في العائدات النفطية التي تساهم بقدر كبير في الناتج الإجمالي الجزائري، إلى جانب تغطية جزء كبير من النفقات العامة للدولة والتي تذر على الخزينة العمومية أكثر من 60% من إجمالي إيراداتها السنوية، كما تلعب دورا في دعم مختلف قطاعات الاقتصاد.

2- مميزات النفط: للنفط مميزات هامة ترفعه فوق مصادر الطاقة البديلة أهمها في[1]:

- تركيبته الكيماوية فريدة، حيث الهيدروجين الممزوج مع الكاربون يعطيه خواص لا توجد في غيره من الموارد وهذا الدمج يكون مجانا من طرف الطبيعة؛
- يعتبر النفط مصدرا ناضبا يتناقص بكثافة استعماله؛
- النفط مادة استراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية مما يطغى على طبيعة دولية وأهمية خاصة؛
- تبلغ المشتقات النفطية حوالي 80000 منتجا، وبالتالي فهو المصدر الأساسي للطاقة في العالم حاليا.

ثالثا: الإمكانيات النفطية للجزائر

عرف العقد الأول من القرن الواحد والعشرون ارتفاعات قياسية في أسعار النفط مكنت الدول المنتجة والمصدرة له من تحقيق فوائض مالية ضخمة في شكل ما يعرف بالعائدات النفطية، وحال الجزائر لا يختلف عن باقي دول أوبك فقد مكنتها هذه الفترة من تحقيق عائدات وفوائض مالية ضخمة ساهمت بشكل كبير في إرساء التوازن على مؤشرات الاقتصاد الكلي.

1- تطور الاحتياطي النفطي في الجزائر: تزخر الجزائر بإمكانيات نفطية هائلة تجعل لها وزنا مهما في السوق البترولية العالمية، والشكل التالي يوضح تطور الاحتياطي النفطي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000-2015:

[1]: مشدن وهيبة، **أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973- 2003**، رسالة ماجستير (غير منشورة) في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص: 23.

الشكل رقم (04): تطور الاحتياطي النفطي في الجزائر (2000-2015)

الوحدة: مليار برميل/السنة

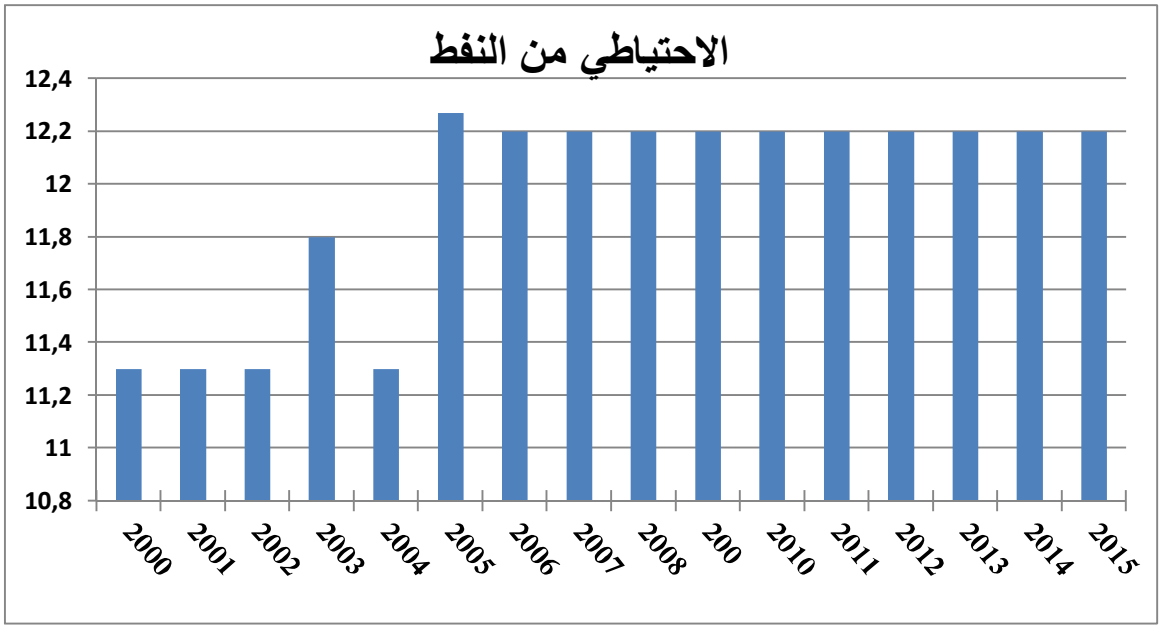

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للأوبك: 2006، 2011، 2015.

من خلال الشكل نلاحظ أن الاحتياطي النفطي في الجزائر قد شهد ارتفاعا في سنة 2003 بزيادة قدرها 4.33% مقارنة بسنة 2000، وهذا ناتج عن زيادة الإنتاج والاكتشافات، فرغم انخفاضه سنة 2004 فقد سجل أعلى ارتفاع سنة 2005، ليدخل في مرحلة استقرار منذ 2006 إلى غاية 2015 بما يعادل مقدار 12.2 برميل رغم زيادة الإنتاج.

2- **تطور الطاقة الانتاجية للنفط في الجزائر:** تعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة للنفط في العالم، فهي تحتل المرتبة الثالثة إفريقيا، والمرتبة الثانية عشر في العالم من حيث الطاقة الإنتاجية. والشكل التالي يوضح الطاقة الإنتاجية للنفط في الجزائر:

الشكل رقم(05): تطور الطاقة الإنتاجية من النفط في الجزائر(2000-2015)

الوحدة: ألف برميل/ اليوم

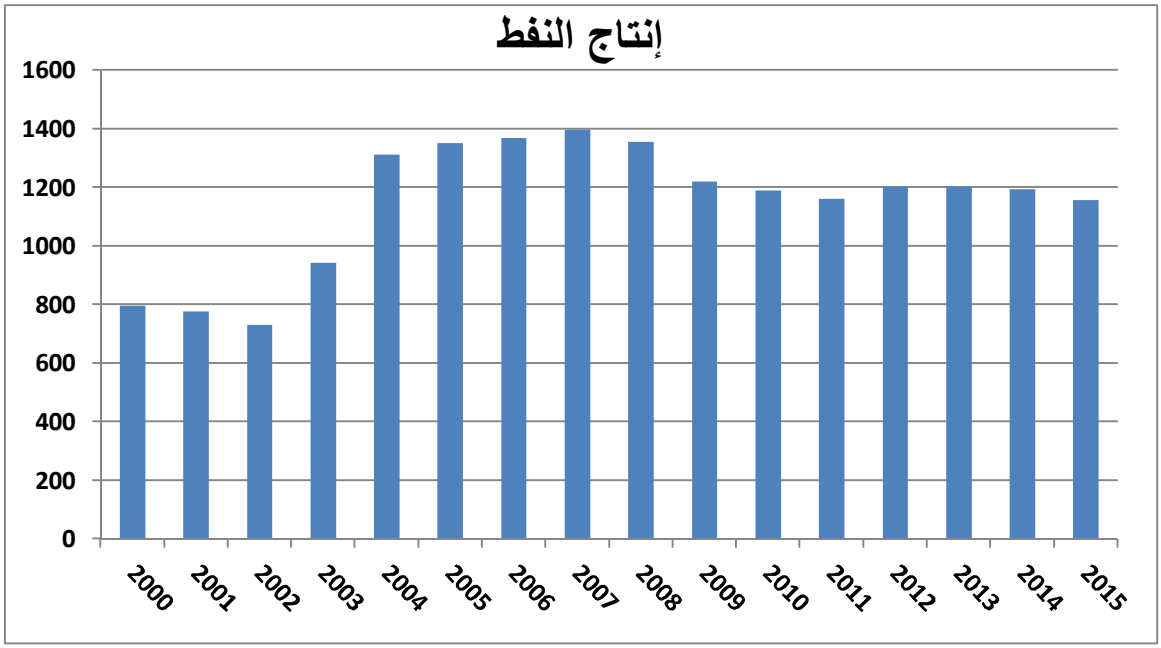

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير الإحصائية السنوية للأوبك: 2011،2006، 2015.

نلاحظ من خلال الشكل أن بداية الألفية الجديدة دخل قطاع المحروقات في انتعاش مما نتج عن ذلك زيادة في الإنتاج، حيث بلغ إنتاج النفط في الجزائر سنة 2007 أقصى بقيمة له بقيمة 1398 ألف برميل في اليوم، وهذا راجع لتزايد الطلب العالمي على النفط، فضلا عن زيادة الآبار المكتشفة بسبب الجهود المبذولة من طرف الدولة، إضافة إلى إصدار قانون المحروقات 07/05 الذي فتح المجال للمستثمرين الأجانب في قطاع المحروقات، إلا أن الأمر لم يستمر فقد سجلت 2008 انخفاضا بسبب الأزمة المالية العالمية، ليصل سنة 2015 إلى 1157 ألف برميل يوميا.

3- تطور العائدات النفطية الجزائريةنظرا لزيادة الطاقة الإنتاجية وكذلك الارتفاع في أسعار النفط فإن هذا أدى إلى زيادة العائدات النفطية في الجزائر وهذا ما سنوضحه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (06): تطور إجمالي ايرادات النفط الخام في الجزائر لسنوات (2000-2015)

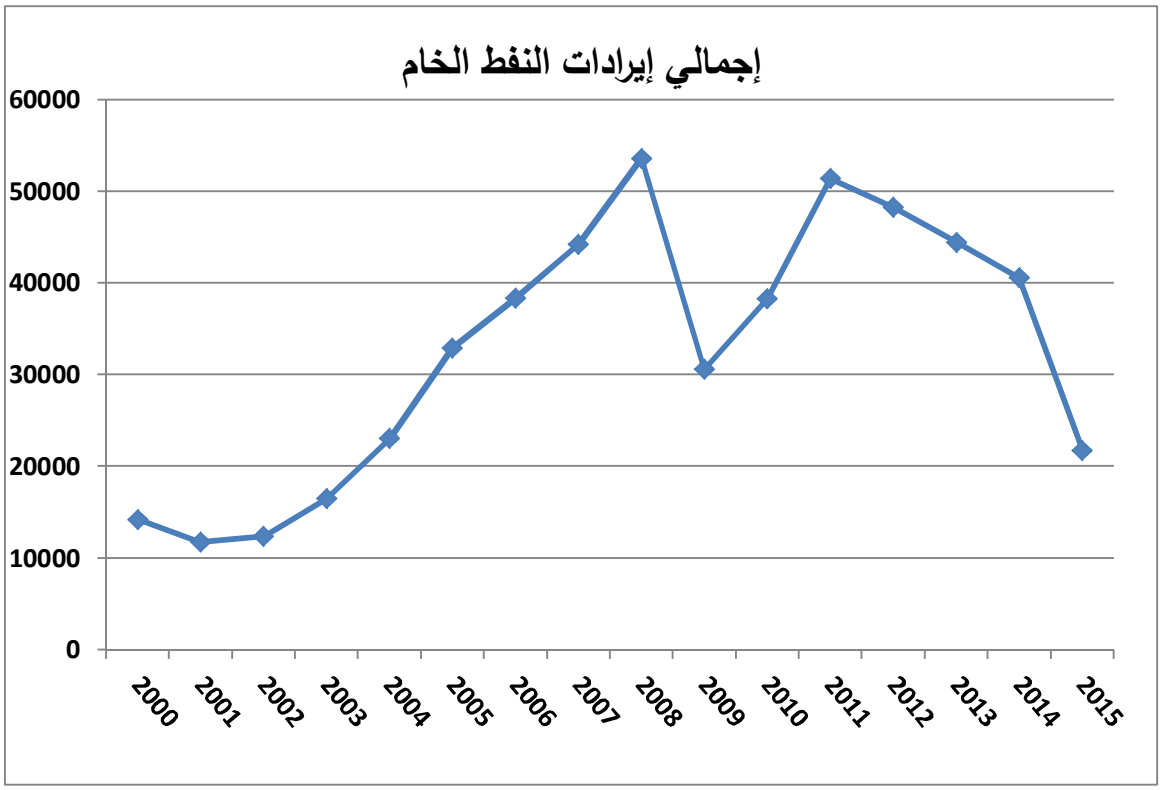

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنوات (2000- 2015).

من خلال الشكل السابق يلاحظ أن إيرادات العائدات النفطية قد شهدت ارتفاعا منذ سنوات 2000- 2007 وهذا نتيجة ارتفاع أسعار النفط، إلا أن هذا الارتفاع لم يبقى على حاله، فقد شهدت سنوات 2012- 2015 انخفاضا في أسعار النفط مما صاحبه انخفاض في العائدات النفطية للجزائر في تلك الفترة.

المبحث الثاني: مدخل إلى الجباية البترولية في الجزائر

تمهيد:

تعتبر الجباية البترولية من أهم موارد الخزينة العمومية، وتختلف مساهمة أنواع الجباية سواء كانت عادية أو بترولية من دولة إلى أخرى، فبينما نجد الدول المتقدمة تعتمد على الجباية العادية لتسير ميزانيتها، نجد الدول النامية والتي تزخر بالثروات البترولية، والجزائر إحدى الدول التي تعتمد في تمويل ميزانيتها على الجباية البترولية.

لكن رغم الاختلاف الموجود بين الدول المنتجة والمستهلكة، إلا أن هناك تعريفات وخصائص معينة للجباية البترولية في مختلف الدول.

المطلب الأول: مفهوم الجباية البترولية

أولا: تعريف الجباية البترولية

تعد الجباية البترولية وسيلة لتدخل الدولة في النشاط البترولي، فهي نظام الاقتطاعات المفروض من قبل الدولة على المؤسسات التي تعمل في هذا المجال، ويمكن تعريفها على أنها:

- "اقتطاع أو ضريبة تفرض على المؤسسات أو الشركات البترولية على أساس نسبة معينة تطبق على سعر البيع بالنسبة للبرميل"[1]؛
- كما يمكن تعريفها على أنها "الضرائب التي تدفع للدولة المالكة للأرض من أجل الحصول على ترخيص استغلال باطن الأرض في مراحل العملية الانتاجية (البحث والتنقيب) تختلف من دولة إلى أخرى حسب كمية إنتاجها[2]؛
- إن الضرائب البترولية تدفع على أساس أنها مقابل الترخيص من قبل الدولة، لاستغلال باطن الأرض التي هي ملك للدولة[3].

---

[1]: بن العايب داود، **أهمية الجباية في تمويل الميزانية العامة للدولة دراسة تطبيقية وزارة المالية – المديرية العامة للضرائب (2008-2013)**، مذكرة ماستر (غير منشورة) في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2014، ص: 18.

[2]: مفاتيح إدريس، **دور الجباية البترولية في تحقيق التنمية المستدامة (صندوق ضبط الموارد في الجزائر نموذجا)**، مذكرة ماستر (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013، ص: 14.

[3]: قناذزة جميلة، مرجع سبق ذكره، ص: 38.

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الجباية البترولية هي نوع من أنواع الضرائب التي تفرضها الدولة على النشاطات الاقتصادية والتي تخص النشاطات البترولية وتحتل أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني.

وتتركز الجباية البترولية على نوعين من الضرائب بحسب مراحل المشروع النفطي[1]:

1- الضرائب المفروضة في مرحلة البحث (الاستكشاف): في هذه المرحلة لا وجود لأثر الإنتاج أو الربح، لكن هناك العديد من الدول تقوم بفرض الضرائب على الشركات من أجل السماح لها من الاستفادة من رقعة للتنقيب فيها. ونميز في هذه المرحلة بين ضريبتين:

1-1- ضريبة حق الدخول: بعد مناقصة المستفيد الذي يعطي أكبر ضريبة حق الدخول، يمنح الترخيص بالبحث، حيث تقدر هذه الضريبة بملايين الدولارات، وأول من عمل على فرضها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

1-2- ضريبة حق الإيجار: تدفع هذه الضريبة من طرف صاحب الترخيص، بحسب المساحة التي استفاد منها، وقد ظهر هذا النظام في الولايات المتحدة الأمريكية عندا استغلت شركات البترول الأراضي الخاصة.

2- الضرائب المفروضة في مرحلة الاستغلال: وتشمل هذه المرحلة على الضرائب التالية:

2-1- ضريبة حق الدخول في الإنتاج: تدفع هذه الضريبة على شكل دفعات موزعة على أساس الكميات المنتجة في رقعة البحث، حيث تتناسب هذه الضريبة طرديا مع حجم الكميات المنتجة وتحدد بوضع سقف للإنتاج اليومي.

2-2- ضريبة حق الإيجار في مرحلة الاستغلال: يدفع الإيجار بنفس الطريقة التي يدفع بها في مرحلة البحث ويكون سنويا وثابتا طول مرحلة الاستغلال أو متزايد بحسب سقف الإنتاج إلا أن قيمته تكون أكبر، وهو ما يفسر المساحات الصغيرة التي تمنح للشركات في هذه المرحلة من الصناعة البترولية، وتطرح الضريبة من حساب الإتاوة باعتبارها تكلفة من تكاليف الإنتاج.

2-3- الإتاوة: هي عبارة عن مدفوعات نقدية أو عينية، تلتزم الشركات النفطية الأجنبية بدفعها إلى الدولة المتعاقدة معها عن كل إنتاج بترولي تحصل عليه، ويختلف معدل الإتاوة من دولة إلى أخرى ويتم تحديدها على أساس مبلغ معين عن كل وحدة من الإنتاج.

[1]: عصماني مختار، مرجع سبق ذكره، ص ص: 14، 15.

2-4- الضريبة على الدخل: استخدمت الدول المستهلكة نظام الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية لحساب ضريبتها على الدخل في قطاع المحروقات، أما الدول المنتجة التي يعتمد دخلها الوطني على المداخيل البترولية، فقد تبنت نظاما جبائيا خاصا بالمحروقات عمل بمعدل 50%كنسبة للضريبة على الدخل إلى غاية 1970، لكن بعد اتفاق طهران وطرابلس، فرضت الدول الأوربية معدل 55 %[1].

ثانيا: مميزات الجباية البترولية

تتميز الجباية البترولية بعدة خصائص أهمها[2]:

1- **احتمالية نشوء عوائد ريعية كبيرة:** تمثل هذه العوائد الريعية وعاء جذابا بصفة خاصة، وعلى أساس الكفاءة والعدالة إذا كانت ستعود في الغالب على الأجانب.
2- **انتشار عدم اليقين:** إن انتشار عدم اليقين ليس فقط في أسعار المنتجات البترولية، بل مواجهة الصعوبات خلال مرحلة التنبؤ بها، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف المدخلات والخطر السياسي.
3- **تفاوت المعلومات:** من المحتمل أن يكون مستثمرو القطاع الخاص الذين يقومون بالاستكشاف والتطوير أكثر دراية من الحكومة بالجوانب الفنية والتجارية لمشروع ما، في حين أن الحكومة ستكون أكثر دراية بنواياها المستقبلية بشأن المالية العامة.
4- **ارتفاع التكاليف:** عادة ما تنطوي مشاريع الصناعات البترولية، على نفقات ضخمة جدا يتحملها المستثمرون مقدما ولا يمكن استردادها عند إنهاء المشروع.

المطلب الثاني: مكونات الجباية البترولية في الجزائر

تتمثل مكونات الجباية البترولية في:

أولا: الرسم المساحي

يسدد المتعامل الرسم المساحي سنويا بالدينار الجزائري أو بدولار الولايات المتحدة الأمريكية، بسعر الصرف عند الشراء لدولار الولايات المتحدة الأمريكية الذي يحدده بنك الجزائر يوم التسديد. ويتم حساب هذا

[1]: هندي كريم، **الجباية البترولية وأهميتها في الاقتصاد الجزائري –في ظل الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات–**، رسالة ماجستير (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009، ص: 17.

[2]: عصماني مختار، نفسالمر جع السابق، ص ص: 16، 17.

الرسم على أساس المساحة التعاقدية لتاريخ استحقاق كل دفع. وبالتالي يحدد مبلغ الرسم المساحي بالدينار الجزائري لكل كيلو متر مربع (كلم²) كما يلي[1]:

الجدول رقم(07): قيمة الرسم المساحي

الوحدة: الدينار الجزائري/ كم²

المناطق	مرحلة البحث			مرحلة الاستبقاء المحددة في المادة 42 + المرحلة الاستثنائية المحددة في المادة 37	مرحلة الاستغلال
	1 إلى 3 مدرج	**4 و 5**	**6 و 7**		
المنطقة أ	4000	6000	8000	400000	16000
المنطقة ب	4800	8000	12000	560000	24000
المنطقة ج	6000	10000	14000	720000	28000
المنطقة د	8000	12000	16000	800000	32000

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، قانون 05-07 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1426 الموافق 28 أبريل 2005 المتعلق بالمحروقات، العدد 50، المادة 83، ص 24.

ثانيا: الإتاوة

تحدد الإتاوة شهريا على جميع كميات المحروقات المستخرجة من مساحة الاستغلال، والتي يتم قياسها باستعمال المعدل الشهري للسعر القاعدي[2].

1- الأسعار القاعدية لحساب الإتاوة:

الأسعار القاعدية المستعملة لحساب الإتاوة والضريبة والرسوم هي معدلات الشهر الميلادي السابق للشهر المطالب تسديد مستحقاته[3]:

[1]: الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، قانون المحروقات رقم 05-07، المادة 84، ص: 24.

[2]: نفس المرجع السابق، المادة 85، ص: 25.

[3]: نفس المرجع السابق، المادة 90، ص: 27.

- الأسعار عند ميناء الشحن (FOB)، التي تنشرها مجلة متخصصة ذات شهرة مؤكدة للبترول، وغاز البترول المميع، والبوتان ولبروبان المنتجة في الجزائر.
- الأسعار عند ميناء الشحن (FOB)، التي تنشرها مجلة متخصصة ذات شهرة مؤكدة، أو في غياب نشرية للأسعار المعلنة من الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات، للمكثف المنتج في الجزائر.

2- نسب الإتاوة:

تتحدد نسب الإتاوة حسب أجزاء الانتاج المحددة في كل عقد لا يمكن أن تكون أقل من المستويات المذكورة في الجدول المبين أدناه:

الجدول رقم (08): معدلات الإتاوة على أساس المعدل الشهري للإنتاج

المنطقة	أ	ب	ج	د
من 00 إلى 20.000 ب. م. ب/ يوميا	٪5.5	٪8	٪11	٪12.5
من 20.001 إلى 50.000 ب. م. ب/ يوم	٪10.5	٪13	٪16	٪20
من 50.001 إلى 100.00 ب. م. ب/ يوميا	٪15.5	٪18	٪20	٪23
أكثر من 100.000 ب. م. ب/ يوميا	٪12	٪14.5	٪17	٪20

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، قانون 05-07 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1426 الموافق 28 أبريل 2005 المتعلق بالمحروقات، العدد 50، المادة 85، ص 25.

حيث: ب. م. ب: برميل معادل للبترول.

- يتم دفع الإتاوة شهريا للوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات قبل اليوم العاشر من الشهر الموالي لشهر الانتاج؛
- في حالة حدوث تأخر في الدفع، تضاف إلى المبالغ المستحقة نسبة واحد في الألف مقابل كل يوم تأخير[1].

ثالثا: الرسم على الدخل البترولي

يسدد المتعامل الرسم على الدخل البترولي شهريا، حيث يساوي قيمة الإنتاج السنوي للمحروقات لكل مساحة استغلال ناقص المبالغ المحسومة المرخص بها سنويا.

[1]: نفس المرجع السابق، المادة 92، ص: 28.

وتساوي القيمة المتراكمة للإنتاج المثمن منذ بداية استغلال المحروقات ناتج كميات المحروقات المستخرجة من مساحة الاستغلال الخاضعة للإتاوة مضروبة في السعر المستعمل لحساب الإتاوة[1].

ويتم حساب الرسم على الدخل البترولي باستعمال النسب المحددة في الجدول الاتي:

الجدول رقم (09): نسب الرسم على الدخل البترولي.

القيمة المتراكمة للإنتاج المثمن المعبر عنها ب 910 دج كما هي محددة في المادة 86	الحد الأول (ح 1)	70
	الحد الثاني (ح 2)	385
نسبة الرسم على الدخل البترولي (ر. د. ب)	المستوى الأول	٪30
	المستوى الثاني	٪70

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، قانون 05-07 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1426 الموافق 28 أبريل 2005 المتعلق بالمحروقات، العدد 50، المادة 87، ص 26.

يتم تعيين الحدين (ح1 وح 2) الواردين في الجدول أعلاه حسب الصيغة الأتية[2]:

- سعر الصرف المتوسط عند البيع لدولار الولايات المتحدة الأمريكية بالدينار الجزائري للشهر الميلادي الذي يسبق كل تسديد، الذي ينشره البنك الجزائري، مقسما على سبعين(70) ومضروبا في مبلغ كل حد مبين في الجدول أعلاه.

كما يتم حساب الرسم على الدخل البترولي حسب القيمة المتراكمة للإنتاج المثمن كما يلي:

- عندما تكون القيمة المتراكمة للإنتاج المثمن أقل من الحد الأول أو تساويه، يتم حساب الرسم على الدخل البترولي باستعمال النسبة الخاصة بالمستوى الأول؛
- وعندما تكون القيمة المتراكمة للإنتاج المثمن أكبر من الحد الثاني، يتم حساب الرسم على الدخل البترولي باستعمال النسبة الخاصة بالمستوى الثاني؛
- أما عندما تكون القيمة المتراكمة للإنتاج المثمن تفوق الحد الأول أو تقل عن الحد الثاني أو تساويه. تحسب نسبة الرسم على الدخل البترولي بالصيغة التالية:

[1]: نفس المرجع السابق، المادة 86، ص: 25.

[2]: نفس المرجع السابق، المادة 87، ص: 26.

النسبة المئوية (%) ر. د. ب = 40/ ح2−ح1 (ق. م − ح1) +30

حيث: ر. د. ب: الرسم على الدخل البترولي، **ح1:** الحد الأول، **ح2:** الحد الثاني، **ق. م:** القيمة المتراكمة للإنتاج المثمن المحددة حسب المادة 86.

ويدفع الرسم على الدخل البترولي الخاص بسنة مالية باثني عشر(12) شهرا تسديدا مؤقتا يساوي تسبيقات على الرسم المستحق لتلك السنة المالية. وتدفع هذه التسبيقات دون إعذار قبل 25 من الشهر الذي يلي الشهر المستحق الدفع فيه. وفي حالة حدوث تأخر في الدفع، تضاف إلى المبالغ المستحقة نسبة واحد في الألف مقابل كل يوم تأخير[1].

رابعا: الضريبة التكميلية على الناتج

يخضع كل شخص يكون طرفا في العقد لضريبة تكميلية على الناتج محسوبة حسب نسبة الضريبة على أرباح الشركات حسب الآجال والشروط المعمول بها عند تاريخ الدفع ونسب الاهتلاك المنصوص عليها في هذا القانون[2]. وتدفع الضريبة التكميلية على الناتج خلال أجل أقصاه يوم انقضاء المهلة المحددة لتسليم التصريح السنوي لناتج السنة المالية. في حالة حدوث تأخر في الدفع، تضاف إلى المبالغ المستحقة نسبة واحد في الألف مقابل كل يوم تأخير[3].

خامسا: الرسم على حرق الغاز

يمنع حرق الغاز، غير أنه يمكن للوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات أن تمنح بصفة استثنائية، ولمدة محدودة لا تتجاوز تسعين (90) يوما رخصة حرق الغاز بطلب من المتعامل، حيث يتعين على هذا الأخير أن يسدد رسما خاصا غير قابل للحسم للخزينة العمومية قدره ثمانية ألاف دينار(8000 دج) لكل ألف متر مكعب عاد[4].

[1]: نفس المرجع السابق، المادة 94، ص: 28.

[2]: نفس المرجع السابق، المادة 88، ص: 27.

[3]: نفس المرجع السابق، المادة 95، ص: 28.

[4]: نفس المرجع السابق، المادة 52، ص: 17.

سادسا: رسم خاص بالمياه

في حالة ما إذا كان مخطط التطوير المقترح من قبل المتعاقد والمعتمد من الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات ينص على استعمال المياه الصالحة للشرب أو المياه المخصصة للسقي لضمان استرجاع مدعم، فإنه يتعين على المتعامل أن يسدد رسما خاصا قدره ثمانين دينار(80دج) لكل متر مكعب مستعمل، حيث يدفع سنويا للخزينة العمومية[1].

سابعا: الضريبة على أرباح الشركات

تطبق هذه الضريبة على أنشطة نقل المحروقات عبر الأنابيب، وتمييع الغاز الطبيعي ومعالجة وفصل الغاز عن البترول المستخرج من الآبار بنسبة 30٪، مع إمكانية تخفيض هذه النسبة إلى 15٪ للأرباح المعاد استثمارها[2].

المطلب الثالث: الاطار القانوني للجباية البترولية في الجزائر

تم تغيير التشريع الجزائري الخاص بقطاع المحروقات منذ الاستقلال عدة مرات، حيث كل قانون جديد يأتي بإطار تنظيمي وتعاقدي يختلف عن القانون الذي سبقه، لذلك يمكن تعيين أربعة مراحل أساسية ميزت الإطار القانوني للجباية البترولية في الجزائر.

أولا: الجباية البترولية خلال الفترة 1958-1971

ارتكز نظام الجباية البترولية في هذه المرحلة على القانون البترولي الصحراوي الذي تم إصداره في سنة 1958 من طرف الحكومة الفرنسية، وكانت مهمته تسيير النشاط البترولي وقد تم تقدير الإتاوة في هذه الفترة ب 12.5٪ من قيمة المحروقات السائلة و5% من قيمة المحروقات الغازية، ولا يتم دفع الإتاوات إلا بعد بلوغ الإنتاج 300000 طن، أما الضريبة على الأرباح بلغت 50٪ مع العلم أن الأرباح تحسب على أساس أسعار البيع الفعلية وليست المعلنة.

وفي سنة 1962 تم عقد اتفاقية ايفيان والتي نصت على تواصل منح الأفضلية للشركات الفرنسية في الحصول على الامتيازات وبالتالي السيادة الجبائية لم تكن إلا شكلية، إلى غاية عقد اتفاقية التعاون الجزائري

[1]: نفس المرجع السابق، المادة 53، ص: 17.

[2]: قنادزة جميلة، مرجع سبق ذكره، ص: 94.

الفرنسي سنة 1965 والتي جاءت كرد الاعتبار للسيادة الجزائرية في ميدان المحروقات حيث نصت على إرساء شراكة عادلة بين البلد المنتج (الجزائر) والبلد المستهلك (فرنسا).

وبناء على اتفاقية الجزائر تم الإبقاء على معدل الإتاوة، هذا التغير مس طبيعة الإتاوة بينما الضريبة المباشرة البترولية فقد تغيرت بنسب متفاوتة على مراحل فترات زمنية: (1965-1969)، حيث فرضت ضريبة مباشرة تساوي الفرق إذا كان إيجابيا بين 53%من الأرباح الخاضعة و47% من الإتاوة لسنوات 1965، 1966، 1967 وبمعدلات 54%، 46% على الترتيب لسنة 1968 وبالنسب 55% و45% على الترتيب للسنة الموالية كما تم إلغاء صندوق إعادة تكوين الحقول مما مكن الخزينة من استرجاع حقوقها المفقودة ما بين 1962- 1965.

أما اتفاق جيتي- سوناطراك 1968/10/21 فقد تم بموجبه إشراك كل من جيتي وسوناطراك بنسب 49٪ و51٪ على التوالي، وفرضت على جيتي إبقاء 75٪ من قيمة المبيعات داخل الجزائر[1].

ثانيا: المرحلة الثانية 1971- 1985

في 24 فيفري 1971، قامت الحكومة الجزائرية باتخاذ قرار تأميم المحروقات بنسبة 51٪ من عوائد الشركات الفرنسية، إضافة إلى تأميم جميع موارد الغاز الطبيعي ووسائل نقل المحروقات بنسبة 100%.

وبعد إصدار المرسوم التشريعي رقم 17-24 الخاص بتعديل الأحكام الضريبية والذي بموجبه أصبحت[2]:

- **الإتاوة:** تعتبر ضريبة وليست تسبيق وتحسب على أساس الأسعار المعلنة في موانئ التصدير، وتحسب هذه الضريبة كنفقة؛
- **بالنسبة للمحروقات السائلة:** 12.5% في الأمر 71-24، 14.5% في الأمر 74-72، 16.5% في الأمر 74-101، 20% في الأمر 75-130؛
- **بالنسبة للمحروقات الغازية:** 5% في القانون البترولي الصحراوي، 6% بعد اجتماع منظمة الدول المصدرة البترول سنة 1974؛
- **الضريبة البترولية المباشرة:** اعتماد نسبة الضريبة المطبقة في بلدان منظمة OPEP والبالغة 55%، ثم أصبحت 65% في الأمر 74-101، 85% في الأمر 75-12.

[1]: قناذزة جميلة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 71، 73.

[2]: هندي كريم، مرجع سبق ذكره، ص: 43.

وفي تعديل قانون المالية لسنة 1983 تقرر تحديد القيمة المستعملة في حساب مبلغ الجباية البترولية على المكثفات على أساس السعر الحقيقي من ميناء شحن المنتج.

ثالثا: الجباية البترولية من 1986- 2005

تم سن قانون 14/86 الصادر في 19 أوث 1986 المتعلق بأنشطة الاستكشاف والبحث والاستغلال والنقل، حيث قدرت الإتاوة من خلاله بنسبة 20٪ من الانتاج ويمكن تخفيضها إلى 16.25٪ بالنسبة للمنطقة أ و12.5٪ بالنسبة للمنطقة ب. كما حددت المعدلات الخاصة بالضريبة على النتائج بنسبة 30٪ بالنسبة لنشاطات النقل والتمييع، أما نشاطات الانتاج واستغلال المناجم تخضع لنسب متفاوتة حسب المناطق فالمنطقة العادية تخضع لنسبة 85٪، أما المنطقة أ والمنطقة ب فتخضع للنسبتين 75% و65% على التوالي.

كما سمح الأمر 21/91 المعدل والمتمم للقانون 14/86 بتخفيض الإتاوة إلى 10٪ كحد أدنى، في حين تم تخفيض الضريبة على النتائج إلى 42٪ بعدما كانت في حدود 85%[1].

رابعا: الجباية البترولية من خلال قانون 05-07

صدر هذا القانون في 28 أبريل سنة 2005، وهو يهدف إلى تحديد النظام القانوني لنشاطات البحث والتنقيب واستغلال المحروقات ونقلها بواسطة الأنابيب، كما يهتم بتحديد النظام القانوني للنشاطات البعدية من تكرير وتحويل وتسويق وتخزين وتوزيع للمنتجات البترولية[2].

وأهم الفروقات بين القانون السابق 86-14 وقانون 05-07 أن المهم حسب هذا القانون جبائيا هو تحصيل كامل من الرسم المساحي والإتاوة والرسم على الحقل البترولي قبل حساب نتيجة المؤسسة والضريبة التكميلية على الناتج هذه الأخيرة تدفع من أجل دعم الرسم على الدخل البترولي على نشاطات المصب وليس على الوحدات البترولية، كما يتم دفع الإتاوة للخزينة العمومية وهي نهائية غير قابلة للاسترجاع.

[1]: نفس المرجع السابق، ص: 27.

[2]: بعداش بوبكر، **مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010، ص: 237.

أما فيما يخص تعديلات 2006 فقد جلب الإطار التشريعي الجديد مجموعة من المحاسن يمكن ذكرها في ما يلي[1]:

- أصبحت شروط وظروف إبرام العقد أكثر شفافية ومنافسة، مما يؤدي إلى الرفع من المتعاملين؛
- يسمح النظام الجبائي الجديد بالتقليل من المخاطر وكذلك الحماية من تذبذبات أسعار بيع المحروقات وذلك عن طريق تشجيع التحكم في التكاليف؛
- سيعرف قطاع المحروقات تنوع في الجباية البترولية، وسيعرف ارتفاعا في القيم الخاضعة للضريبة نتيجة الخيارات التي أدخلها قانون 07/05 والتنويع في الرسم (الرسم على الدخل البترولي، الرسم المساحي).

المطلب الرابع: مساهمة الجباية البترولية في ميزانية الدولة

تساهم الجباية البترولية بنسبة كبيرة في إير ادات الدولة، إذ تعتبر من بين أهم الضرائب المطبقة في الجزائر حيث تعتمد عليها بشكل كبير في إعداد الميزانية العامة للدولة وذلك راجع لهيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري.

أولا: مساهمة إيرادات الجباية البترولية في تمويل الميزانية

يمكن إبراز الدور الفعال الذي تلعبه الجباية البترولية من خلال مداخيلها المحصلة والتي تعتبر مصدرا أساسيا لتمويل الإيرادات الكلية للميزانية من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (10): مساهمة الجباية البترولية في حصيلة الجباية الكلية خلال الفترة (2000- 2015)

الوحدة: مليار دج

السنوات	إيرادات البترولية	الجباية الكلية للميزانية	نسبة الجباية البترولية بالنسبة للجباية الكلية%
2000	1213.2	1587.1	76.9
2001	1001.4	1505.5	66.5
2002	1007.9	1603.2	62.9
2003	1350.0	1974.4	68.4
2004	1570.7	2229.7	70.4
2005	2352.7	3082.6	76.3

[1]: بن العايب داود، مرجع سبق ذكره، ص ص: 53، 54.

2006	2799.0	3639.8	76.9
2007	2796.8	3688.5	75.8
2008	4088.6	5111.0	78.8
2009	2412.7	3676.0	65.6
2010	2905.0	4379.6	66.1
2011	3979.7	5790.1	68.7
2012	4184.3	6339.3	66.0
2013	3678.1	5957.5	61.7
2014	3388.4	5738.4	59.0
2015	2373.5	5103.1	46.5

Source: Le rapport de la banque d 'Algérie, année, 1998, 2005, 2010, 2015.

الشكل رقم (07): تطور ايرادات الجباية البترولية بالنسبة لحصيلة الإيرادات الكلية للفترة (2000- 2015)

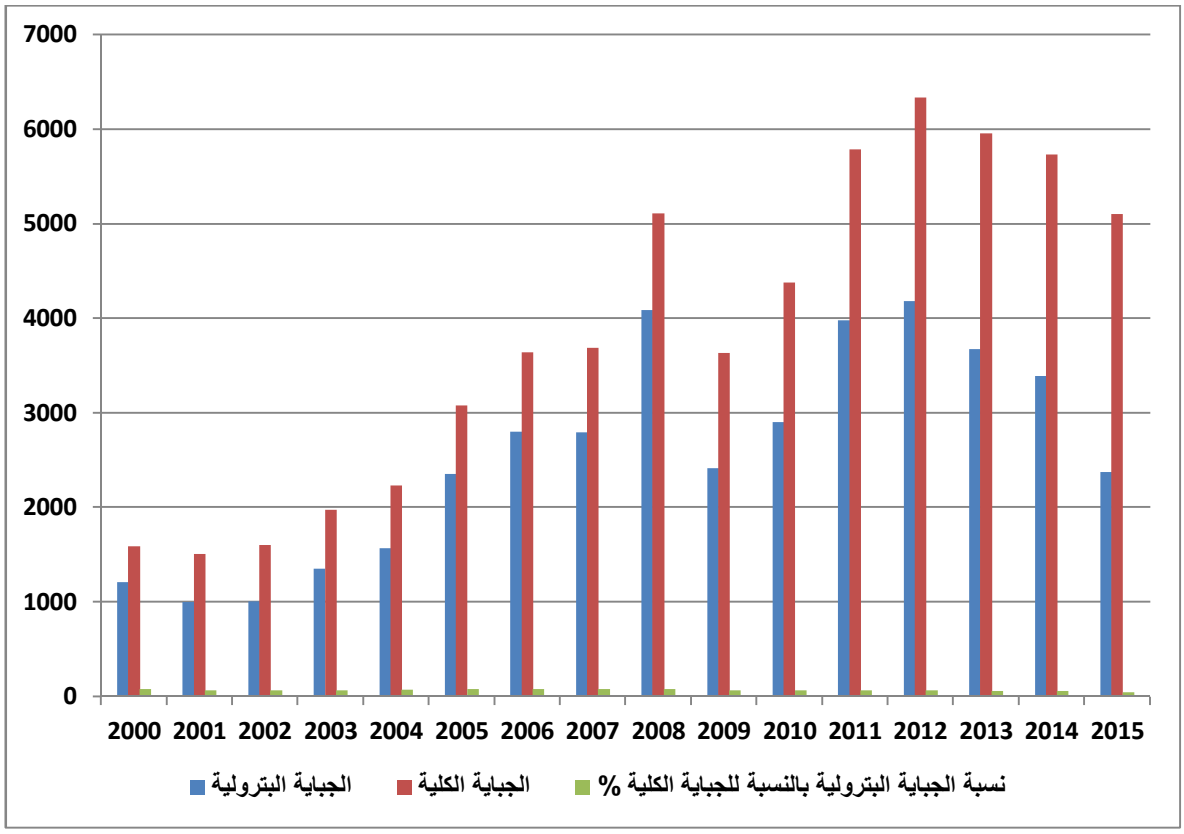

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (10).

من خلال ما تقدم يتضح لنا المساهمة الكبيرة للجباية البترولية حيث أصبحت وزنا لا يستهان به في الميزانية العامة للدولة. حيث تراوحت نسبة الجباية البترولية بين 62٪ و78.8٪ خلال الفترة (2000-2008) وهذا راجع إلى تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية. لتنخفض إلى 65.6٪ سنة 2009 مقارنة بسنة 2008، وهذا يعود إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي العالمي بسبب الأزمة العالمية للرهن العقاري.

وبداية من سنة 2010 عرفت الجباية البترولية اتجاها تصاعديا حتى سنة 2012، ثم بدأت في الانخفاض المستمر إلى أن وصلت 46.5٪ سنة 2015، وذلك على إثر أزمة انخفاض أسعار النفط.

ثانيا: الجباية البترولية والنفقات العمومية

للجباية البترولية دور هام في تحديد توازن الميزانية من خلال تغطيتها للنفقات العامة، و لدراسة مدى مساهمة الجباية البترولية من خلال إيراداتها في كل من ميزانية التجهيز وميزانية التسيير، لابد من دراسة تطور النفقات التي تغطيها هذه الإيرادات والتي تتمثل في نفقات التجهيز ونفقات التسيير وذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (11): تطور نسبة مساهمة الجباية البترولية في إجمالي النفقات للفترة (2000- 2013)

الوحدة: مليار دج

السنوات	الجباية البترولية	إجمالي النفقات	نسبة الجباية البترولية إلى إجمالي النفقات %
2000	1213.2	1178.1	102.9
2001	1001.4	1321.0	75.80
2002	1007.9	1550.6	65
2003	1350.0	1690.2	80
2004	1570.0	1891.8	83
2005	2352.7	2052.0	114.65
2006	2799.0	2453.0	114.1
2007	2796.8	3092.7	90.43
2008	4088.6	4191.1	97.55
2009	2412.7	4246.3	56.82
2010	2905.0	4466.9	65.03
2011	3979.7	5853.6	68
2012	4184.3	7058.1	59.29
2013	3678.1	6024.2	61.05

Source: Le rapport de la banque d'Algérie, année (2000-2013) .

كما يوضح الشكل التالي تطور إجمالي الجباية البترولية بالنسبة لإجمالي النفقات خلال الفترة (2000-2013):

الشكل رقم (08): تطور إجمالي الجباية البترولية بالنسبة لإجمالي النفقات (2000- 2013)

الوحدة: مليار دينار

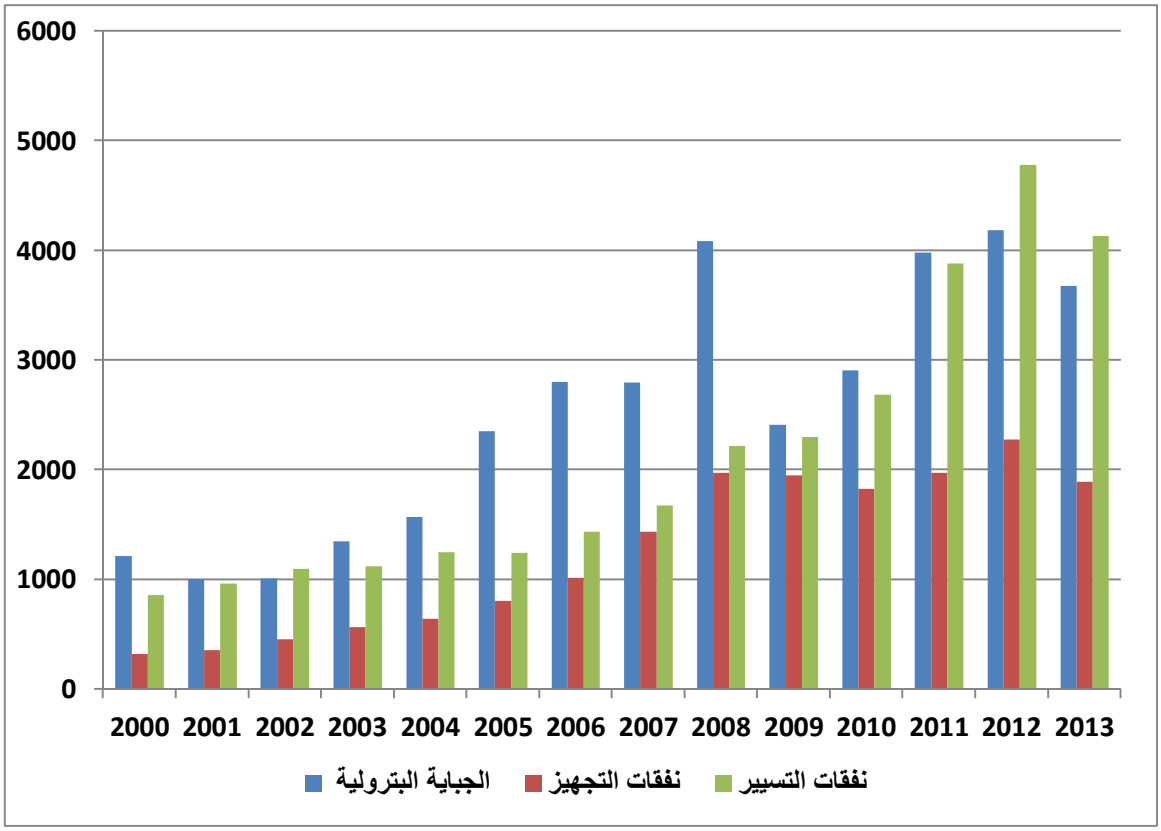

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على الجدولين:2 و11.

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن إجمالي النفقات في تزايد مستمر خلال الفترة 2000- 2013، على عكس الجباية البترولية التي شهدت أعلى نسبة لها سنة 2012 بقيمة 4184.3 مليار دينار وما يلاحظ أنه خلال السنوات 2000، 2005 و2006 أن الجباية البترولية قد تجاوزت النفقات و هو ما يفسر تجاوز نسبة الجباية البترولية إلى إجمالي النفقات 100%، مما يعني أن الدولة لا توجه جميع إيرادات الجباية البترولية لتغطية النفقات العمومية بل قد توجه لصندوق ضبط الموارد ويحدث ذلك في حالة الفوائض الكبيرة للميزانية عند إرتفاع أسعار البترول، حيث تكون عوائد الجباية مرتفعة فتنفق مبلغا أقل مما حصلت عليه، أما في حالة تجاوز النفقات للجباية البترولية (النسبة أقل من 100%) فيعود الأمر إلى أن النفقات العمومية تغطى بمداخيل أخرى كالجباية العادية والقروض وصندوق ضبط الإيرادات.

خلاصة الفصل:

إن أهمية المحروقات الجزائرية لا تعود فقط إلى المكانة الخاصة التي يحتلها هذا القطاع في الاقتصاد الوطني ولكن لخصائصها وأهميتها، وقد مر قطاع المحروقاتفي الجزائر بمراحل عديدة تزامنت مع الاحتكارات الأجنبية لهذا القطاع، غير أن إرادة الجزائر في تثبيت الملكية والسيادة الوطنية على حقولها النفطية أدت إلى تأميم المحروقات سنة 1971 والذي منح للدولة السيادة في هذا القطاع.

مما سبق يمكن القول أن النفط أهم مصادر الثروة في عالمنا المعاصر نظرا للدور الفعال الذي يلعبه في اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة له، إذ ينفرد عن غيره من مصادر الطاقة المختلفة بمجموعة من الخصائص التي تجعله يرتقي لكونه الأهم في المجتمعات الاقتصادية المعاصرة.

واستخلصنا من هذا الفصل أن الجباية البترولية هي المحرك الفعال في الاقتصاد الجزائري ونقطة انطلاق لكل برنامج تنموي لما تساهم به في ميزانية الدولة الجزائرية، كما تميزت التشريعات المتعلقة بقطاع النفط في الجزائر بالتغير المستمر من خلال الإصلاحات المستمرة بداية من القانون البترولي الصحراوي إلى غاية القانون رقم 05-07 المعدل بالأمر رقم 06-10، الذي وضع أسس النظام الجبائي البترولي المعمول به إلى يومنا هذا، ونظرا للارتباط الوثيق بين الجباية البترولية بانخفاض أو ارتفاع أسعار البترول هذا الأخير ينعكس بدوره على حصيلة الجباية سواء إيجابيا أو سلبيا.

الفصل الثالث

آفاق الخزينة العمومية في الجزائر في ظل تراجع مداخيل النفط

- المبحث الأول: تداعيات الأزمة البترولية (2014-2016) على الاقتصاد الجزائري
- المبحث الثاني: بدائل مقترحة لتمويل الخزينة العمومية في الجزائر للفترة (2014- 2016)
- المبحث الثالث: آليات تمويل الخزينة العمومية في ظل تراجع أسعار المحروقات(2014- 2016)

تمهيد:

إن أزمة الموارد المالية التي تعيشها الجزائر أدت بالخزينة العمومية إلى عجز في مواردها، إذ أن مواردها بالكاد تغطي نفقاتها الضرورية، وهو ما يحتم على الدولة الجزائرية إيجاد بدائل تمويلية في ظل هذا الوضع المالي الصعب، والبحث عن سبل لتحقيق الإقلاع الاقتصادي واللحاق بالدول المتميزة بتنويعها الاقتصادي، وذلك في ظل وفرة الإمكانيات المتواجدة بها، مما يضمن تحقيق عوائد خارج قطاع المحروقات تساهم في زيادة موارد الخزينة العمومية.

ولأجل معرفة أهم بدائل تمويل الخزينة العمومية في الجزائر في ظل انخفاض أسعار النفط قسمنا هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول: تداعيات الأزمة البترولية (2014-2016) على الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني: بدائل مقترحة لتمويل الخزينة العمومية في الجزائر للفترة (2014- 2016).

المبحث الثالث: آليات دعم الخزينة العمومية في ظل تراجع أسعار المحروقات (2014- 2016).

المبحث الأول: تداعيات الأزمة البترولية (2014-2016) على الاقتصاد الجزائري

تمهيد:

شكل انهيار أسعار المحروقات في الأسواق العالمية منذ بداية السداسي الثاني من سنة 2014 إلى يومنا هذا (ماي 2017) هاجسا كبيرا لدى مختلف الدول النفطية، وخاصة منها الاقتصاديات الريعية. وفي ظل تواصل الصدمة واستمرار تداعياتها السلبية على الاقتصاد الجزائري المبني أساسا على إيرادات الجباية البترولية، عرفت الجزائر مرحلة عجز في ميزانيتها بالإضافة إلى تأخر لرد فعل الحكومة إلى البحث عن البدائل الكفيلة بتخفيف الصدمة على مواردها وتحقيق الاقلاع اللازم لمواجهة الأزمة.

المطلب الأول: أسباب انهيار أسعار البترول

عرف النصف الثاني من سنة 2014 تراجعا كبيرا في أسعار البترول يزيد عن 50٪، حيث انخفض سعر البترول ليصل إلى حدود 50 دولار للبرميل في سنة 2015، وهذا الانخفاض راجع حسب تحليلات الخبراء إلى عدة أسباب منها:

أولا: أسباب اقتصادية

يمكن إيجاز أهمها فيما يلي[1]:

1- **وفرة المعروض من النفط والغاز:** في الفترة ما بين شهر جويلية وديسمبر 2014 ازداد إنتاج النفط مما سبب وفرة في معروضه، كما بلغت الصادرات النفطية لكل من روسيا والعراق مستويات قياسية حيث ازداد إنتاج هذا الأخير حوالي مليون برميل يوميا رغم الإضرابات التي يعيشها هذا البلد، وفي نفس الفترة قامت كل من إيران والسعودية والعراق من تخفيض أسعارها بهدف التخلص من فائض إنتاجها ودخول البترول الإيراني إلى السوق العالمية، وتنامي نشاط السوق السوداء لتجارة النفط بسبب الحرب في سوريا وليبيا.

2- **طفرة النفط والغاز الصخريين:** شهدت السوق العالمية دخول منتج جديد منافس لمصادر الطاقة التقليدية، يتعلق بالنفط والغاز الصخريين، تعد هذه النقطة من أهم أسباب انخفاض أسعار النفط، حيث شهدت

[1]: فوقة فاطمة، بوفليح نبيل، **انعكاسات الأزمة النفطية ل 2014 على الحسابات الخاصة للخزينة في الجزائر: مع التركيز على صندوق ضبط الموارد**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 11، 2017، ص: 152.

سنوات 2012، 2014 و2015 ارتفاعا في حجم المعروض من النفط الصخري من 4.2 مليون برميل يوميا ثم 4.6 ثم إلى 5.6 مليون برميل يوميا على التوالي.

3- **انخفاض الطلب العالمي:** نتيجة تراجع نمو الاقتصاد العالمي انخفض بذلك الطلب العالمي، كما أن تراجع الطلب أسهم بنسبة تتراوح بين 20% و35% من تراجع أسعار البترول كما يمكن إرجاع انخفاض الطلب إلى أسباب أخرى أهمها[1]:

- انخفاض الطلب في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب ارتفاع احتياطها من البترول، فبعدما كانت هذه الدولة المستورد الأول صارت تملك احتياطات ضخمة نتيجة تطويرها لتكنولوجيات استخراج واستغلال النفط الصخري؛
- ارتفاع تطبيق معايير الكفاءة في استهلاك الوقود في أمريكا وغيرها من الدول المتقدمة؛
- ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي وهو ما ساهم في ضعف الطلب في دول أخرى مثل اليابان.

ثانيا: أسباب سياسية

ومن بين هذه الأسباب السياسية نجد ما يلي[2]:

- تراجع دور منظمة الأوبك، وتركيزها على الحصص والحفاظ على المصالح السياسية، فموقف السعودية في الإبقاء على السعر المنخفض ليس فقط لاعتبارات اقتصادية، بل كذلك لاعتبارات سياسية، لأن تكلفة الاستخراج المنخفضة لا يضر الاقتصاد السعودي بقدر ما يضر بالاقتصاد الإيراني والروسي؛
- التوترات السياسية بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية؛
- الأوضاع الأمنية في ليبيا، وسيطرة الجماعات المسلحة على معظم الآبار، حيث قامت ببيع البترول بأشكال غير قانونية وبأسعار أقل من نصف سعره في السوق.

[1]: سعاد صلاح، محمد طرفة، **أهمية صندوق ضبط الموارد كأداة لترشيد مدخرات النفط والخروج من الأزمة الراهنة**، الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة البويرة، الجزائر، يومي 29 و30 نوفمبر 2016، ص: 3.

[2]: قاصب حسين، محمد براق، **دور القطاع الزراعي في تدعيم التنمية الاقتصادية في ظل انهيار أسعار المحروقات**، الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة البويرة، الجزائر، يومي 29 و30 نوفمبر 2016، ص: 5.

المطلب الثاني: أثر انهيار أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

تتأثر مختلف التوازنات الاقتصادية في الجزائر بأسعار البترول سواء بالانخفاض أو الارتفاع وهذا لاعتماد الجزائر على مداخيل الجباية البترولية بشكل كبير، وفيما يلي يمكن إبراز أثر انخفاض أسعار البترول على بعض المؤشرات في الجزائر.

أولا: أثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري في الجزائر

إن التقلبات في أسعار النفط لها دور هام في التأثير على ميزان المدفوعات بشكل عام والميزان التجاري بشكل خاص، ومن أجل معرفة الانعكاسات التي طرأت على الميزان التجاري خلال الفترة (2012-2016) سنقوم باستعراض الجدول التالي:

الجدول رقم (12): أثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري خلال الفترة (2012-2016)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري	سعر البرميل من البترول (بالدولار)
2012	72647	50376	22271	111.04
2013	65520	55028	10492	108.97
2014	61009	58580	2429	100.23
2015	34668	51702	-17034	53.06
2016	28883	46727	-17844	50

المصدر: تقرير بنك الجزائر لسنة 2015، والمديرية العامة للجمارك لسنة 2016.

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ أن قيمة الصادرات لسنة 2013 انخفضت إلى 65520 مليون دولار مقارنة بسنة 2012، إلى أن وصلت في سنة 2016 إلى 28883 مليون دولار، والسبب المباشر في انخفاض قيمة الصادرات هو انخفاض أسعار البترول والتي أثرت على قيمة الصادرات من المحروقات، حيث أن هذه الأخيرة تمثل 97٪ من القيمة الكلية للصادرات الجزائرية.

أما قيمة الواردات تتجه نحو الارتفاع من سنة 2012 إلى غاية 2014 وهذا بسبب ارتفاع العائدات من العملة الصعبة نتيجة للارتفاع الكبير في أسعار النفط، وابتداء من سنة 2015 نلاحظ انخفاض قيمة

الواردات حيث قدرت في سنة 2016 ب 46727 مليون دولار وهذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول كما هو موضح في الجدول أعلاه، كما يرجع انخفاض قيمة الواردات إلى السياسات المطبقة من طرف الدولة الجزائرية من أجل ترشيد الواردات.

أما بالنسبة لرصيد الميزان التجاري فقد سجل فوائض خلال الفترة (2012-2014)، ويعود هذا الفائض إلى ارتفاع أسعار البترول خلال نفس الفترة، لكن الميزان التجاري سجل عجزا بداية من سنة 2015، حيث قدر العجز في رصيد الميزان التجاري في سنة 2016 ب 17844 مليون دولار.

ثانيا: أثر تقلبات أسعار البترول على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

يتأثر الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير بتغيرات أسعار البترول، حيث أن ارتفاع أسعار البترول يؤدي إلى زيادة الدخل، وهذا سيؤثر على كل مكونات الناتج المحلي الإجمالي، ويؤدي في الأخير إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي والعكس صحيح في حالة انخفاض أسعار البترول، والجدول الموالي يبين لنا تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2012- 2015):

الجدول رقم (13): أثر تقلبات أسعار البترول على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2012-2015)

الوحدة: مليار دج

السنوات	الناتج المحلي الخام				سعر البرميل من البترول (بالدولار)
	المجموع	المحروقات	قطاعات أخرى	حقوق ورسوم على الواردات	
2012	16208.07	5536.4	9594.7	1077.6	111.04
2013	16650.2	4968.0	10440	1242.2	108.97
2014	17242.5	4657.8	11342.6	1242.1	100.23
2015	16591.9	3134.3	12149	1308.6	53.06

المصدر: تقرير بنك الجزائر لسنة 2015.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ التطور الحاصل في الناتج المحلي الخام والذي ارتفع من 16208.07 مليار دج سنة 2012 إلى أن يصل في سنة 2014 إلى 17242.5 مليار دج، ويرجع هذا التطور إلى زيادة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي، ورغم انخفاض أسعار البترول في

سنة 2014 إلا أن الناتج المحلي الإجمالي كان مرتفعا في نفس السنة، ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة حصيلة القطاعات الأخرى حيث قدرت في سنة 2014 ب 11342.6 مليار دج.

المطلب الثالث: نتائج تراجع أسعار البترول علىالاقتصاد الجزائري وا يرادات الميزانية

اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على الثروة البترولية، وذلك باستخدام الفوائض المالية المتراكمة لتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية، إلا أن ما تعرضت إليه السوق البترولية العالمية من هزات متتالية نتيجة تأثرها بعوامل متعددة أدى إلى تراجع أسعار البترول.

أولا: التأثيرات السلبية لتراجع أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري عموما

من بين التأثيرات غير المرغوبة على الاقتصاد الوطني نجد[1]:

- تراجع مداخيل صادرات النفط في الجزائر، إذ سجلت سنة 2015 سوى 14.91 مليار دولار مقابل 27.35 مليار دولار سنة 2014 وهذا نتيجة انخفاض إيرادات تصدير النفط؛
- عجز في الحسابات الخارجية مما نشأ عنه عجز في الحساب الجاري بلغ 7.78 مليار دولار في النصف الأول من سنة 2015 بسبب تراجع الصادرات وانخفاض الواردات. وتبعا لذلك انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى 71%؛
- خسائر كبيرة في أرصدة المالية العامة حيث تضاعف عجز المالية العامة تقريبا ليصل إلى 16٪ من إجمالي الناتج المحلي في 2015؛
- انخفاض موارد صندوق ضبط الإيرادات، حيث تراجع خلال سنة 2014 و2015 بقيمة 1714.6 مليار دج؛
- انخفاض احتياطات الصرف بمقدار 35 مليار دولار سنة 2015 لتبلغ 143 مليار دولار، مقارنة بمستوى الذروة الذي بلغ 194 مليار دولار سنة 2013.

[1]: عبد الحميد مرغيت، **تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات الازمة للتكيف مع الصدمة**، على الموقع الإلكتروني: http://iefpedia.com ، شوهد يوم: **2017/04/30**.

ثانيا: تأثير تراجع أسعار البترول على إيرادات الميزانية

كل هذه التأثيرات راجعة إلى انخفاض حصيلة الجباية البترولية خلال السنوات 2014، 2015 و2016 والتي يوضحها لنا الجدول التالي:

الجدول رقم (14): حصيلة الجباية البترولية خلال الفترة (2010-2016)

الوحدة: مليار دج

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الجباية البترولية	2905	3979.7	4184.3	3678.1	3388.4	2373.5	1682.5
نسبة الجباية البترولية إلى إجمالي الإيرادات %	66.3	78.7	66	61.7	59	46.5	35.44

المصدر: تقرير بنك الجزائر لسنة 2010، 2015. وتقرير وزارة المالية 2016.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ انخفاض الجباية البترولية بداية من سنة 2014 إذ وصلت سنة 2016 إلى 1682.4 مليار دينار، ويرجع مرد هذا الانخفاض إلى انهيار أسعار البترول في نهاية سنة 2014 ومطلع 2015.

ثالثا: تأثير تقلبات أسعار البترول على الميزانية العامة في الجزائر

إن أسعار البترول تؤثر بصفة مباشرة في التوازن العام لميزانية الدولة الجز ائرية خاصة وأن الإيرادات البتولية تمثل أهم مصدر لإيرادات الميزانية، والجدول التالي يبين إيرادات ونفقات الميزانية ورصيد الميزانية خلال الفترة (2012-2016):

الجدول رقم (15): أثر تقلبات أسعار البترول على الميزانية العامة خلال الفترة (2012-2016)

الوحدة: مليار دج

السنوات	الإيرادات	النفقات	رصيد الميزانية	سعر البرميل من البترول (بالدولار)
2012	6339.3	7058.1	-718.8	111.04
2013	5957.5	6024.1	-66.6	108.97
2014	5738.4	6995.7	-1257.3	100.23
2015	5103.1	7656.3	-2553.2	53.06
2016	4747.4	7303.8	-2556.4	50

المصدر: تقرير بنك الجزائر لسنة 2015، ووزارة المالية لسنة 2016.

نلاحظ من خلال الجدول أن حصيلة الإيرادات لسنة 2012 قدرت ب 6339.3 مليار دج إلا أنها بدأت بالتراجع إلى أن تصل إلى4747.4 مليار دج في 2016، والسبب الرئيسي في هذا التراجع هو انخفاض مستويات أسعار البترول ومنه انخفاض حصيلة الجباية البترولية والتي بدورها تمثل الحصة الأكبر المساهم بها في إيرادات الدولة الجزائرية. حيث بلغت سنة 2008 ما نسبته 78.8٪، في حين تبلغ حاليا نسبة 50٪ من الإيرادات العامة.

أما بالنسبة للنفقات فقد عرفت نموا خلال الفترة (2012-2015) حيث قدرت سنة 2015 ب 7656.3 مليار دج بالرغم من تراجع أسعار البترول خلال نفس السنة، ويرجع سبب هذا النمو في النفقات إلى تطبيق الجزائر لبرامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو والبرنامج الخماسي للفترة الممتدة من (2001-2015).

كما نلاحظ أن رصيد الميزانية في حالة عجز مستمر، فقد بلغ هذا العجز 2556.4 مليار دج سنة 2016وذلك بسبب تراجع قيمة الإيرادات من الجباية البترولية مع استمرار الدولة في تطبيق سياسات البرامج التنموية وما يترتب عنها من زيادة في النفقات العامة.

المبحث الثاني: بدائل مقترحة لتمويل الخزينة العمومية في الجزائر للفترة 2014- 2016

تمهيد:

بعد الصدمة البترولية لسنة 2014 وتدني الإيرادات الجزائرية، أصبح من الضروري على الاقتصاد الجزائري صياغة بدائل من أجل تجنب هذا النوع من الصدمات، والخروج من اقتصاد رهن التغيرات في أسعار البترول، إذ يحتم على الجزائر البحث عن بدائل والعمل على تحفيز كافة القطاعات الاقتصادية اللازمة لتحقيق الاقلاع الاقتصادي، كالقطاع الزراعي والسياحي وقطاع الصناعة. وفيما يلي عرض لأهم القطاعات البديلة لقطاع المحروقات.

المطلب الأول: القطاع السياحي كبديل لتمويل الخزينة العمومية في الجزائر

تعد السياحة من القطاعات الرئيسية الداعمة لمرحلة ما بعد النفط في الجزائر، وفي الوقت الذي يحتل القطاع السياحي الصدارة في الكثير من الدول نجده في الجزائر رغم الإمكانيات السياحية الهائلة لم يصل بعد إلى تحقيق الأهداف المرجوة منه، ومن أجل استغلال القطاع السياحي استغلالا صحيحا تسعى الجزائر إلى ترقيته وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمل على تحسين صورة الجزائر السياحية.

أولا: واقع القطاع السياحي في الجزائر

1- **إيرادات السياحة في الجزائر:** تعبر الإيرادات السياحية لأي بلد على مدى قدرته على تلبية احتياجات السائح ومقابل ذلك يقوم بالإنفاق على مختلف السلع والخدمات فهي ترتبط فهي ترتبط بحجم الوافدين والجدول الموالي يبرز تطور إيرادات السياحة في الجزائر[1].

[1]: حميدة بوعموشة، **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر –**، رسالة ماجستير(غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2012، ص: 141.

الجدول رقم (16): تطور الإيرادات السياحية في الجزائر للفترة (2000- 2014)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الإيرادات السياحية	102	100	111	112	178	184	220	219
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الإيرادات السياحية	323	246	246	209	217	367	347	-

المصدر: عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، **متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد الرابع، جوان 2016، ص: 79.

الشكل رقم (10): تطور الإيرادات السياحية في الجزائر للفترة (2000- 2014)

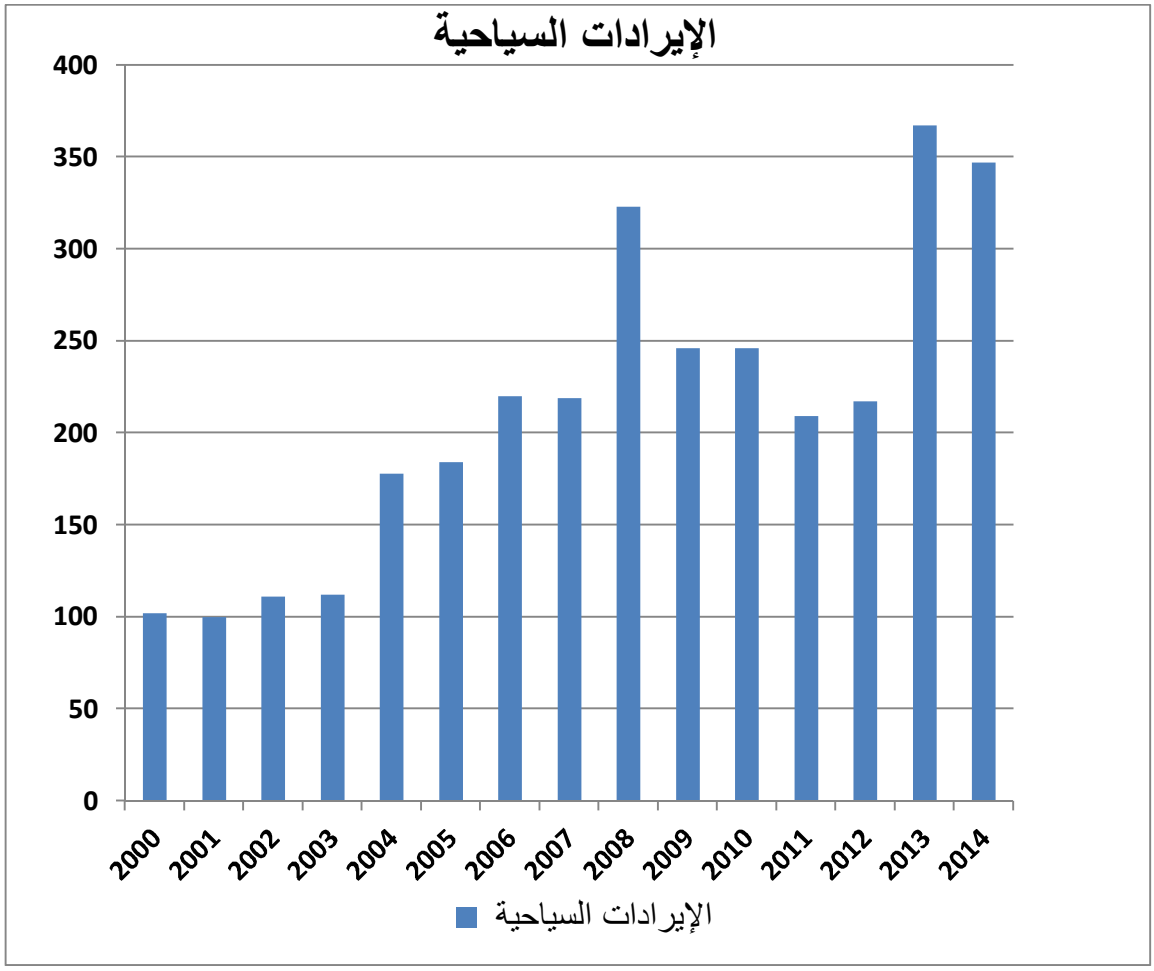

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (16)

من خلال الجدول والشكل البياني السابقين يتضح لنا بأن إيرادات الجزائر قد عرفت تطورا ملحوظا حيث سجلت عام 2000 إيراد قدر ب 102 مليون دولار أمريكي، بعدما تراجع في العام الموالي ليكون في حدود 100مليون دولار أمريكي وهذا رغم ارتفاع عدد السياح الوافدين للجزائر حيث قدر عددهم 901000 سائح مقابل 866000 سائح عام 2000، واعتبارا من سنة 2002 سجلت ايرادات السياحة في الجزائر نموا متزايدا انتقلت من 111 مليون دولار أمريكي عام 2002 إلى 347 مليون دولار عام 2014.

ورغم التحسن الطفيف في قيمة الإيرادات السياحية في السنوات الأخيرة، إلا أن مستوى العائدات السياحية في الجزائر يبقى بعيدا عن المستويات الممكنة بالمقارنة بما تتوفر عليه من إمكانيات سياحية هامة.

2- مساهمة السياحة الجزائرية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر: تعتبر مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الدالة على مدى تطور القطاع السياحي في البلد، أما في الجزائر فنسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي تبقى ضئيلة للغاية والجدول رقم (17) يوضح مساهمة القطاع السياحي الجزائري في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000- 2009.

الجدول رقم (17): مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري للفترة (2000-2009)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	54790.05	55180.99	57053.03	68018.60	85013.94
مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي%	0.18	0.18	0.19	0.16	0.20
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	102339.10	117169.32	135803.55	170989.26	138119.14
مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي%	0.17	0.18	0.16	0.17	0.23

المصدر: وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات –دراسة حالة الجزائر–**، رسالة ماجستير(غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013، ص: 266.

يتضح لنا من خلال الجدول بأن مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي تكاد تكون منعدمة فهي تتراوح بين 0.16% و0.23% كحد أقصى والذي كان سنة 2009، إن هذا الانخفاض في مساهمة قطاع استراتيجي كالقطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي يرجع أساسا إلى إهمال هذا القطاع من طرف السلطات الجزائرية، بل تمحور الاهتمام على تنمية قطاع المحروقات كقطاع استراتيجي وحيد لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة وبالتالي ظل القطاع السياحي بعيدا عن أولويات التنمية الاقتصادية في الجزائر. لكن دون إهمال حقيقة أن ترشيد القطاع السياحي الجزائري يؤدي إلى تحقيق العديد من الفوائد للاقتصاد الوطني ويساهم في تمويل الخزينة العمومية من خلال زيادة الضرائب والرسوم، إذ يساهم بدرجة ملموسة في توفير جزء من النقد الأجنبي، كما تحصل الدولة على مدفوعات سياحية مقابل منح تأشيرات للدخول للوطن إلى جانب فروق تحويل العملة، وكذا الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية، كل هذه الإيرادات تعتبر فوائض مالية لخزينة الدولة.

ثانيا: الحلول المقترحة لتنمية إيرادات القطاع السياحي في الجزائر

عملت الدولة الجزائرية إلى اقتراح الحلول الكفيلة بهدف النهوض بقطاع السياحة أهمها[1]:

1- **تأهيل العنصر البشري الكفؤ:** بالرغم من توفير الدولة الجزائرية لمختلف الموارد المادية للنهوض بالقطاع السياحي، لكنها أهملت المورد البشري بالرغم من دوره الهام كمحرك رئيسي للبرامج الاقتصادية، لذلك يتوجب التوجه نحو الاستثمار في الموارد البشرية من خلال تكوينها وتأهيلها، بهدف تسيير البرامج التنموية خاصة في القطاع السياحي.

2- **ترقية مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر وتوجيهه نحو الاستثمار في القطاع السياحي:** من خلال:

- تقديم امتيازات وتحفيزات جبائية للاستثمارات السياحية سواء للمستثمر الوطني أو الأجنبي؛
- حل مشكلة العقار السياحي في الجزائر.

3- **رفع حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع السياحي:** يعاني القطاع السياحي في الجزائر من ضعف الاستثمارات المخصصة له، حيث لم يتجاوز إجمالي الاستثمارات الموجه لهذا القطاع 3 ملايير دولار، حيث بلغت 1.6089 مليار دولار سنة 2015، بالإضافة إلى أن مخصصات الحكومة في

[1]: عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، مرجع سبق ذكره، ص: 78.

البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي لم تتجاوز 0.07% وهي نسبة ضعيفة جدا . لذلك يجب العمل على رفع حجم الاستثمارات الموجهة للاستثمار السياحي.

4- توجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في القطاع السياحي: مع توجه الدولة نحو تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يفترض بناء استراتيجية اقتصادية خاصة بهذه المؤسسات بما يخدم الاقتصاد، وعليه توجيه هذه المؤسسات نحو الاستثمار في القطاع السياحي بهدف ترقيته.

ثالثا: تجربة تونس في قطاع السياحة

تعتبر تونس من أهم البلدان السياحية الرئيسية في حوض البحر الأبيض المتوسط، إذ تتمتع بمقومات سياحية جعلت منها بلدا مستقبلا للسياح من جنسيات مختلفة، وهذا ما انعكس بصورة إيجابية على التنمية الاقتصادية لتونس من خلال زيادة التدفق السياحي لديها وبالتالي إيرادات سياحية هامة ساهمت بصورة إيجابية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي التونسي.

1-الإيرادات السياحية لتونس: انعكس توافد عدد كبير من السائحين إلى تونس على حجم الإيرادات السياحية المسجلة في قطاع السياحة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (18): تطور الإيرادات السياحية لتونس للفترة (2000- 2011)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الإيرادات السياحية	2.095	2.340	2.021	1.902	2.290	2.611
السنوات	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**
الإيرادات السياحية	2.825	3.077	3.390	3.471	3.522	2.32

المصدر: عويـنان عبد القادر، **السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات(2000- 2025) في ظل الاستراتيجيات السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2025**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013، ص: 144.

من خلال إحصائيات الجدول السابق يتبين نمو مستمر في بعض السنوات لإيرادات القطاع السياحي التونسي، والشكل التالي يبرز ذلك:

الشكل رقم (11): تطور الإيرادات السياحية التونسية للفترة (2000- 2011)

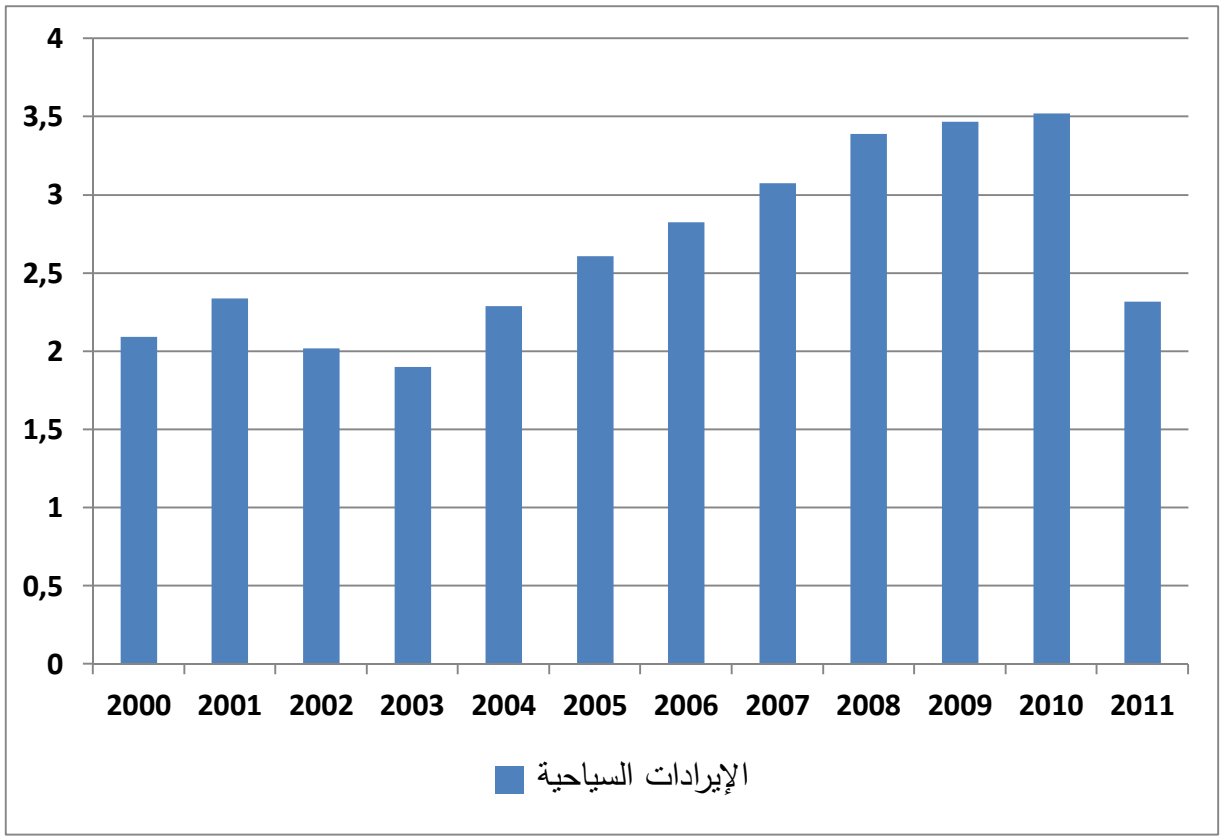

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الجدول(18).

من خلال الجدول السابق يتبين أن الإيرادات السياحية التونسية عرفت تراجعا سنة 2002 مقارنة مع سنة 2001، حيث انخفضت من 2.340 مليار دولار سنة 2001 إلى 2.021 مليار دولار في السنة الموالية، ويرجع السبب الرئيسي لهذا التراجع إلى الأحداث الدولية التي سادت في هذه الفترة، فقد أدت تفجيرات 11 سبتمبر 2001 إلى إلغاء العديد من الرحلات نحو تونس، لكن السنوات اللاحقة قد عرفت تطورا ملحوظا في قيمة الإيرادات السياحية للبلد إذ وصلت سنة 2010 إلى 3.522 وهي القيمة القصوى خلال الفترة 2000- 2011.

2- **مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي:** أثر النمو المستمر للإيرادات السياحية لتونس إيجابيا على الاقتصاد التونسي، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (19): مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي لتونس (2000- 2008)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة المساهمة %
2000	19.435	8.64
2001	20.056	7.60
2002	23.143	6.6
2003	24.982	6.3
2004	28.251	6.7
2005	29.093	7.4
2006	31.147	7.3
2007	35.650	7.2
2008	40.885	7.2

المصدر: عوينان عبد القادر، **السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000- 2025) في ظل الاستراتيجيات السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2025**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013، ص: 116.

بالنظر للجدول السابق لاحظنا مساهمة قطاع السياحة التونسي في الناتج المحلي الإجمالي، والتي كانت قريبة من المتوسط العالمي 10%، حيث بلغت سنة 2000 نسبة 8.64% وهي نتيجة تعكس مستوى تطور القطاع السياحي لهذه الدولة والأهمية التي أولتها له بحيث أصبح ضمن الأولويات الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية. إلا أن النسبة التي وصلت لها سنة 2000 قد تراجعت لتصل إلى أدنى مستوياتها 6.3 % سنة 2003.

وبالاعتماد على التجربة السياحية لكل من تونس والجزائر، يمكن أن نستعين بالجدول التالي لتوضيح الاختلاف في الإيرادات السياحية للبلدين وكذا مساهمة هذه الأخيرة في الناتج المحلي الإجمالي لنفس الفترة.

الجدول رقم (20): ملخص للمؤشرات السياحية للبلدين خلال الفترة (2000- 2005)

البيان		2001	2002	2003	2004	2005
الإيرادات السياحية (مليار دولار)	الجزائر	0.1	0.11	0.11	0.18	0.18
	تونس	1.7	1.5	1.6	1.9	2
المساهمة في الناتج الداخلي الإجمالي (%)	الجزائر	0.18	0.19	0.16	0.20	0.17
	تونس	7.60	6.6	6.3	6.7	7.4

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول (19) وإحصائيات مختلفة.

يتضح من خلال الجدول أن الإيرادات السياحية وكذا نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي تختلف من دولة إلى أخرى، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (12): الإيرادات السياحية لكل من تونس والجزائر ومدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2001- 2005)

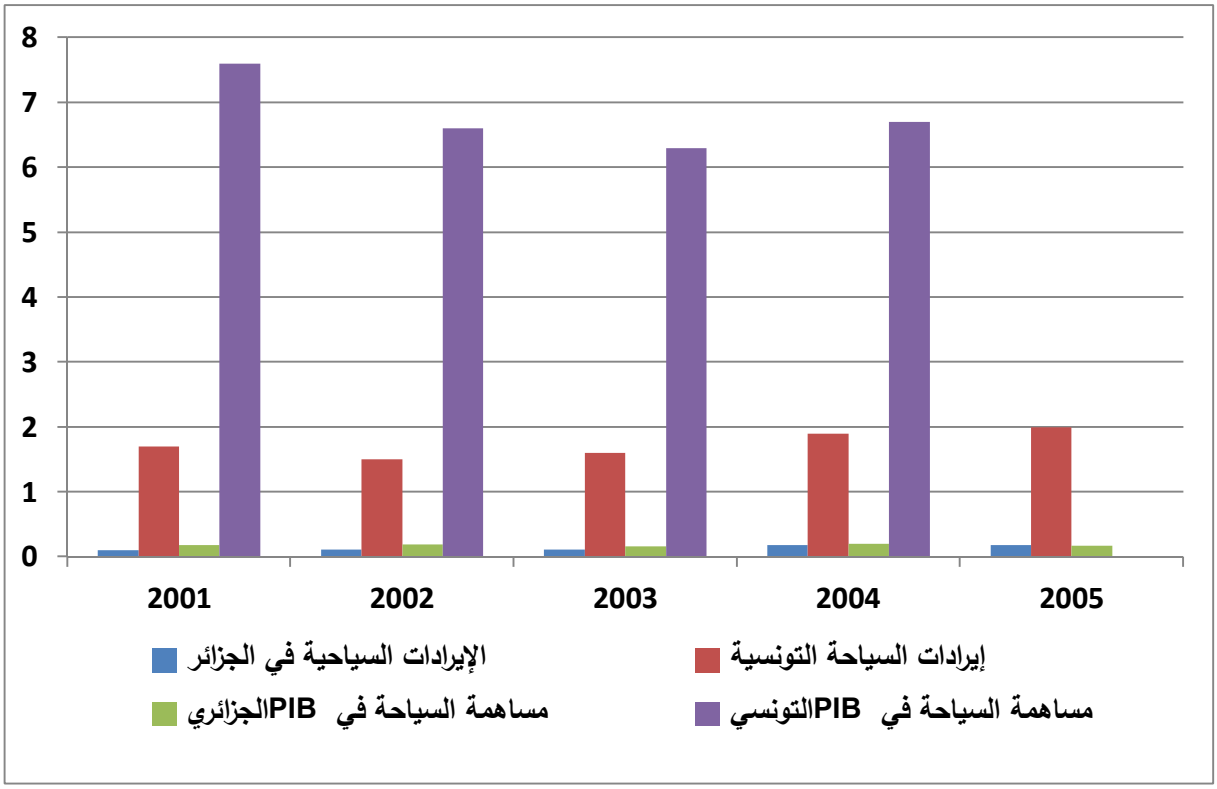

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى معطيات الجدول (20).

يتضح من خلال الشكل أن الجزائر مازالت بعيدة كل البعد عما حققته تونس في حصيلة الإيرادات السياحية وكذا مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. وبالرغم من المقومات الطبيعية والحضارية وكبر مساحة الجزائر مقارنة بمساحة تونس 146162 كلم² إلا أن الإيرادات السياحية للجزائر تبقى متذبذبة وضعيفة هذا ما يفسر المساهمة المتدنية للقطاع في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري. على عكس نظيرتها التي أعطت أولوية للسياحة والعمل على تنويع المنتوج السياحي، فمن الواضح أن الإيرادات السياحية التونسية تساهم بشكل كبير في تمويل الخزينة بالعملة الصعبة على اعتبار أن تونس تفتقر للثروة النفطية على عكس الجزائر وهذا ما انعكس بدوره في المساهمة الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الثاني: القطاع الزراعي كبديل لتمويل الخزينة العمومية في الجزائر

يحتل القطاع الفلاحي مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، وذلك نظرا لأهميته المتعاظمة فيما يخص دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى ما يتوفر عليه من مقومات طبيعية وبشرية تؤهله لأن يكون قطاعا فعالا في الاقتصاد وكقطاع بديل للمحروقات.

أولا: واقع القطاع الزراعي في الجزائر

يلعب القطاع الزراعي دور كبير في تنمية الاقتصاد الوطني، فمنذ الثمانينات والقطاع الفلاحي يشهد تغيرات وتجديدات خاصة بعد تحرير التجارة الداخلية والخارجية، حيث أولت الحكومة أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي من خلال تشجيع الفلاحة وتوفير التسهيلات اللازمة للفلاحين بهدف تحقيق التوازن والاستقرار الغذائي.

1- **مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي:** يعد القطاع الزراعي من القطاعات الاقتصادية الهامة في الجزائر، من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما سنتناوله فيما يلي:

الجدول رقم (21): تطور الناتج الزراعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2012-2015).

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2012	2013	2014	2015
الناتج الزراعي	18333	20660	21990	20914
الناتج المحلي الإجمالي	209010	209671	213569	181712
نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي	٪8.8	٪9.9	٪10.3	٪11.5

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، 2016.

نلاحظ من خلال الجدول تطور الناتج الزراعي خلال الفترة (2012-2015)، وهذا راجع إلى لبرامج التنموية والمبالغ المرصودة لهذا القطاع، كما نلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من 8.8٪ سنة 2012 إلى 11.5٪ سنة 2015.

ثانيا: الآفاق المستقبلية للقطاع الزراعي في الجزائر

يحتل القطاع الزراعي في الجزائر مركزا مهما في البنيان الاقتصادي من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية وبالرغم من الأهمية الملموسة لهذا القطاع، فإن القصور الذي اتسم به دور هذا القطاع يظهر جليا من خلال مساهمته المتواضعة في الناتج المحلي الاجمالي، ومن أجل معالجة القصور في القطاع الزراعي نقترح بعض الحلول المستقبلية[1]:

- تكوين الفلاحين والإطارات وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي واستخدام الوسائل الحديثة في هذا القطاع؛
- ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين؛
- العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية؛
- توفير التمويل اللازم لأصحاب المستثمرات الفلاحية من قبل البنوك والهيئات الداعمة للقطاع؛

[1]: رشام كهينة، عيسات فاطمة الزهراء، **القطاع الفلاحي كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات – الواقع والتحديات-** ، الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة البويرة، الجزائر، يومي 29 و30 نوفمبر 2016، ص: 12.

- إقامة برامج ومراكز لتوعية وتأهيل الشباب وتشجيعهم على خدمة القطاع الفلاحي؛
- حل مشكلة إقامة المشاريع السكنية في الأراضي الصالحة للزراعة؛
- ضرورة تطبيق القوانين المنظمة للعقار الفلاحي وحماية حقوق الفلاحين؛
- استصلاح المزيد من الأراضي وا إضافتها إلى المساحات الزراعية؛
- الاهتمام بالبحث العلمي الزراعي لأن مستقبل الزراعة يتطلب استمرار تطوير التكنولوجيا والأبحاث العلمية.

ونظرا لأهمية القطاع الزراعي كبديل لقطاع المحروقات في الجزائر، فإن العمل على تطويره وتنويعه للتمكن من تغطية الطلب المتزايد وتحقيق زيادة في حجم صادرات القطاع الزراعي وتخفيض حجم الواردات، مما يساهم في تحصيل الإيرادات من الضرائب والرسوم الجمركية، وبالتالي يساهم القطاع الزراعي في تحقيق موارد إضافية للخزينة العمومية.

المطلب الثالث: الصناعة كقطاع بديل لتمويل عجز الخزينة العمومية

نظرا للتدهور الذي تشهده أسعار النفط في الأسواق العالمية، يفرض على الجزائر الابتعاد عن الأحادية في التصدير والتوجه نحو تفعيل الصناعات التصديرية غير النفطية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية للبلد.

أولا: واقع القطاع الصناعي في الجزائر

يمكن إبراز واقع القطاع الصناعي من خلال التطرق إلى مساهمة هذا الأخير في الناتج الداخلي الإجمالي للجزائر إلى جانب القيمة المضافة التي يذرها للاقتصاد الجزائري والجدول التالي يبرز ذلك:

الجدول رقم (22): مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الإجمالي للجزائر (2012- 2015)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2012	2013	2014	2015
القيمة المضافة	79.351	74.394	64.036	44.171
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %	38	32.9	29.1	24.3

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013- 2016.

من خلال الجدول رقم (22) نلاحظ مدى ضعف مساهمة القطاع الصناعي فبالرغم من الجهود المكثفة المبذولة من طرف الدولة لتعزيز التنمية الصناعية، يبقى القطاع الصناعي نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات، حيث ظلت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي متذبذبة وضعيفة على مدار الفترة 2012- 2015 كنسبة متوسطة 31.07%.

ثانيا: السبل المقترحة لتطوير القطاع الصناعي الجزائري

نظرا لضعف مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني، نقترح جملة من الحلول، الهادفة إلى تخليص الاقتصاد الوطني من تبعيته لقطاع المحروقات واعتماده الكلي على عوائد الصادرات النفطية[1]:

- إعادة هيكلة الصناعة الوطنية والتحول من تصدير المواد الأولية إلى تصنيعها، وتحديث البنية التحتية للقطاع الصناعي بهدف تطويره؛
- تحسين مناخ الاستثمار الصناعي المحلي وكذا الأجنبي، والاهتمام بعملية تكوين الموارد البشرية؛
- استيعاب التطورات العلمية التكنولوجية في النشاط الصناعي لرفع كفاءة وجودة تنافسية المنتجات الصناعية الجزائرية في الأسواق الداخلية والخارجية؛
- تخفيف الأعباء الضريبية المفروضة على الاستثمارات الصناعية المحلية والأجنبية، بتقديم حوافز وا عفاءات ضريبية مما يساعد في إصلاح الأوضاع الاقتصادية وتشجيع التنمية الصناعية.

ثالثا: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لا شك في أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا هاما وحيويا في التنمية الاقتصادية لأي دولة من خلال ما تقدمه من مساهمة من جهة في الناتج المحلي الإجمالي، ومن جهة ثانية المساهمة الفعالة في التصدير وزيادة قدرات الابتكار واستقطاب العمالة.

1- تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورا سريعا ويرجع هذا إلى تكثيف الاهتمام بهذا القطاع ولتوضيح ذلك أكثر يتم إدراج الجدول التالي:

[1]: السعيد بريكة، نور الهدى عمارة، **الصناعة خيار استراتيجي لتنويع واخراج الاقتصاد الوطني من التبعية للمحروقات**، مجلد الاستراتيجية والتنمية، المجلد 6، العدد11، جامعة مستغانم، الجزائر، 01 ديسمبر2016، ص ص: 240- 247.

الجدول رقم (23): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2010- 2015)

طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2012	2013	2014	2015
المؤسسات الخاصة	550511	601583	656949	716895
المؤسسات العمومية	557	557	542	.532
نشاطات الصناعات التقليدية	160764	175676	194562	217142
المجموع	**711832**	**777816**	**852053**	**934569**

المصدر: رشيد فراح، الخير زميت، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة التنويع الاقتصادي**، الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة البويرة، الجزائر، يومي 29 و30 نوفمبر 2016، ص: 8.

نلاحظ من المعطيات السابقة أن التركيبة النوعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتكون من المؤسسات الخاصة، المؤسسات العمومية ومؤسسات الصناعة التقليدية، ويلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة مستمرة، حيث قدر عددها سنة 2012 ب 550511 مؤسسة خاصة لتصل إلى 716895 مؤسسة سنة 2015، ويرجع سبب هذا التطور إلى تبني الدولة لسياسة الخوصصة والتجزئة لهاته المؤسسات وتوجه الدولة لدعم ومساعدة المؤسسات الخاصة، أما عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام فهي في تناقص، لتصل إلى 532 سنة 2015 بعدما كانت 557 مؤسسة في سنة 2012. ومن جهة أخرى قد عرفت مؤسسات الصناعات التقليدية تزايدا مستمرا وصل إلى 217142 مؤسسة سنة 2015.

2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر: وللوقوف بصورة واضحة على الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في النمو الاقتصادي للجزائر، ومدى مساهمتها في الناتج الداخلي الإجمالي للفترة (2009- 2013) نورد الجدول التالي:

الجدول رقم (24): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2009-2013)

الوحدة: مليون دج

البيان		2009	2010	2011	2012	2013
القطاع العام	القيمة	812311.8	862767.7	941106.3	1021592.2	1097438.31
	النسبة %	16.42	17.75	15.57	14.92	14
القطاع الخاص	القيمة	4133591.6	4613656.8	5101731.8	5825513.8	6743396.3
	النسبة %	83.58	84.25	84.43	85.08	86

المصدر: خيرالدين بوزرب، عمار عريس، **تفعيل القطاع الخاص كمدخل لتحقيق الإقلاع الاقتصادي خارج المحروقات في الجزائر**، الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة البويرة، الجزائر ، يومي 29 و30 نوفمبر 2016، ص: 07.

تشير المعطيات الواردة في الجدول أعلاه إلى تنامي مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام، بحيث بلغ متوسط نسبة مساهمته خلال الفترة (2009- 2013) بلغ 84.66% ما يبرز مدى أهمية القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تشجيع وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على عكس القطاع العام، حيث أن نسبة مساهمة هذا الأخير تنخفض من سنة إلى أخرى فقد تراجعت سنة 2009 لتصل سنة 2013 إلى 14% وهذا بسبب عدم قدرته على مسايرة متطلبات وشروط اقتصاد السوق.

ونظرا لأهمية القطاعات البديلة (القطاع السياحي، الزراعي...)، يستدعي تنويع الاقتصاد الوطني عن طريق ترقية هذه القطاعات، بهدف رفع الإنتاج الوطني بما يحقق الاكتفاء الذاتي وتوسيع التصدير خارج قطاع المحروقات، مما يساهم في تحسين موارد الخزينة العمومية من خلال الضرائب والرسوم المفروضة على القطاعات.

المبحث الثالث: آليات دعم الخزينة العمومية في ظل تراجع أسعار المحروقات (2014-2016)

تمهيد:

إن عجز قطاع المحروقات عن تغطية نفقات الدولة الجزائرية ومدها بالموارد اللازمة، جعل الحكومة تبحث عن آليات وبدائل لتمويل الخزينة العمومية مما يسمح لها بمعالجة الاختلالات التي تعرضت لها نتيجة انهيار أسعار النفط، من خلال العمل على توجيه عائدات الجباية النفطية نحو المشاريع المنتجة من الناحية الاقتصادية والعمل على تنويع هياكل الاقتصاد الجزائري. وفيما يلي التطرق إلى أهم البدائل والآليات التمويلية للخزينة العمومية خلال الفتر ة 2014- 2016.

المطلب الأول: تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، حيث عملت الجزائر من خلال مجموعة من القوانين والتشريعات التي أصدرتها إلى محاولة الرفع من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشر ة بهدف زيادة رؤوس الأموال وزيادة إيرادات الدولة خارج قطاع المحروقات.

أولا: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن معرفة عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتدفقاته الواردة والصادرة تعد من المؤشرات المهمة لدراسة تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الوطني.

1-تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2010-2014:

والجدول التالي يوضح عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

الجدول رقم (25): عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
عدد المشاريع	5564	5688	6077	7991	9904
القيمة المالية (مليون دج)	379834	1331711	754025	1861048	2192530

المصدر: رشيدة بن عرفة، سومية حمزاوي، **تقييم التجربة الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2005-2014**، مذكرة ماستر(غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، جامعة تبسة، الجزائر، 2016، ص: 31.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع حصيلة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث ارتفع عدد المشاريع من 5564 سنة 2010 إلى 9904 مشروع سنة 2014 بقيمة مالية قدرها 2192530 مليون دج وهذا نتيجة اهتمام الدولة بهذه المشاريع في السنوات الأخيرة.

2- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر إلى الجزائر خلال الفترة 2009- 2014: من خلال الجدول الموالي سيتم عرض تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر إلى الجزائر خلال الفترة 2009- 2014:

الجدول رقم (26): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر إلى الجزائر خلال الفترة (2009-2014)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	2746.4	2264	2571	2900	2661	1488
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر	215	220.2	534	250	117	-

المصدر: تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لسنة 2012، 2013، 2014.

من خلال الجدول نلاحظ انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة خلال السنتين 2010 و2011 حيث بلغت 2264 و2571 مليون دولار على التوالي، أما في سنة 2012 قدرت ب 2900 مليون دولار، ثم عاودت الانخفاض إلى 1488 مليون دولار سنة 2014. وتعود الزيادة في حجم تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد إلى لقوانين والتشريعات التي أقرتها الحكومة الجزائرية والتي تضمن مزايا جمركية وتبسيط في الإجراءات الإدارية.

كما نلاحظ تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة خلال الفترة (2009- 2011) حيث قدرت سنة 2011 ب 534 مليون دولار ثم انخفضت لتصل سنة 2013 إلى 117 مليون دولار.

ثانيا: الحلول المقترحة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

من بين الحلول المقترحة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر[1]:

- تبسيط إجراءات تأسيس الشركات وتوفير البيانات والمعلومات الاستثمارية؛
- الاهتمام بدعم المستثمرين والترويج للاستثمار؛
- تحسين البيئة التشريعية والقانونية وتحديث الأساليب الادارية؛
- دعم الشفافية والقضاء على البيروقراطية؛
- حماية المنافسة ومواجهة الاحتكار.

المطلب الثاني: تمويل صندوق ضبط الموارد في الجزائر

تم إنشاء صندوق ضبط الموارد في الجزائر سنة 2000، معتمدا على فوائض مالية معتبرة ناتجة عن الارتفاع القياسي لأسعار النفط في الاسواق العالمية، إذ حقق رصيد الميزانية فائضا قدره 400 مليار دينار جزائري بسبب ارتفاع إيرادات الجباية النفطية إلى 1213.2 مليار دينار خلال نفس السنة[2]. وينتمي هذا الصندوق إلى حسابات الخزينة، ويخضع تسيير ه إلى إشراف وزارة المالية، وقد تم تعديل بعض القواعد المسيرة للصندوق من خلال قانون المالية لسنة 2004 وقانون المالية التكميلي لسنة 2006. وقد سعى الصندوق إلى تحقيق هدفين رئيسيين[3]:

- امتصاص الفائض من الجباية البترولية والذي يفوق توقعات قانون المالية؛
- تسوية وسد لعجز في الميزانية العامة للدولة الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية "19 دولار للبرميل"؛
- تقليص حجم المديونية العمومية.

[1]: رشيدة بن عرفة، سومية حمزاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 65.

[2]: سهام بن حنيش، **فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة النفطية في الجزائر للفترة 2000- 2011**، مذكرة ماستر (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013، ص: 17.

[3]: بن عوالي خالدية، **استخدام العوائد النفطية – دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج**، رسالة ماجستير (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2016، ص ص: 134، 135.

أولا: تطور وضعية صندوق ضبط الموارد في الجزائر

بعد أن كانت أهداف الصندوق في قانون المالية التكميلي لسنة 2000 مقتصرة على تمويل عجز الميزانية للدولة بالإضافة إلى تخفيض المديونية العمومية، وبعد تعديل قانون المالية التكميلي لسنة 2006 أصبح الهدف الرئيسي تمويل عجز الميزانية دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار جزائري. وقد سجل صندوق ضبط الموارد تطورات هامة في وضعيته المالية يمكن إبرازها في الجدول التالي:

الجدول رقم (27): تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2011- 2014)

الوحدة: (مليار دج)

السنوات	2011	2012	2013	2014
المـــــوارد				
رصيد السنة السابقة	4842837	5381703	5633752	5563512
الجباية البترولية حسب قانون المالية	1529400	1519040	1615900	1577730
الجباية البترولية(المحققة) الفعلية	3829720	4054349	3678131	3388355
فائض قيمة الجباية البترولية	2300320	2535309	2062231	1810625
تسبيقات بنك الجزائر	0	0	0	0
مجموع الموارد	7143157	7917012	7695983	7374137
الاستخدامـات				
سداد الدين العمومي	0	0	0	0
سداد تسبيقات بنك الجزائر	0	0	0	0
تمويل عجز الخزينة العمومية	1761455	2283260	2132471	2965672
إجمالي الاستخدامات	1761455	2283260	2132471	2965672
رصيد الصندوق في نهاية السنة	5381703	5633752	5563512	4408465

المصدر: السعيد بريكة، نور الهدى عمارة، **الصناعة خيار استراتيجيلتنويع وا خراج الاقتصاد الوطني من التبعية للمحروقات**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 6، العدد11، جامعة مستغانم، الجزائر،01 ديسمبر2016،ص: 237.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الجباية البترولية تعتبر المساهم الوحيد في تمويل صندوق ضبط الموارد للفترة (2011- 2014) إلا أن انخفاض إيرادات المحروقات قد أثرت على فائض الجباية البترولية الذي انخفض إلى 1810625 مليار دج سنة 2014 كما بلغت تغطية الصندوق لعجز الخزينة العمومية

مبلغ 1761455مليار دج و2965672 سنة 2011 و2014 على التوالي وهذا الارتفاع كان نتيجة زيادة النفقات العمومية، مع العلم أن الصندوق لم يستفد من أي تسبيق لبنك الجزائر ولم يسجل أي عملية سداد للدين العمومي منذ سنة 2011، كما شهد الصندوق انخفاضا في رصيده منذ سنة 2013 وهذا نتيجة لارتفاع قيمة المسحوبات منه.

ثانيا: أثر صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الخزينة العمومية

من أجل تقييم دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الخزينة العمومية وبالتالي عجز الميزانية العامة للدولة نستعرض الجدول التالي:

الجدول رقم (28): تمويل صندوق ضبط الموارد لعجز الخزينة العمومية (2006- 2011)

ص. ض. م: صندوق ضبط الموارد **الوحدة:** مليار دينار

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عجز الخزينة المغطى من ص ض. م	92	532	758	364	792	1761
الإيرادات النفطية الموجهة ل ص. ض. م كل سنة	1798	1739	2288	401	1502	1529
نسبة العجز الكلي للخزينة والمغطى من ص. ض. م %	5.10	30.60	33.10	90.80	52.70	115.20
رصيد ص. ض. م في نهاية السنة	2931	3216	4280	4316	4843	5382
نسبة الموارد الكلية ل ص. ض. م المخصص لتمويل العجز في الميزانية %	3	16.30	24.40	28.80	34.40	44.40

المصدر: سهام بن حنيش، **فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة النفطية في الجزائر للفترة 2000- 2011**، مذكرة ماستر (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013، ص: 30.

من خلال بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة العجز العام المغطى من قبل صندوق ضبط الموارد في تزايد، حيث سجلت أقصى قيمة لها سنة 2011 بنسبة 115.2%. ونتيجة تراكم فوائض الإيرادات النفطية تمكن صندوق ضبط الموارد من تحقيق نمو مستمر في رصيده بلغ أعلى قيمة له 5382 مليار دينار سنة 2011.

ونتيجة للانخفاض الذي عرفته أسعار النفط ابتداء من سنة 2014 تراجعت العائدات النفطية من 3388.3 مليار دينار جزائري سنة 2014 مقابل 3678.1 مليار دينار جزائري سنة 2013 مما نتج عن ذلك انخفاض في رصيد الصندوق إلى 4408465 مليار دينار سنة 2014 واستمرت موجة السحوبات من الصندوق حيث قدر رصيده في أفريل 2015 ب 77 مليار دولار سنة 2014، و50 مليار دولار في نوفمبر 2015 علما أن هذه السحوبات وجهت أساسا لتمويل عجز الموازنة.

المطلب الثاني: ضبط أوضاع المالية العامة

سجلت المالية العامة عجزا في ميزانية 2015 قدر ب 2553.2 مليار دج مقابل عجز قدره 1257.3 مليار دج سنة 2014 وهذا ما يوضحه الشكل التالي :

الشكل رقم (13): رصيد الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة: 2012- 2016

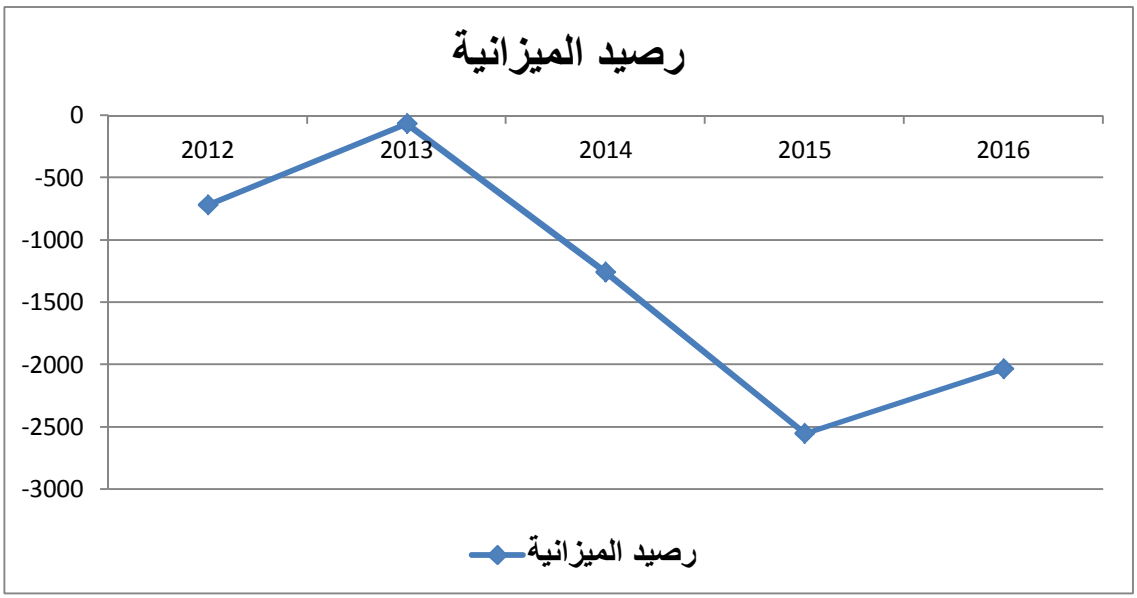

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 15.

ونتج هذا العجز عن الانخفاض في إيرادات الميزانية المرتبطة بالانخفاض في الإيرادات الجبائية للمحروقات، وتم تمويل عجز الميزانية لسنة 2014 و2015 عن طريق صندوق ضبط الموارد. حيث لجأت الحكومة منذ مطلع 2015إلى اعتماد إجراءات تقشفية من خلال ترشيد النفقات وزيادة الإيرادات بحيث لا تمس المقدرة الانتاجية للقطاعات الاقتصادية التي تساهم في الرفع من النمو الاقتصادي، إلا أن العجز في الميزانية تواصل خلال سنة 2016 فقد بلغ 2034.1 مليار دج إذ لاقت الحكومة صعوبة في تنفيذ التدابير المالية المنصوص عليها في قانون الميزانية لسنة 2016، وتدعو هذه الموازنة إلى خفض نسبة 9٪ في الإنفاق (معظمه

في الاستثمارات) وزيادة نسبة 4٪ في العائدات الضريبية (زيادة الضرائب على الكهرباء وعلى تسجيل ملكية السيارات).

المطلب الثالث: ترشيد الواردات وتشجيع الاقتراض الداخلي

أولا: ترشيد الواردات

شكلت زيادة الواردات في السنوات الماضية خطورة كبيرة على الميزان التجاري، حيث ارتفعت قيمتها من 50376 مليون دولار سنة 2012 إلى 58580 مليون دولار سنة 2014، خاصة بعد تراجع أسعار البترول وما نتج عنه من انخفاض في الصادرات من المحروقات، حيث بلغت قيمة الصادرات 34668 مليون دولار سنة 2015 أما قيمة الواردات قدرت ب 51702 مليون دولار لنفس السنة، حيث قدر عجز الميزان التجاري ب 17034 مليون دولار، مما أوجب اتخاذ التدابير اللازمة لترشيد الواردات وضمان التسيير الحسن لعمليات الاستيراد، وهو ما يقتضي دراسة الواردات بحيث لا يسمح لغير الضروري في الاستيراد، رغم أن تكوين مجمل واردات الجزائر هي من التجهيزات والمواد الأولية حيث تشكل نسبة 62٪ لغرض تسيير قطاع الفلاحة والصناعة التي قد تساهم في توازن الاقتصاد، إذ أن برنامج الاستثمار في القطاع العمومي أو الخاص تستوجب استيراد مثل هذه البضائع لتشغيل المشاريع، كما أن قيمة المواد الغذائية تمثل 17٪ من الواردات الإجمالية وأغلبيتها عبارة عن مواد أساسية كالقمح والسكر، وهي مواد ضرورية ينبغي العمل على توفيرها. ومن أجل ترشيد الواردات يجب إجراء دراسات لتحديد أنواع السلع التي يتم استيرادها بغرض التعرف على السلع التي يمكن تصنيعها محليا بدلا من استيرادها من الخارج، والقيام بالدراسات التي تحدد أنماط وسلوكيات الجزائريين ونوعية السلع المستوردة لترشيد قراراتهم الاستيرادية[1].

ثانيا: الاقتراض الداخلي

بعد انهيار أسعار البترول سعت الجزائر إلى البحث عن آلية كفيلة لتمويل عجز الخزينة العمومية، وفي أفريل 2016 لجأت الخزينة العمومية إلى الانطلاق في الاقتراض أو التمويل الداخلي بدل اللجوء إلى الاستدانة الخارجية تحت اسم القرض السندي لتمويل النمو الاقتصادي أو القرض الوطني للنمو الاقتصادي على اعتبار أن هذا الأخير أكثر ضمانا من القرض الخارجي، وهو قرض اقتصادي واستثماري مفتوح لجميع الشرائح من عائلات ومواطنين وشركات عمومية وخاصة وهيئات مباشرة كما يهدف إلى تمويل النمو الاقتصادي للدولة فقط. وقد حددت قيمة هذه السندات ب 50 ألف دينار جزائري فيما تتراوح آجالها ما بين 3

[1]: غريبي أحمد، ركي أحسن، **آليات دعم الاحتياطات الدولية الجزائرية في ظل تراجع أسعار المحروقات خلال الفترة 2008- 2015**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 10، 2016، ص: 16.

و5 سنوات، ويمكن أن تكون إسمية أو مجهولة، فيما يحدد القرار الوزاري المتعلق بهذه العملية نسبتين للفوائد حيث حددت ب 5 % بالنسبة لسندات المحددة ب 3 سنوات وبنسبة 5.75% بالنسبة للسندات المحددة ب 5 سنوات. كما أن القرض السندي موجه للاستثمارات فقط وليس لتمويل الوظائف الأساسية للدولة وله عوائد وأرباح تتقاسمها الدولة مع المدخرين، مما يعمل على توسيع الوعاء الضريبي نتيجة زيادة الاستثمارات، ولا ينحصر في رفع الإيرادات فقط بل هو استثمار للموارد والمدخرات الخاصة في استثمار اقتصادي[1].

المطلب الرابع: تسعير النفط وتنويع هياكل الاقتصاد الجزائري

أولا: تسعير النفط

يعتبر الدولار عملة تجارة النفط العالمية التي استقرت عليها طوال العقود بالرغم من فترة تقلبات أسعار الدولار، وفي سنوات السبعينات سعت منظمة الأوبك بالبحث عن عملة تحل محل الدولار أو بسلة من العملات الأجنبية إلا أن التنفيذ لم يتم. وتعد الشركات في الولايات المتحدة المسيطر الوحيد على إنتاج وتسعير النفط الخام نتيجة ظهور صناعة وتجارة النفط في هذا البلد مما مكنها من تخفيض الأسعار بين فترة وأخرى. وقد أثار ضعف الدولار الأمريكي وارتفاع أسعار النفط إلى إيجاد آلية مناسبة لتسعيره قصد إعطاء مرونة لسعر برميل النفط[2].

ثانيا: تنويع هياكل الاقتصاد الجزائري

إن الانهيار في أسعار النفط من شأنه أن يشكل قوة دافعة لتكثيف جهود الإصلاح الهيكلي والعمل على تنويع الاقتصاد الجزائري من أجل زيادة الوزن النسبي للصادرات خارج قطاع المحروقات وضبط أوضاع المالية العامة حتى يتمكن القطاع العام والخاص من الاعتماد على محركات أساسية للاقتصاد والإنفاق الحكومي، بحيث يتم توجيهها للاستثمار في القطاعات المنتجة، بدلا من ضخ الأموال المستمدة من مداخيل الريع في مشاريع البنية التحتية غير المساهمة في الانتاج وتحقيق عوائد اقتصادية[3].

[1]: عمرو بودياب، **صحف الجزائر – القرض السندي الوطني**، على الموقع: www. algpress.com, Le 14/05/2017

[2]: غريبي أحمد، ركي أحسن، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

[3]: نفس المرجع السابق، ص: 20.

خلاصة الفصل:

إن اعتماد الجزائر على العوائد النفطية جعلت من الاقتصاد الجزائري يتكبد خسائر جراء انخفاض هذه العوائد، وقد برز جليا بعد أزمة 2014 وتأثيرها السلبي على أهم المتغيرات الاقتصادية في الجزائر. لذلك يتطلب على الدولة الجزائرية تفعيل صادراتها غير النفطية، والاهتمام أكثر بالقطاعات البديلة كقطاع السياحة وقطاعات أخرى بما يسمح بتعزيز الإيرادات الضريبية من هذه القطاعات، والعمل على استثمار مواردها من أجل تحقيق تنمية اقتصادية، والسعي إلى إيجاد الآليات الكفيلة لتمويل الخزينة العمومية.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

إن الدور الذي يلعبه قطاع المحروقات في الجزائر لا يمكن تجاهله لما ساهمت فيه العوائد البترولية من إخراج الجزائر من أزماتها، إلا أن أزمة الموارد المالية التي تعيشها الجزائر في السنوات الأخيرة (2014-2017) أدت بالخزينة العمومية إلى عجز في مواردها، إذ أن إيراداتها بالكاد تكاد تغطي نفقاتها الضرورية.

وفي ظل التبعية شبه الكاملة لقطاع المحروقات وفي غياب قطاع بديل، لم يكن أمام الدولة الجزائرية من خيار سوى العمل على البحث عن موارد تمويلية بديلة لضمان الاستمرار في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر بعيد عن الخزينة العمومية وتقليص التبعية لقطاع المحروقات.

اختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى: والتي تنص على أن إيرادات الخزينة العمومية في الجزائر تعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية وقد ثبتت صحة هذه الفرضية من خلال النسبة المعتبرة التي تساهم بها إيرادات الجباية البترولية في تمويل الخزينة العمومية وبالتالي في إيرادات الميزانية العامة للدولة نظرا للعلاقة التي تربط هذه الأخيرة بمداخيل الجباية البترولية.
- فيما يخص الفرضية الثانية والتي تنص على أن القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات لا تساهم في تمويل الخزينة العمومية بشكل متوازن، وقد أثبتت الدراسة صحة الفرضية أن هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري جعله كمصدر وحيد للعملة مما جعله ينمو على حساب تراجع القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما أن الإيرادات النفطية هي أساس تمويل القطاعات الاقتصادية في الجزائر وبالتالي فالإيرادات خارج قطاع المحروقات تساهم بشكل ضئيل في تمويل الخزينة العمومية في الجزائر.
- الفرضية الثالثة: والتي تنص على إمكانية تفعيل دور القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات في الجزائر، وقد ثبت صحة هذه الفرضية وذلك من خلال التوصل إلى أن كل من القطاع السياحي والفلاحي والصناعي هي قطاعات استراتيجية بديلة لقطاع النفط وهذا لما تحققه من إيرادات تساهم في تحسين الناتج الداخلي الإجمالي، خاصة وأن الجزائر تملك كل مقومات النجاح لتمويل هذه القطاعات، والنهوض بالقطاع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.

نتائج الدراسة:

يمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة في ما يلي:

- تعد الخزينة العمومية أهم مصالح الدولة في تسيير وتنفيذ الميزانية العامة، من خلال تحصيل إيراداتها، والتأكد من التزام الدولة لتنفيذ النفقات العمومية تحقيقا للموازنة العامة؛
- تعد الجباية البترولية المساهم الأكبر والمصدر الأساسي الذي تعتمد عليه الدولة في تمويل الخزينة العمومية في الجزائر، وهذا نظرا لأهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري؛
- يحتل النفط في الجزائر مكانة هامة، وذلك من خلال نسبة مساهمته في باقي القطاعات الاقتصادية وكذا تأثيره على المؤشرات الاقتصادية الكلية وهذا من وراء ما يدره من عوائد نفطية؛
- بما أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد يعتمد بصفة شبه كلية على النفط إضافة إلى أن أغلب الإيرادات التي تجنيها الحكومة مصدرها العائدات النفطية فإن أي تغير في أسعار النفط فإنه ينعكس وبشكل مباشر على إيرادات الجباية البترولية وبالتالي على مداخيل الخزنة العمومية والميزانية العامة؛
- إن اعتماد الاقتصاد الوطني على عائدات قطاع المحروقات من خلال الصادرات النفطية وا ٍيرادات الجباية البترولية جعلته يتأثر تأثيرا بالغا بمتغيرات السوق النفطية، وهذا ما تأكد من خلال دراستنا، حيث اتضح مدى تأثير أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري عموما وعلى مداخيل الميزانية العامة؛
- تساهم العوائد النفطية بشكل كبير في الاقتصاد الوطني من خلال ما توفره من مداخيل ضرورية في ظل صغر مساهمة القطاعات الاقتصادية خار ج قطاع المحروقات؛
- إن استقرار الاقتصاد الجزائري رهين باستقرار أسعار النفط على اعتبار أن الإيرادات النفطية هي أساس تمويل القطاعات الاقتصادية في الجزائر؛
- إن التطورات والتذبذبات السعرية للنفط تعد من أهم المحددات لإيرادات الخزينة العمومية وبالتالي لوضعية الميزانية العامة للدولة؛
- إن التقلبات السعرية للنفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الوطني اختلالا أو توازنا، وهو ما أكدته أزمة 2014، التي نقلت العديد من المؤشرات الاقتصادية من حالة الفائض إلى حالة العجز؛
- بالرغم من المؤهلات والحلول الممكنة للنهوض بالاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات، إلا أن قطاع المحروقات هو المصدر الوحيد لعملة الدولة؛

- يعتبر دعم القطاعات الاقتصادية خطوة تستحق التشجيع، نظرا لسعي السلطات العمومية في الاستخدام الأمثل للعوائد النفطية والحصول على إيرادات ضريبية من القطاعات الأخرى غير النفطية، من أجل المحافظة على استقرار الخزينة العمومية، وبالتالي استقرار الاقتصاد الجزائري؛

التوصيات:

- يجب تنويع إيرادات الصادرات خارج قطاع المحروقات ولن يأتي ذلك إلا بإعادة هيكلة القطاع الإنتاجي وترشيد نفقات الدولة ووضع سياسات اقتصادية كلية بعيدة المدى تعمل على الفصل بين الاقتصاد الحقيقي والعائدات النفطية؛
- بناء اقتصاد وطني يرتكز على التنويع الاقتصادي مقاوم للصدمات، مع تقليص مخاطر الاعتماد على القطاع النفطي؛
- رسم سياسة عقلانية ووضع استراتيجية بعيدة المدى من أجل الاستمرار في التنمية وتحقيق مختلف الأهداف المسطرة دون الاعتماد المطلق على الجباية البترولية؛
- التحرر أكثر من الاقتصاد الريعي والسعي إلى تحقيق اقتصاد متكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية، وهذا من أجل التخلص من التبعية للأسواق البترولية العالمية؛
- ضرورة رد الاعتبار للقطاعات الاقتصادية من أجل شغل الدور الذي يلعبه قطاع المحروقات حاليا، خاصة وأن الجزائر تملك كل مقومات تنويع الاقتصاد الجزائري.

آفاق الدراسة:

بعد دراستنا لهذا الموضوع نقترح مواضيع مرتبطة بموضوع بحثنا لو يتم دراستها بالشكل الكافي وهي:

- القطاعات البديلة ودورها في تمويل الخزينة العمومية في الجزائر خلال الفترة 2014- 2017؛
- متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الجزائر في ظل انهيار أسعار المحروقات؛
- واقع الاقتصاد الوطني وآليات تمويل الخزينة العمومية في الجزائر في ظل انخفاض أسعار النفط.

وفي الأخير نرى أن بحثنا هذا هو جهد بشري ينتابه القصور، لكن نرجو أن نكون قد وفقنا لمعالجة أغلب جوانبه، ونتمنى أن يكون منطلقا لإشكاليات أخرى.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

- **الكتب:**

1- أبو منصف، **مدخل للتنظيم الاداري والمالية العامة**، دار المحمدية العامة، الجزائر

2- بخراز يعدل فريدة، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008.

3- حسين عواضة، عبد الرؤوف قطيش، **المالية العامة (الموازنة- نفقاتها- وارداتها- القروض- الإصدار النقدي- الخزينة)**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2013.

4- حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1992.

5- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005.

6- زينب كريم الداودي، **دور الإدارة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة**، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان، الأردن، 2013.

7- سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة (النفقات العامة – الإيرادات العامة- الميزانية العامة)**، الطبعة الاولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2006.

8- شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، وهران، الجزائر، 2000.

9- عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1992.

10- عاطف وليد أندراوس، **الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر.

11- عبد الرؤوف قطيش، حسين عواضة، **المالية العامة (الموازنة- نفقاتها- وارداتها- ضرائب، رسوم، القروض- الإصدار النقدي-الخزينة)**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2013.

12- عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2012.

13- عبد الله الشيخ محمود الطاهر، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، 1988.

14- لعمارة جمال، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، الطبعة الأولى، دار الفجر، القاهرة، مصر، 2004.

15- محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008.

16- محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003.

17- محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

18- هني أحمد، **العملة والنقود**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008.

19- وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي**، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2010.

20- يونس أحمد بطريق وآخرون، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.

- **الرسائل الجامعية**

21- آمنة قادري، **الخزينة العمومية ودورها المالي والاقتصادي في الاقتصاد الوطني، دراسة حالة – خزينة ولاية الوادي–**، مذكرة (غير منشورة) مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، 2015.

22- بصلي صلاح الدين، ذوادي نجم الدين، **الآثار الجبائية لتغيرات أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة (1999- 2014)**، مذكرة (غير منشورة) مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة تبسة، الجزائر، 2016.

23- بعداش بوبكر، **مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول**، أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010.

24- بن العايب داود، **أهمية الجباية في تمويل الميزانية العامة للدولة دراسة تطبيقية وزارة المالية – المديرية العامة للضرائب (2008- 2013)**، مذكرة(غير منشورة) مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2014.

25- بن عوالي خالدية، **استخدام العوائد النفطية – دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج**، رسالة (غير منشورة) مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2016.

26- بوجمعة صادو، محي الدين بوتاعة، **تأثير تغيرات سعر النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية في الاقتصاديات النفطية " دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990- 2013** "، مذكرة(غير منشورة) مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، 2015.

27- بيطام ريمة، **أسعار النفط وانعكاسها على الميزانية العامة للدولة – دراسة حالة الجزائر – (2000- 2014)**، مذكرة (غير منشورة) مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015.

28- حاج قويدر عبد الهادي، **الاصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري 1986- 2009، – دراسة تحليلية –**، رسالة(غير منشورة)مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2012.

29- حميدة بوعموشة، **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر –**، رسالة (غير منشورة) مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2012.

30- رحاب عبد الرحمن الساير بكرين، **دور الإنفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان (2000- 2013)**، رسالة (غير منشورة) مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان، 2015.

31- رشيدة بن عرفة، سمية حمزاوي، **تقييم التجربة الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2005-2014**، مذكرة (غير منشورة) مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة تبسة، الجزائر، 2016.

32- زغبي نبيل، **أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوربي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري**، رسالة(غير منشورة) مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2012.

33- سعاد بولسان، نادية بولحة، **دراسة تحليلية وتنبؤية لمحددات أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال الفترة 1973- 2015**، مذكرة (غير منشورة) مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، 2016.

34- سهام بن حنيش، **فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة النفطية في الجزائر للفترة 2000- 2011**، مذكرة (غير منشورة) مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013.

35- عصماني مختار، **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014)**، رسالة(غير منشورة) مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2014.

36- عوينان عبد القادر، **السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات(2000- 2025) في ظل الاستراتيجيات السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2025**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013.

37- عيسى مقليد، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، رسالة (غير منشورة) مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2008.

38- قريشي العيد، **واقع أداء قطاع المحروقات الجزائري في ظل الشراكة الأجنبية**، رسالة (غير منشورة) مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2011.

39- قنادزة جميلة، **الجباية البترولية في الجزائر**، رسالة (غير منشورة) مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر،2011، ص: 33.

40- لطرش فاطمة، مبروك خديجة، **أثر تقلبات أسعار النفط على الانفاق العام – دراسة تحليلية لحالة الجزائر– خلال الفترة (1980– 2015)**، مذكرة (غير منشورة) مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، 2016.

41- ماصمي أسماء، **أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية لحالة الجزائر– (1971– 2011)**، رسالة (غير منشورة) مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014.

42- محروق سميرة، قدور سعاد، **أثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1980– 2014)**، مذكرة (غير منشورة) مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر،2016.

43- مشدن وهيبة، **أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973–2003**، رسالة (غير منشورة) مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

44- مفاتيح إدريس، **دور الجباية البترولية في تحقيق التنمية المستدامة (صندوق ضبط الموارد في الجزائر نموذجا)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013.

45- مفتاح فاطمة، **تحديث النظام الميزاني في الجزائر**، رسالة (غير منشورة) مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011

46- موري سمية، **آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية "دراسة حالة الجزائر"**، رسالة (غير منشورة) مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010.

47- هاجر سلاطني، **سياسة الانفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة – دراسة مقارنة: الجزائر– الإمارات العربية المتحدة**، رسالة (غير منشورة) مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر.

48- هندي كريم، **الجباية البترولية وأهميتها في الاقتصاد الجزائري – في ظل الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات–**، رسالة(غير منشورة) مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009.

49- وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات – دراسة حالة الجزائر–**، رسالة (غير منشورة) مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013.

- **الملتقيات والمحاضرات**

50- أمينة خلفي، **أسس اقتصاد النفط** محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي(الجزء 01)، جامعة ورقلة، الجزائر، 2014.

51- رشام كهينة، عيسات فاطمة الزهراء، **القطاع الفلاحي كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات – الواقع والتحديات–** ، الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة البويرة، الجزائر، يومي 29 و30 نوفمبر 2016.

52- سعاد صلاح، محمد طرفة، **أهمية صندوق ضبط الموارد كأداة لترشيد مدخرات النفط والخروج من الأزمة الراهنة**، الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة البويرة، الجزائر، يومي 29 و30 نوفمبر 2016.

53- السعيد بريكة، نور الهدى عمارة،**الصناعة خيار استراتيجي لتنويع وا خراج الاقتصاد الوطني من التبعية للمحروقات**، مجلد الاستراتيجية والتنمية، المجلد 6، العدد11، جامعة مستغانم، الجزائر،01 ديسمبر2016.

54- قاصب حسين، محمد براق، **دور القطاع الزراعي في تدعيم التنمية الاقتصادية في ظل انهيار أسعار المحروقات**، الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة البويرة، الجزائر، يومي 29 و30 نوفمبر 2016.

- **النصوص القانونية والوثائق الرسمية**

55- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، القانون رقم 17/84 المؤرخ في 1984/07/17 المتعلق بقوانين المالية.

56- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، القانون 21/90 المؤرخ في 1990/8/15 المتعلق بقانون المحاسبة العمومية.

57- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، قانون 05-07 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1426 الموافق 28 أبريل 2005 المتعلق بالمحروقات، العدد 50.

- **التقارير**

58- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، 2015، 2016.

59- تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لسنة 2012، 2013، 2014.

60- تقرير وزارة المالية 2016.

61- التقارير الإحصائية السنوية للأوبك: 2006 ،2011، 2015.

62- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنوات (2000- 2015)

63- التقارير السنوية للأوبك: 2006، 2011، 2015

64- تقرير المديرية العامة للجمارك لسنة 2016.

- **المواقع الالكترونية**

65- WWW.cba.Edu.Kw/alshammri/pa308/part1.ppt.

66- WWW.BanK-of-Algeria.dz.

67- http//iefpedia.com.

68- www. algpress.com

- **المجلات العلمية**

69- رحمان أمال، **النفط والتنمية المستدامة** مجلة أبحاث اقتصادية وا إدارية، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد الرابع، ديسمبر 2008.

70- السعيد بريكة، نور الهدى عمارة،**الصناعة خيار استراتيجي لتنويع وا خراج الاقتصاد الوطني من التبعية للمحروقات**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 6، العدد11، جامعة مستغانم، الجزائر،01 ديسمبر 2016

71- عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، **متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد الرابع، جوان 2016

72- غريبي أحمد، ركي أحسن، **آليات دعم الاحتياطات الدولية الجزائرية في ظل تراجع أسعار المحروقات خلال الفترة 2008- 2015** مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 10، 2016

73- فوقة فاطمة، بوفليح نبيل، **انعكاسات الأزمة النفطية ل 2014 على الحسابات الخاصة للخزينة في الجزائر: مع التركيز على صندوق ضبط الموارد**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 11، 2017.

74- لعمارة جمال، **علاقة الحسابات الخاصة للخزينة بالميزانية العامة للدولة**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بسكرة، العدد04، 2005.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

75- Le Rapport De La Banque d 'Algérie, Année,1998, 2005, 2010, 2015.

76- Le Rapport De La Banque d 'Algérie, Année (2000, 2015).

الملخص

الملخص:

إن خضوع الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات، جعله في تبعية مستمرة للتقلبات السعرية التي تطرأ على أسعار النفط في الأسواق الدولية، فأغلب إيرادات الخزينة العمومية مصدرها الجباية البترولية، لذلك فإن أي تغير في قيمة الصادرات الجزائرية ينعكس مباشرة على إيرادات الجباية البترولية وبالتالي التأثير على الإيرادات العامة للدولة، وهذا ما ظهر جليا بعد الصدمة البترولية لسنة 2014 أين تهاوت الأسعار بشكل أثر على التوازنات الاقتصادية الكلية، إن هدف الدراسة الراهنة هو البحث عن بدائل لتجنب مثل هذه الصدمات، وتقليل العبء الملقى على الخزينة العمومية في ظل تراجع الموارد العمومية، وا يجاد السبل التي من شأنها أن تسمح للجزائر بإدارة إير اداتها المحدودة بطريقة عقلانية وكذا رفع العوائد الجبائية خارج قطاع المحروقات. وقد توصلنا من خلال الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائر يسير بشكل غير متوازن، فالاعتماد شبه الكلي على العوائد البترولية حرم البلاد من مداخيل كبيرة، وقد حاولنا إبراز دور القطاع الزراعي والقطاع الصناعي وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا السياحة في تعزيز مداخيل الخزينة العمومية.

الكلمات المفتاحية: قطاع المحروقات، الأزمة النفطية لسنة 2014، أسعار النفط، الخزينة العمومية، الجباية البترولية.

La subordination de l'économie algérienne au secteur des hydrocarbures, a met l' Algérie dans une situation de dépendance continue aux fluctuations des prix du pétrole sur les marchés internationaux. Etant donné que Les recettes du Trésor public sont quasiment constituées des recettes de la fiscalité pétrolières , ce qui fait que chaque changement dans la valeur des exportations de l'Algérie se reflète directement sur les recettes de la fiscalité pétrolière et donc sur les recettes fiscales générales, et cela a été clairement apparait lors du choc pétrolier en 2014, où les prix ont chuté d'une façon spectaculaire ce qui a causé d'important, impact sur les équilibres macro-économiques en Algérie. le but de cette étude est de chercher des alternatives pour éviter de tels chocs, et de réduire la charge sur le Trésor public et de trouver des moyens qui permettraient à l'Algérie de gérer ces recettes limitées d'une manière rationnelle, ainsi que le relèvement des recettes fiscales en dehors du secteur des hydrocarbures. Nous avons conclu à travers cette étude que l'économie Algérienne progresse d'une manière déséquilibrée, ou la dépendance aux recettes pétrolières a empêché le pays d'avoir des recettes importantes, nous avons essayé de mettre en évidence le rôle du secteur agricole et le secteur industriel et les petites et moyennes entreprises, ainsi que le tourisme dans la promotion des recettes du Trésor public.

Mots-clés: le secteur des hydrocarbures, la crise du pétrole de l'année 2014, les prix du pétrole, le trésor public, la fiscalité pétrolière.